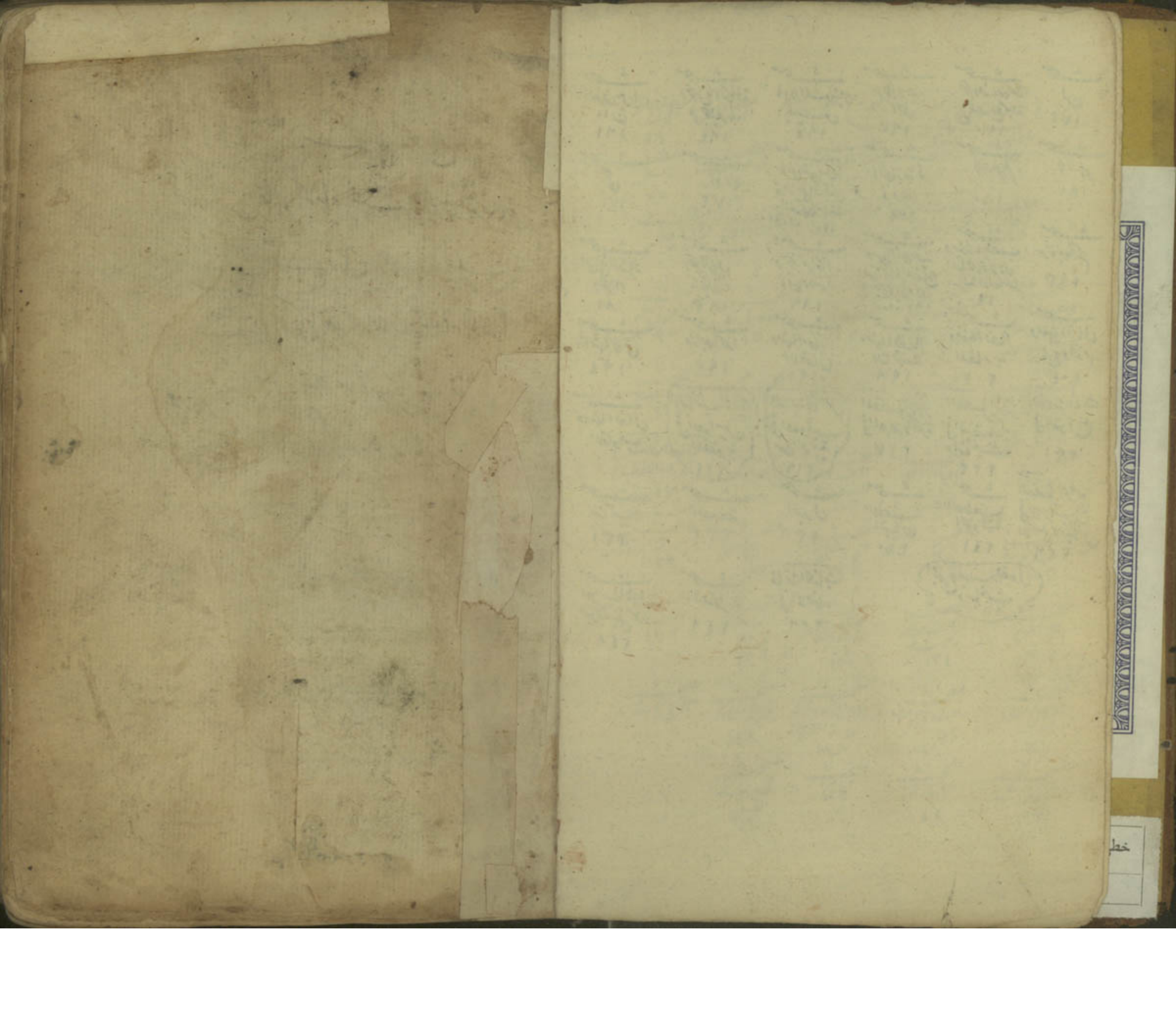



اعلم ان الفاعل علی ضربین ٨٦
ثم ان الفعل علی ضربین متعد ٨٧
علامة البناء للمفعول فی الماضی و المضارع ٨٧
اهدایی
۱۳۷۷
٧٣٠
٢١١١١٤
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی
شماره ثبت کتاب
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
٧٣٠



اعلم ان الفاعل على ضربين
٨٦
ثم ان الفعل على ضربين متعد
٨٧
علامة البناء للمفعول في الماضي والمضارع
٨٧
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
١٣٧٧
٧٣٠
٢١١١١٤
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (٧٣٠) از کتب اهدائی: کریم زاده
شماره ثبت کتاب
خطی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
٧٣٠



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام نصر الدين ابو المكارم المطرزي رحمة الله عليه

قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء الى خبره كراهة ان يليها باين حرفي الشرط والجزاء لفظا وتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما

ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي في اوايل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية ومنها لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجمع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في

الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه
اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله
ان انطق ولا انطق على معنى اردت ان انطق
بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجز
في أما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف
خارج ان يعمل فيه وجعل منصوبا بأما وذلك
لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان عليها
فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع وأما اذا قلت
أما اليوم فأنا خارج فانت بالخيار ان شئت
اعملت أما وان شئت اعملت خارجا لعدم

المانع

للمانع وأما اذا قلت أما زيدا فأنا ضارب فلم يعمل
في زيدا الا ضارب لان أما لا تعمل في المفعول وأما
اذا قلت أما زيدا فاني ضارب فالمسألة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز
نصب زيدا بضارب وجعل لأما خاصية تصحيح التقديم
لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه
كذا ولعل قول ابي الدرداء أما بادي بدي فاني احمد الله
مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادي على
الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو احمد فقد
عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان
يجعل العامل في الحال أما لانها لا تعمل الا في الظروف

وثانيًا ولإعمال اللفظ مانع آخر وهو وقوعه في صلة
أن وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليها **قوله** جاعل النحو في
الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين النحو
والملح ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد بإهمالهما
فإن الملح إن استعمل في الطعام صلح وإلا فسد وكذا
النحو إن استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرًا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام فصار منتفعًا
به في تفهم المراد وإذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل النحو
مجرور على أنه بدل من الله ولا يجوز أن يكون وصفًا لله
لكون الإضافة غير محضة لأنها اسم الفاعل إلى مفعوله

على معنى أنه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
ومن شرط الموصوف والصفة أن يتطابقا تعريفًا
وتنكيرًا بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله تعالى من الله
العزيز العليم بأنه بدل من الله دون الصفة لكونه
نكرة في تقدير الانفصال بمعنى لأن إضافة اسم الفاعل
إلى مفعوله إنما يكون غير محضة إذا أريد به الحال أو الاستقبال
فيكون في حكم الانفصال وأما إذا قصد به معنى الماضي
نحو زيد مالك عبيده أمس أو زمان مستمر نحو زيد
مالك العبيد كانت الإضافة حقيقية والمعنى ههنا
على المضي لأن جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام

نتبين قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين

حيث وقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن

بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في

معنى الحال والاستقبال لما عمل عمل الفعل فقد عمل

فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون اضافته في حكم

الانفصال وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل

ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب

المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما

وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده في قوله

كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق

المحذوف ان جعلناه حرف جر نشادة في نحو الكلام

واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار

على احدهما وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في

الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل

قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل

جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تعالى وجعل

الظلمات والنور واجعل الكاف منصوبا المحل

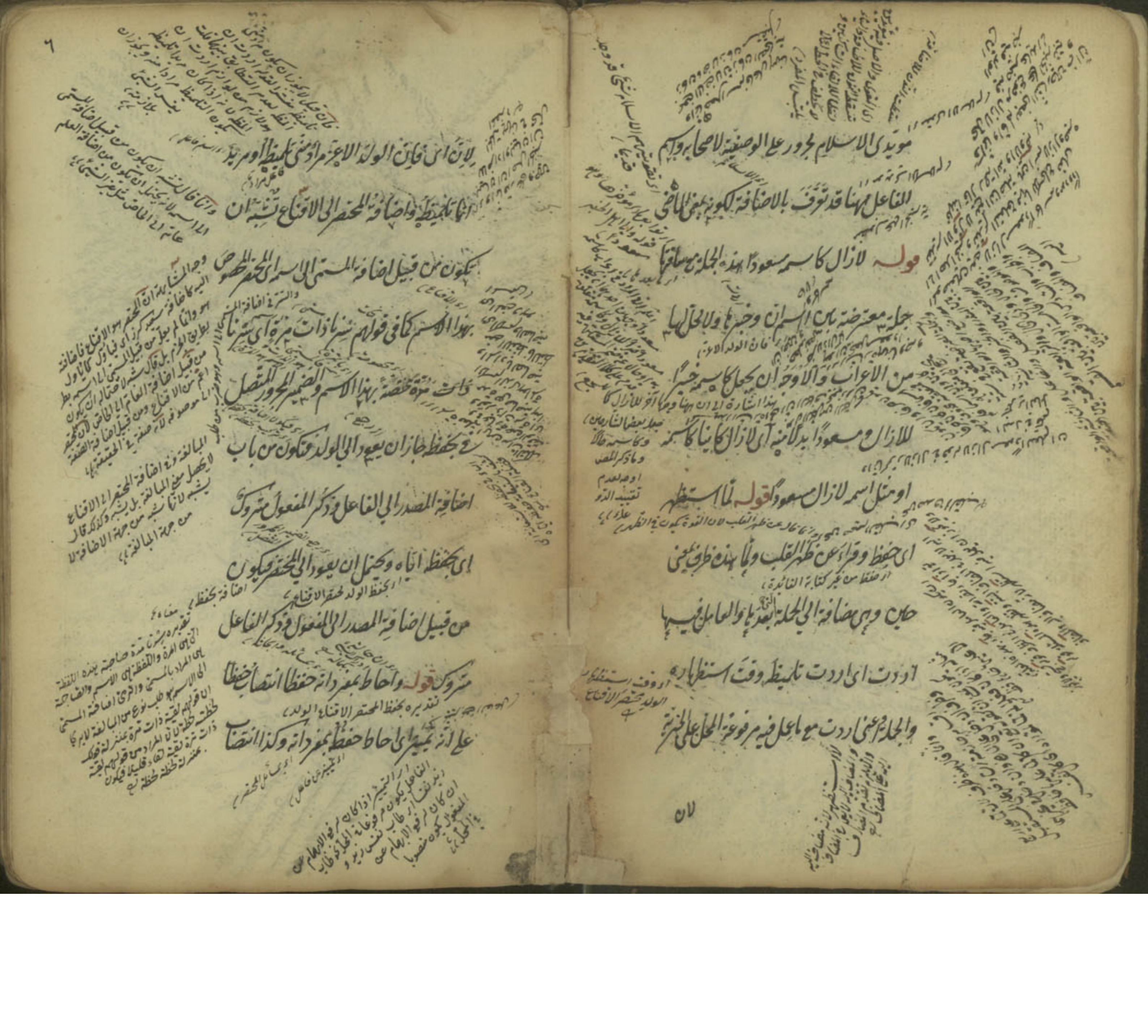
على الحال من النحو دون مفعول الثاني فيتاتى لك

جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان توجيه

الكلام على هذا لكن التزامه يكاد يعد تعسفا من

جهة المعنى ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح

ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف وجه قوله

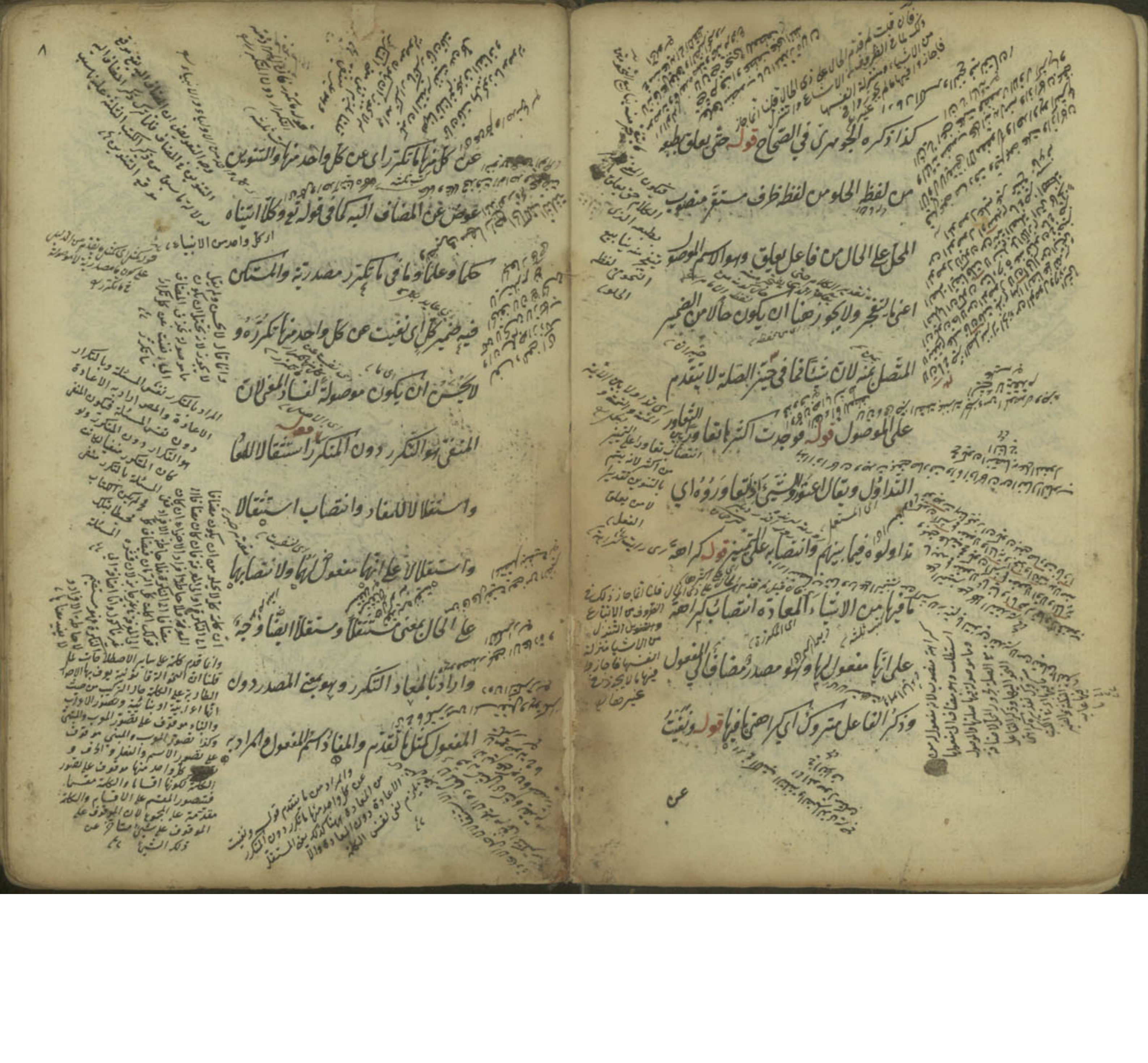


موئدى للاسلام بحرور على الوصفية لاصحابه وايهم
الفاعل ههنا قد توقف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي
قوله لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع ما عطف عليها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا
للازال ومسعودا بدل منه اى لا زال كائنا كاسمه
او مثل اسمه لا زال مسعودا قوله لما استظهر
اى حفظ وقراءة عن ظهر القلب ولما هنا ظرف بمعنى
حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها
اوردت اى اوردت تلبيطه وقت استظهاره
والجملة اعنى اوردت مع ما عمل فيه مرفوع المحل على الخبرية
لان

لان اسم فاعل الولد الاعز مرادا منه تلبيطه اوردته
اوردت تلبيطه واضافة المختصر الى الافتاح تنبيه ان
يكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم اى المختصر المخصوص
بهذا الاسم كما فى قولهم شهر رمضان وذات مرة اى شهر
ذات مرة مقحمة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل
في بحفظه جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب
اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك
اى بحفظه اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل
متروك قوله واحاط بمعرفة دانه حفظا اتقانا حفظا
على انه تميز اى احاط حفظه بمعرفة دانه وكذا اتقانا

لفظا ومعنى اي النقص معنى ما فيه ولفظ فهذا كقوله
تعـ وفجرنا الارض عيونا او باسم موصول او الجملة الظرفية
اعني فيه صلة له ويسند حصل او كان ومن النحو
تبيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
رفعه فيه والعامل فيه النقص او الظرف المستقر اعني فيه
كان للفعل النقص الذي حصل فيه هو شيء من النحو وان
كان حالا الا انه هنا يغني غناء التمييز في دفع الابهام
لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق بينه
في رفع الابهام هنا وبين التمييز بعده اعني معنى
ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام
الكاين

الكاين في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه
التمييز هو الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع
الاتقان على مفعول لان اتقان الشيء قد يكون
باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد
يكون باتقانهما جميعا والى غير ذلك من المحامل فاذا
قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد قوله
ان الملفظ اي الطرح واذيقه والتلميظ هو تتبع
اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل
لانه من روادفه وتواليه قوله والحبر المدقق
والحبر في الاصل احد الاحبار ويقال للرجل
العالم تحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه



كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حتى يعلق بطيه
من لفظ الحال من لفظ ظرف مستقر منصوب
المحل على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول
اعني ما تنجر ولا يجوز هنا ان يكون حالا من الضمير
المتصل به لان شيئا منها في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول قوله وجدت اكثرها متعاورة اي
التداول وتقال العنوا الشيء اذا تعاوروه اي
تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة
ما فيها من الاشياء المعادة انتصاب كراهة
على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كراهتي فيها قوله ونبئت
عن

عن كل منها ما نكر اي عن كل واحد منها والتنوين
عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتيناه
حكما وعلما او ما في ما نكر مصدرية والمستكن
فيه ضمير كل اي نعيت عن كل واحد منها نكرة و
لا يحسن ان يكون موصولة لفساد المعنى لان
المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استقلالا لها
واستقلالا للمعاد وانتصاب استقلالا
واستقلالا على انهما مفعول لها ولا انتصابها
على الحال بمعنى مستقلا ومستقلا لبقا وجه
واراد بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر دون
المفعول كمثل للتقدم والمبنى اسم للمفعول والمراد



الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من
يستفيد منه واللام فيه للجنس قوله غير متخوف انقضاضه
غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل بانقضضت
وجاز مدحج بالدال والذال والذال المدغم فيه
منقلب من تاء الافتعال ومثله ادّكر واذّكر وقد
حكى البيان ايضا كواذكر الا ماندر محل الموصول
ههنا انا منصوب على الاستثناء او على البدل
من ذكر شيئا اي لم اطو الا ذكر ماندر بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه واما جر على مسائلها
البدلية من شيئا او من مسائلها ولا يجوز ان
يكون بدلا من الضمير المتصل بمسائل لفساد

المعنى وكذا الحال فيما في قوله الا ما كان بالزيادة
جرنا منصوب اما على الاستثناء او على البدلية
من شيئا قوله ويستغني بمغانم آثار جاي
يغتنم آثاره والمغانم بمعنى الغنائم واضافتها الى
الاثار من باب خاتم فضة اي مغانم من آثاره
لان المغانم هي الاثار اي الثمرات الحاصلة منه
قوله وكسر زراي ظهر به وجعله مشتملا عليها
مستعار من كسر الطاير جناحيه اذا ضمها
اليه للوقوع والنقض الباب الاول في الاصطلاحات
النحوية قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع
فهي كلمة لفظة كل ههنا غير واقعة موقعها لانها

من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف
مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز
بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة
على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط
وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق
وليس بملفوظ به واجيب عنه بان اللفظ يتناول
ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به
حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به
حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك من الاحكام

القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به
عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا و
ذلك نحو [illegible] ومهيب وجسق مثلا وغير ذلك
من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من
القيدين اعني اللفظة والدلالة ينبغي ان يكون
كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها
فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه
مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على
معنيين احدهما التعريف وثانيهما المذكور
مع الادمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري

في حواشيه فان قلت اليس قد خرج امثال
هذا بالافراد الموذن به التاء في اللفظة قلنا ان
مثل الرجل لشدة امتزاج الالف باللام واتصاله
به ومجاورة العامل اياه اليه قد نزل منزلة
لفظة واحدة بحيث اطلاق اللفظ الواحد
عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد
من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا الحكم
سيضرب وضربت وضربنا وكونا مما يجري فيه
الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس التعرض
لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد
لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد

الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
ومثله لا يعد كلمة بل يعد كلمتان بدليل انهم اعربوا
باعراب الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه
في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون
معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان
معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون
ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن
التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذنة
بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله
وقول من قال ان الحد منقوض بانه مانع ايضا
الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد

منه بطريق المطابقة والثاني التعريف والتنكير
الطاريان عليه وكذا الفصل الدال على الحدث
والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد
منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو
كان لكان في اجزائه وانما الذي يفهم منه من اللوازم
الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب
الوضع ولا كلام فيه فان قلت [illegible]
كصيل عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معناه
التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا
قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا او
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا
اي

اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد
يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ
على جزء المعنى مثل ضرب فانه يدل على
معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب
مفرد فذكر المفرد احتراز عنه وعن مثله لا يستا
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظ القيد
الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز
عما يغلط فيه العامة في مثل قولهم مشئوم
للمشئوم وغير ذلك فانه خارج قوله ويغلطون
فيه وقيل انه احتراز عن مثل اخ فانه يدل
بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اف اف فانه



يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان
امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان
يقول على الاول ان المحرف لا يخ اما ان
لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان
كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى
وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او
بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا ستوم
مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه و
الجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى ما
لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك
الدلالة

الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا
بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء ولما
كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان
اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى مفرد فان ذكر الوضع لا بد منه
فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان قوله
خبر المبتدا متضمن بمعنى الشرط والمبتدا اذا
تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره
وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته
فعل او ظرف كقوله تع الذين ينفقون اموالهم

بالليل والنهار سرًّا وعلانية فلهم اجرهم

عند ربهم وقوله تع وما بكم من نعمة فمن الله

او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني

او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة

دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله

كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى

وانث الضمير المستكن في دلت وان كان للفظة

كل مذكرا اعتبارا للمعنى لانه ابدا ياخذ حكم المضاف

اليه فدخل الفا في الخبر ايذانا بان استحقاق

اللفظة لتسميتها كلمة بسبب دلالتها على معنى

مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل الدرهم

انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما

استحق استحقاقه قطعا ولو ترك الفا لما افاد

الكلام هذا المعنى لما في الفا من معنى السببية

بعلية استحقاقه قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم

جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات

جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة

قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف

وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون

دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة

او لم تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون

بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول

هو الاسم والثاني الحرف وقد قالوا كل كلمة
اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني
هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني
هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي
يتم الجواب به وعلى هذا فيلزمهم ان يعدوا اسماء
الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها
قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم
بصحة جواز الحديث عنه ثم اعلم ان من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية
اورده بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون
ذلك

ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل
متى وحيث فانها وان لم يصح الحديث عنها
لازمتها في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت
اتيتك متى طلع الشمس كان المعنى اتيتك وقت
طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس
حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان
جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث
عنه كقولك طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراده
اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان
الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب
فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت



قيامهم زيد وقت قعود عمرو فان وقع اذا هنا مبتدأ
وخبراً وانت خبره قوله وبعد غد يالهف نفسي
من غد اذا راح اصحابي ولست براح وقالوا
اذا هنا مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك
اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع
الفعل عليه في القرآن في اوايل القصص واذكر
مضمراً او ظاهراً كقوله واذ قال ربك واذ قال
وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف
باسماء الافعال كصه بمعنى اسكت ونحو مه بمعنى
الكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه
الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت

ولن

ولن يتاتى الاخبار عن اسكت كما لا يتاتى
عن صه وعلى هذا ساير اسماء الافعال والجواب
انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع افعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه
الاسماء موضوعة مواضع مصادرها سادة
مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك
بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم مقامه
فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه
اسم للفعل قصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في
الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميته وقد بان
بحلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت

بنصٍ من قِبَلِ ابی اسحاق الزجاج فانه ذکر
فی امالیه انه حرف موضوع موضع الاستجابة
کما ان صه موضوع موضع السکوت والسکوت
یحدث عنه فی قولک السکوت حسن
فاذا لا فرق بینه وبین متی فی ان کل واحد
منهما فی معنی ما یحدث عنه واعلم ان تنوین
الاسم یجوز الحدیث عنه مما لا ینفک عن ضعف
ولم یخل عن فساد فان صحة الحدیث عنه
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه
حیث لا یلزم من انتفائها انتفاء الاسمیة
فان قلت احدهما اعنی صحة الحدیث عنه
او کونه

او کونه فی معنی ما یحدث عنه من اللوازم لامتناع
تخلفه بدون احدهما قلنا التنوین بالحدیث
ایضا غیر مناسب لما فیه من النکارة المنافیة
للتنوین علی ان لقائل ان یقول الکلم علی انما
اللازمة للظرفیة بانها فی معنی الوقت والمکان
مطلقا مما یستشفه الضعف من وراء الاعراض
فان الاسماء اللازمة للظرفیة لیست فی
معنی الوقت والمکان مطلقا بل فی معناها
مع اعتبار وقوع الفعل فیهما والوقت
والمکان اذا تقید بهذا القید مما لا یصح
الحدیث عنه لامتناع کون الشیء مخبرا عنه

مع كونه محلاً للفعل والا يلزم كونه مرفوعًا و

منصوبًا معًا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث

عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت

والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد انسلخ

معناها على معنى مطلق الوقت والمكان

فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى

هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسمًا

لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر

مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل

ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم

ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم

بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته

سواء كان معناه وجوديًا كالعلم او عدميًا

كالجهل قوله ومن علامات اللفظية دخول

الالف واللام انما اختص دخولها بالاسم

لانهما يفيدان التعريف على ما يجيء والتعريف

ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف

انما تدلان على معان لا يتصور فيها التعريف

واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه

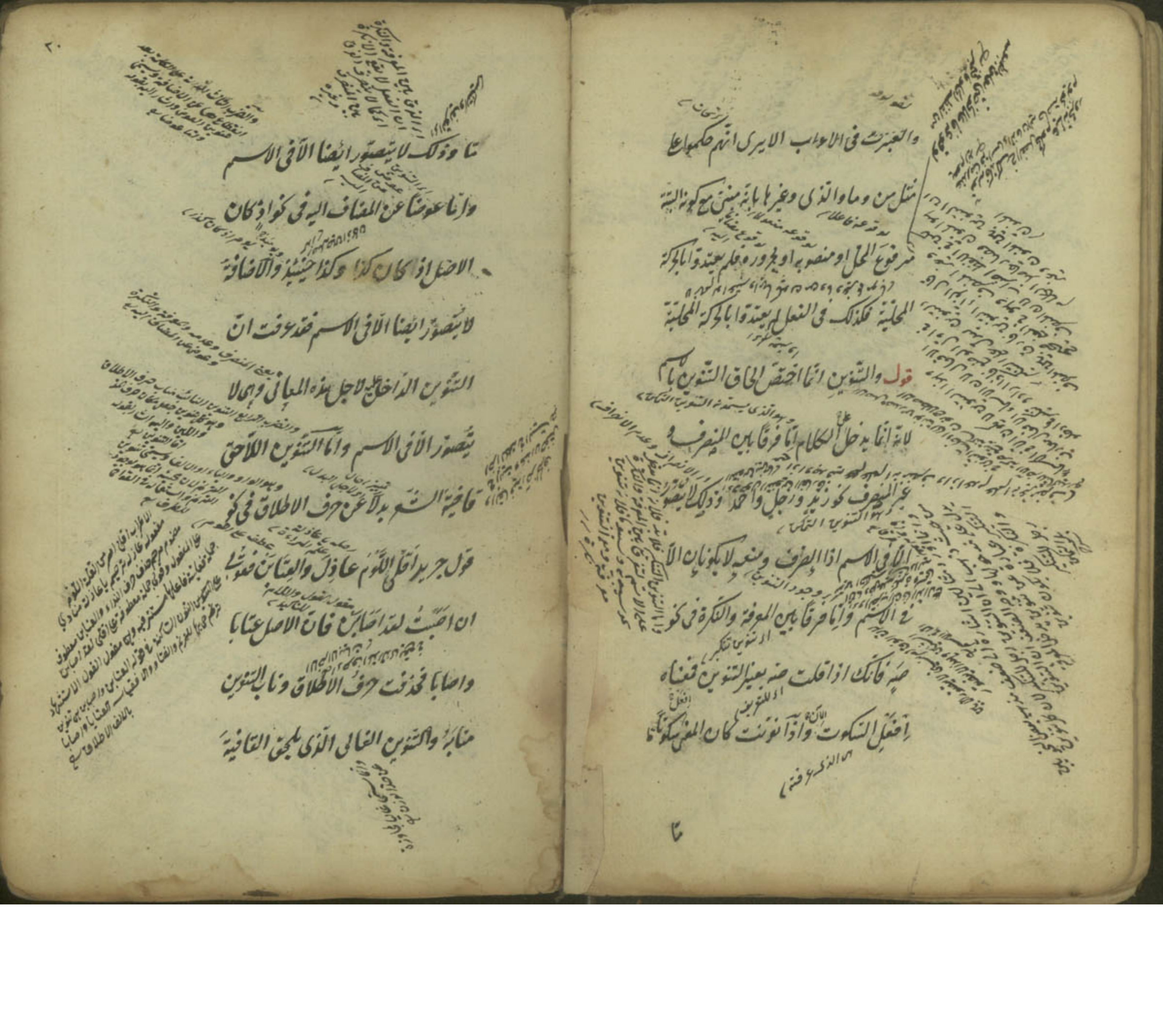
ومن جحره بالشيحة اليتقصع مما لا يعتد به

لقلته وندرته والذي شجعه على ادخالهما على

يتقصع وهو فعل مضارع اتحادهما في الصفات

بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول
حرف الجر بالاسماء لان حرف الجر انما دخل
على الكلام ليجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها
الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء
بعد مجيء الفعل لفظا او تقديرا وانما عملت
الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم
وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه
مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم
يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت

صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم يكن
الذين كفروا الا انا نقول ان الاعراب له اعتبارات
ثلث ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت
بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة
لامتناع حرف الاعراب عنه نحو مررت بقاض
وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان
في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت
تلك الحركة نحو مررت بمن عرفته فاذا تقرر
هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع
في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث
والعبرة في الاعراب بهما دون الثالث



والعبرة في الاعراب الايري انهم حكموا على
مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة
مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة
المحلية فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية

قوله والتنوين انما اختص الحاق التنوين بالاسم
لانه انما يدخل على الكلام اما فرقا بين المنصرف و
غير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد وذلك لا يتصور
الا في الاسم اذا المنصرف ومنعه لا يكونان الا
في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو
صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه
افعل السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما

ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم
واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان
الاصل اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة
لا يتصور ايضا الا في الاسم فقد عرفت ان
التنوين الداخل عليه لاجل هذه المعاني وهي لا
يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق
قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو
قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي
ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا
واصابا فحذفت حرف الاطلاق وناب التنوين
منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية

المقيدة نحو قول رؤبة وقاتم الأعماق
خاوي المخترق فإن الأصل المخترقْ ساكنا
ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم
وقولهم التنوين يختص بالاسم أرادوا الثلاثة
الأول دون الأخيرين قول والفعل ما
دخله قد والسين وسوف اعلم أن للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري
وغيره وهو ما دل على اقتران حدث بزمان
وأما العلامات فمنها دخول قد وأنما اختص
دخوله بالأفعال لأنه وضع لتقريب الماضي
إلى الحال نحو قد قامت الصلاة أو لتقليل

الفعل في المستقبل نحو إن الكذوب قد يصدق
فيمتنع دخوله إذا على الماضي والمضارع
ومنها دخول السين وسوف وأنما اختص
دخولهما بالفعل لأنهما وضعا للاستقبال و
الاستقبال ممتنع إلا في الفعل فدخولهما
إذا ممتنع إلا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج
وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير ومنها
دخول الجوازم نحو لم يخرج ولا يضرب وأنما اختص
دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال
الضماير البارزة المرفوعة نحو أكرمت وأكرما

واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة
فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد
ضرب واما البارزة فلا يتصل الا بالافعال
ولم يتعرض المص لذكر البارزة ولعله اراد
بالاتصال في قوله ما اتصل به الضمير المرفوع
النوعي اللغوي دون النحوي فلا يتناول
هذا الا للضمير البارز الا ترى انك اذا قلت
ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا
الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب
فانه ممتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل

به شيء الا باصطلاح النحويين لان الحس يشهد بانه ما
اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها
عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل
بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو
غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد
تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبا
الاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت
الضاربك والضاربه والضمير ههنا ضمير المنصوب
عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال
قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا وكذ
ها مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء

الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول الكلم
من الحروف ضماير مستترة في اخرها بل هي حروف
لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهاك وارايتك والتاء في انت وانما كانت
اسنادها الى الضمير المستكن فيها ابدا لانها
لو كانت ضماير لفاعليها لوجب ان يكون
اسناد جميع هذه الاسماء اليها كما في الافعال
واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلكم ويا قوم صه
ولكونها فلا شك ان اسنادها الى المستكن
فيها كذلك هلموا اسند الى ضمير مستكن وانما
الحق الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع

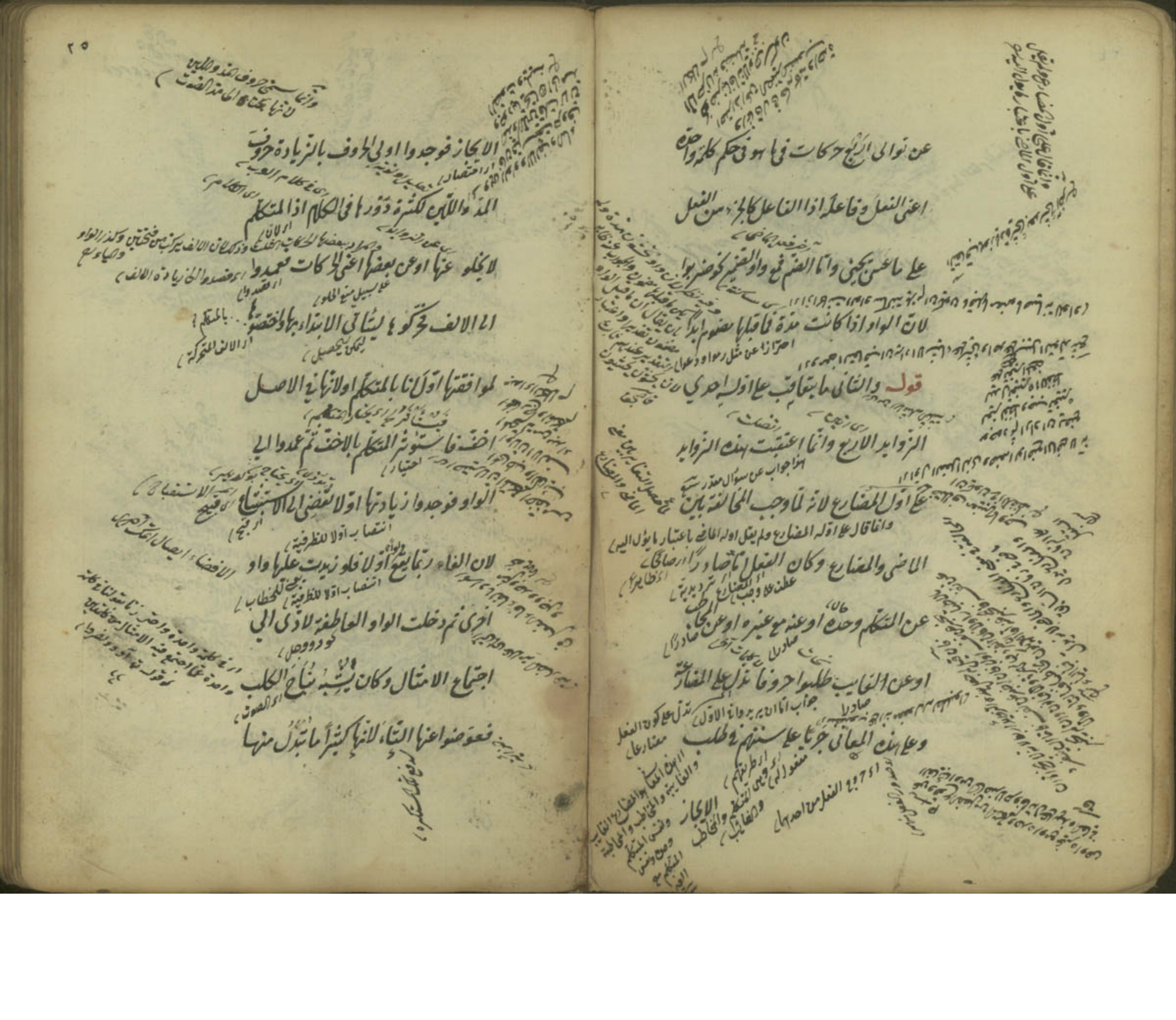
لا

لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث
وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
على احد التأويلات الثلاث ومنها لحوق
تاء التأنيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن
المتحركة فانها تختص بالاسم كمسلمة وقائمة
واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت
ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم
للتعادل بينهما قول ولها ثلثة امثلة المفتوح
الاخر ويسمى الماضي وهو الدال على اقتران الحدث
بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب

بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها فبالحري ان يبني ولا يعرب واما سبب
بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو
انه ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه
في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قائم
ففضل بالحركة على الفعل الامر الذي لا يشابه
الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع
لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه
اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة

لم يعرب

لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو
السكون الى الحركة والامر لما لم يضارعه بوجه ما
ترك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من
بين الحركات لخفتها وثقل الفعل وهو ابدا مفتوح
الآخر الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما
السكون فعند الاعلال دعى ورمى والاصل
دعو ورمي وقد ثبت من احوال التصريف ان
الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلها قلبت
الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا
عند لحوق بعض الضماير كضربت وضربنا وضربن
وانما اسكن عند لحوق هذه الضماير فرارا



عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة

اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل

على ما عرف بحثه واما الضم فهو واو الضمير كضربوا

لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا

قوله والثاني ما يتعاقب على اوله احدى

الزوائد الاربع وانما اعتبرت هذه الزوائد

في اول المضارع لانه لما وجب المخالفة بين

الماضي والمضارع وكان الفعل تارة

عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب

او عن الغائب طلبوا احرفا تدل على المغايرة

وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب

الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف

المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم

لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا

الى الالف لكونه ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم

لموافقتها اول انا بالمتكلم ولانها في الاصل

اخف فاستوثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى

الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستثقال

لان الفاء ربما تقع اولا فلو زيدت عليها واو

اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى

اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب

فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها

نحو ثرات وتجاه والاصل وجاه ووراث
وجعلوها للخطاب والتأنيث لكونها علما للخطاب
والتأنيث في الماضي ولم يكن الفرق ههنا باسكا
نها باحد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف الماضي
ولم يكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل
بالفعل المبني للمفعول في قولك تُعلَم وتُفتَح ولا كسرها
ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف
المضارعة فيقول تِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء
فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها
وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا

اليق

اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم
للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها
عن حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا
صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي
قلت لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة
المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان
الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
واللاحقة للاحق قوله ويسمى المضارع
وانما سمي المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم
اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى

والاستعمال اما اللفظ فلموازنة اسم الفاعل
في حركاته وسكناته وحروفه نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن
وجوه احدها انه شايع فيتخصص اعني انه صالح
للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما
بدخول اللام او السين او سوف كما ان
اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد منها
بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه كذلك
قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء

الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها
مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم
الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستعمال فمن
وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم
وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على
كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم
من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب
بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان
الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله واذا ادخلت عليه لام الابتداء

خلص للحال يعني اللام في قولك ان زيدا

ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام

للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال

في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا وفي قوله

تعالى ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد

التوكيد والآتي في الآيتين قد تجرد للتوكيد

التوكيد ونظيره حرف التعريف فانه

يفيد التعريف مع انه عوض من همزة الله

ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا عنها معنى

التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين

حرف

حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولهذا قطع

همزته كقولك يا الله قوله والثالث الموقوف

الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر الحاضر

تؤخذ من المستقبل لمخالفة بين صيغتيهما

الا انه تحذف الزائدة ثم بعد ذلك ان كان

ما بعده ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة

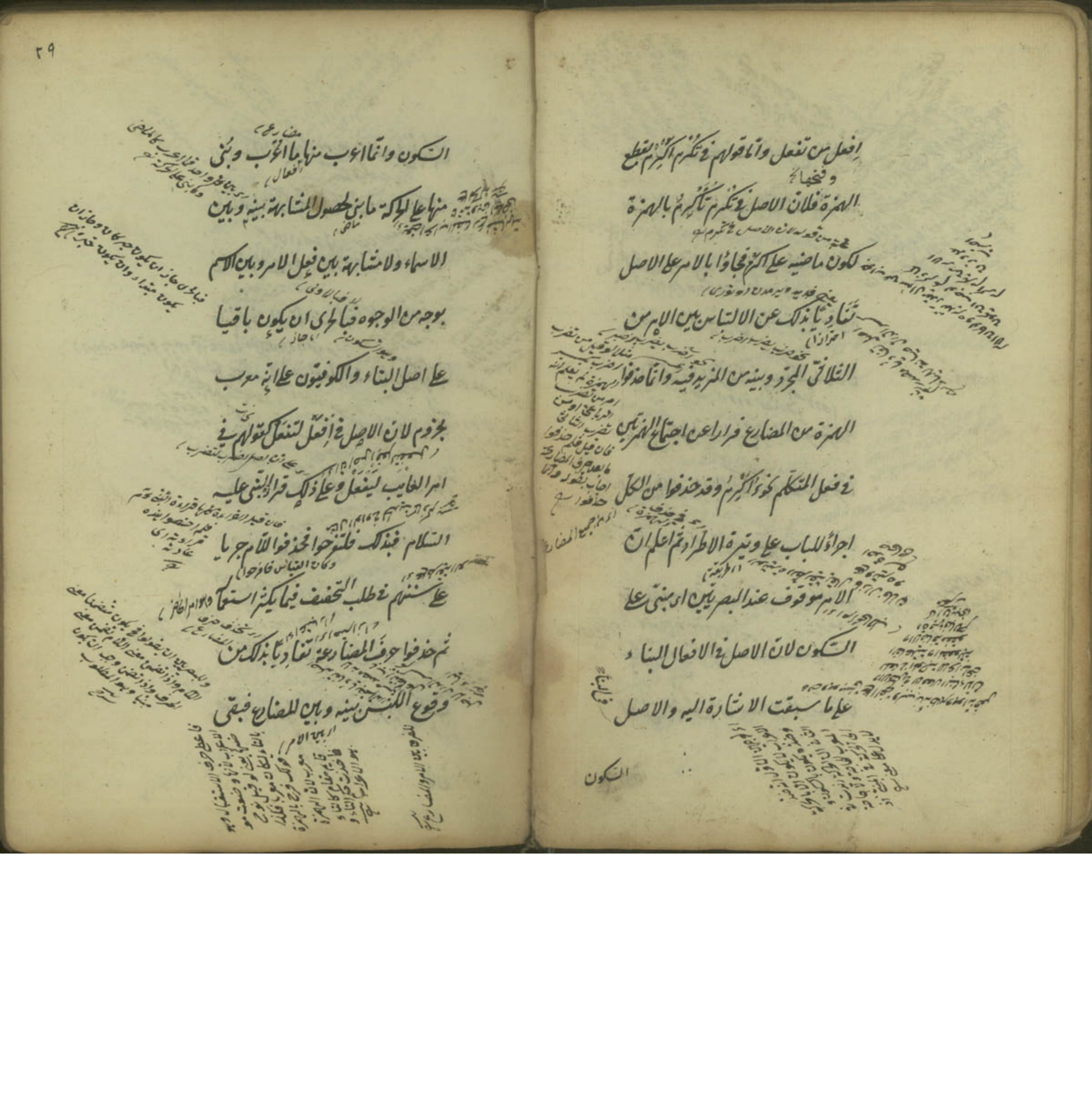
امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا

تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن

تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب

حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة

افعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق



افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع
الهمزة فلان الاصل في تكرم تأكرم بالهمزة
لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل
تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من
الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا
الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل
اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان
الامر موقوف عند البصريين اي مبني على
السكون لان الاصل في الافعال البناء
على ما سبقت الاشارة اليه والاصل

السكون

السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني
منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين
الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم
بوجه من الوجوه فالحري ان يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب
مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في
امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عليه
السلام فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا
على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله
ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من
وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي

التاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ
بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود الاعراب
في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما
دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة
ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا
ولهذا كان قوله تعالى فبذلك فليفرحوا وامثاله
معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة
محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب
منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب
قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا
فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لان

لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني
الاسمية والفعلية ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد
الا ترى ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد
حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف
لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى
على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها
معان لا تحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول
ان هذه الحروف قد تدل على معان المذكورة
نحو ما ذكرت ولكن عند الحاجة الى الاسماء
والافعال ولا تدل عليها ولانه لا استقلال
اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال

واتح وعلى هذا ساير الحروف وهذا معنى قوله
والحرف اداة بينهما لا يكون هو ثنيا ولا مثنا
عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا من هذه الاقسام
الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا تألف منها اثنان
او فعل واسم وافادا شيئا كلاما وجملة اعلم
ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت
عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد وهو
في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى
الاخرى على وجه الافادة التامة اى على وجه
يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل ب
لا

ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف
وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة
الاستقلال وانما هي عند انحيازها الى الاسم
او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين الاسم
والفعل لان الاسم هو الدال على الذات و
التشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبة
فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين
الاسمين بشرط ان يكون في احدهما
معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون
المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لابد وان
يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان

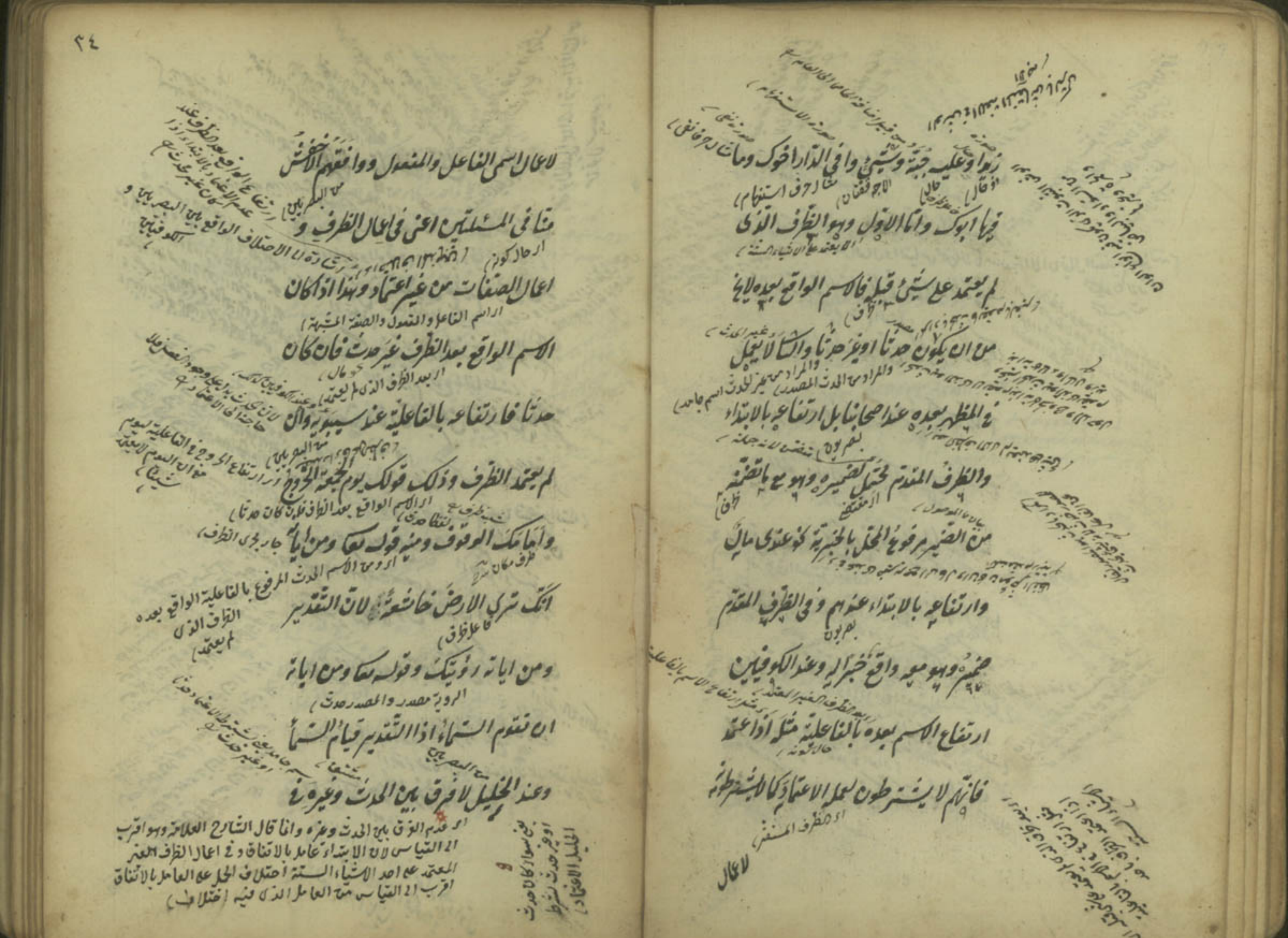
زيدا اخوك في تاويل مواخيك وعمرو غلامك
فاول بمملوكك ومن هنا عرفت ان الكلام
يفتقر الى ثلثة شرايط احدها التاليف
تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم واقوم والثانية
كون ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل
والثالثة كون ذلك التاليف على وجه
الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة
او التقييد اعني التوصيف وغير ذلك كغلام
زيد او غلام زيدا والرجل الذاهب فقوله
اذا [illegible] اشارة الى الشريطة الاولى
وقد احترز بها عن افراد الكلم وقوله تحقيقا او تقديرا

اسمان

اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة
الثانية وقد احترز بها عن اقسام الاربعة
المشار اليها وقوله وافادا اشارة الى الشريطة
الثالثة فقد احترز بها عن التعداد والاضافة
والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين
قوله والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة
لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند
والمسند اليه اما ان لم يتوقف لهما ما يسلبهما صلاحية
السكوت عليهما او توجههما الى جملة اخرى او
قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو

ان يأتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون
المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا
او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني
الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما
ان يسند المسند ظرف او ما جرى مجراه
او لا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد
واقايم الزيدان وهيهات الامر ونحو ذلك
والاول هو الجملة الظرفية نحو عندي مال وفي
الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم
عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على
الابتداء والظرف المتقدم مرفوع المحل على الخبرية
فكيف

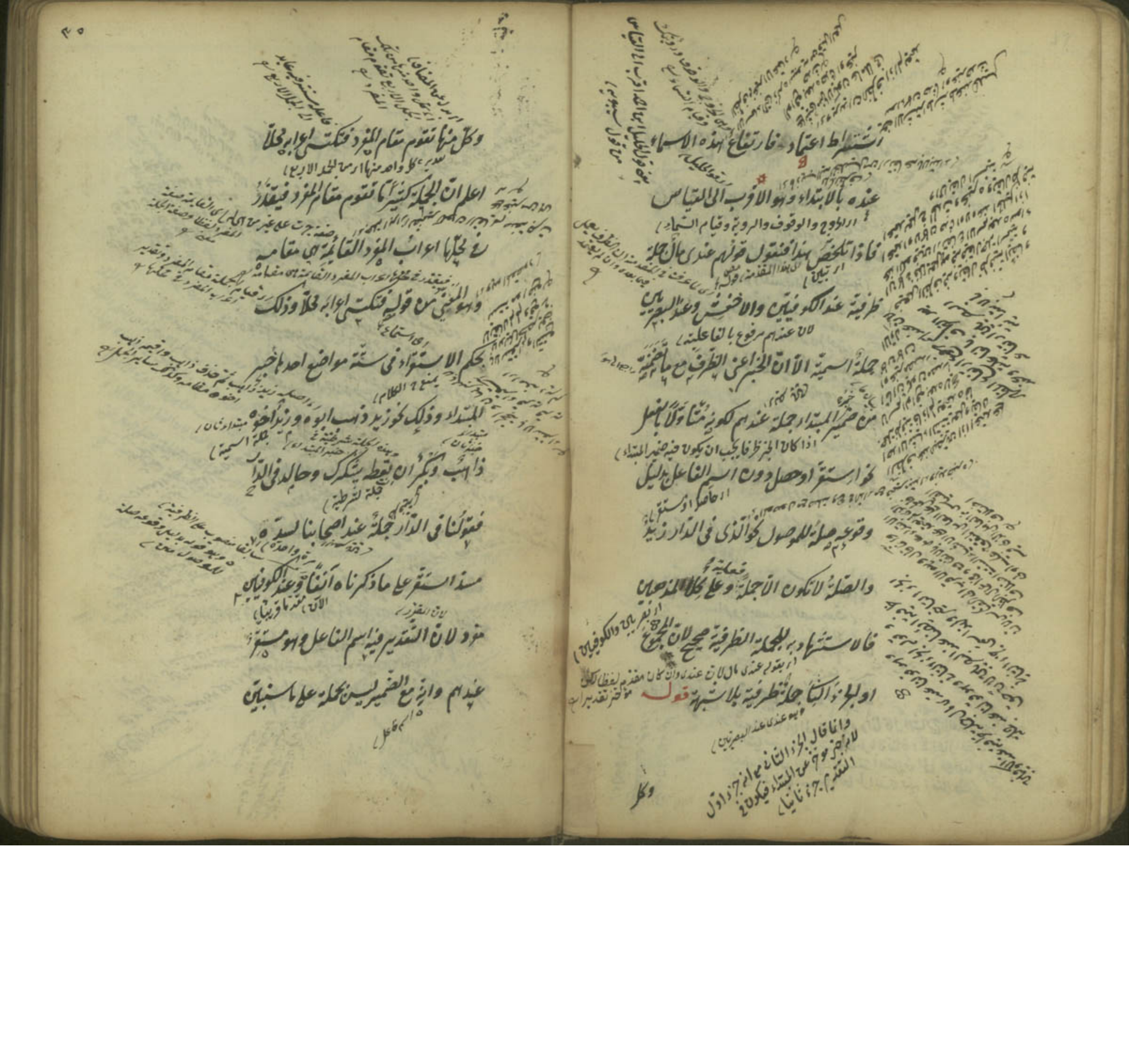
فكيف عند ما ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني
على معرفة مقدمة وهي ان الظرف المستقر
اعني الساد مسد الفعل لا يخ من ان لا يعتمد
على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا والموصول
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام
وحرف النفي قيل او اعتمد والثاني يعمل في الاسم
الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاعلا ان
الظرف المستقر ههنا للنيابة عن الفعل يعمل
عمله لا سيما وقد يتقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك
زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار
اخوه ومررت برجل في كمه كتاب وليت



زيد وعليه جبة وشيء وفي الدار اخوك وما ان
نحوا ابوك وانا الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخ
من ان يكون حدثا او غير حدث وان كان لا يعمل
في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء
والظرف المقدم يحتمل لضميره وهو مع ما يتعلقه
من الضمير مرفوع المحل بالخبرية كقولك عندي مال
وارتفاعه بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم
ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين
ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد
فانهم لا يشترطون لعمل الاعتماد كما اشترطوه
لاعمال

لاعمال اسم الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش
منا في المسئلتين اعني في اعمال الظرف و
اعمال الصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان
لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج
واما مكان الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته
انك ترى الارض خاشعة لان التقدير
ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته
ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في

اي عدم الفرق بين الحدث وغيره وانما قال الشارح العلامة وهو اقرب
الى القياس لان الابتداء عامل بالاتفاق وفي اعمال الظرف الغير
المعتمد على احد الاشياء الستة اختلاف فالحمل على العامل بالاتفاق
اقرب الى القياس من العامل الذي فيه اختلاف



اشتراط اعتماد، فارتفاع هذه الاسماء
عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس
فاذا تلخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة
ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين
جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه مقدرا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل
وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد
والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين
فالاستشهاد بالجملة الظرفية صحيح لان المجموع
او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله

وكل

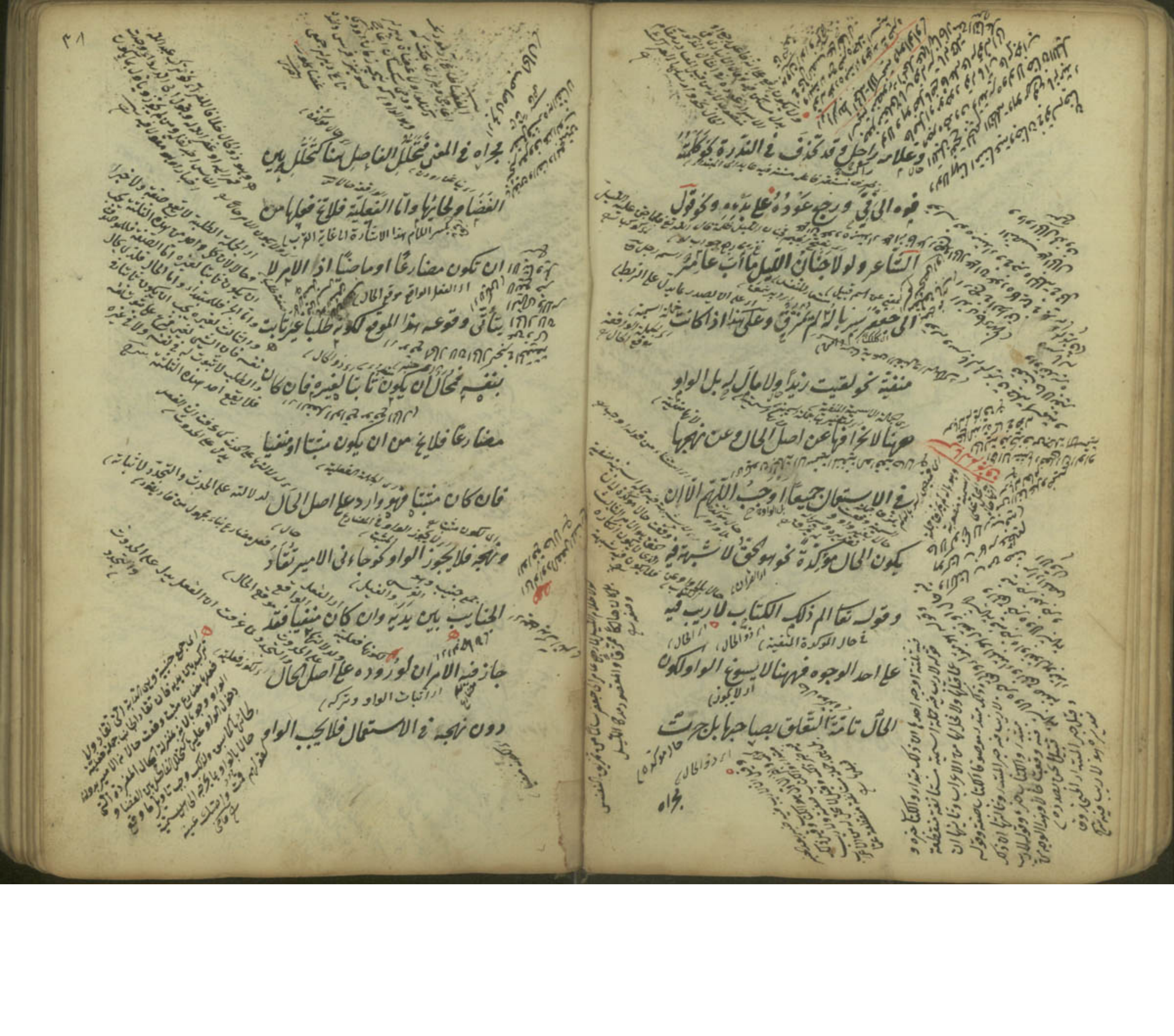
وكل منها تقوم مقام المفرد فتنكسر اعرابي محلا
اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر
في محلها اعراب المفرد القائمة هي مقامه
وهو المعنى من قوله فتنكسر اعرابي محلا وذلك
بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر
المبتدا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وزيد اخوه
ذاهب وعمرو ان تعطه يشكرك وخالد في الدار
فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا لسده
مسد استقر على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين
مفرد لان التقدير فيه اسم الفاعل وهو مستقر
عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين

وذلك في مواضع وثانيها الخبر في باب انّ
نحو انّ زيدا ذهب ابوه وبلغني انّ عمروا
قد ذهب اخوه وكان عمرو غلامه اسد
وجاءني زيد لكنّ عمروا لم يجئ وليت زيدا
ان تأته يكرمك ولعلّ زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان واخواتها نحو كان زيد قام
ابوه او ابوه قائم او ان تعطيه يشكرك او امثالها
بكم وهذه الجمل منصوبة المحلّ على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت
زيدا قام ابوه على قياس ما تقدّم وحكم هذه الثلثة
حكم خبر المبتدأ وخامسها صفة النكرة نحو مررت

برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او ان تزره
يعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة
لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين
الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة
نكرة لكونها خبرا شايعا كالفعل وموصوفها
لا تكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم
اولا انّ الحال لاستغناء صاحبها عنها و
ثبوتها له في حال دون حال ومجيئها فضلة
ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت
الحال لذلك ان يؤكد وشيجة الاشتباك
بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واما

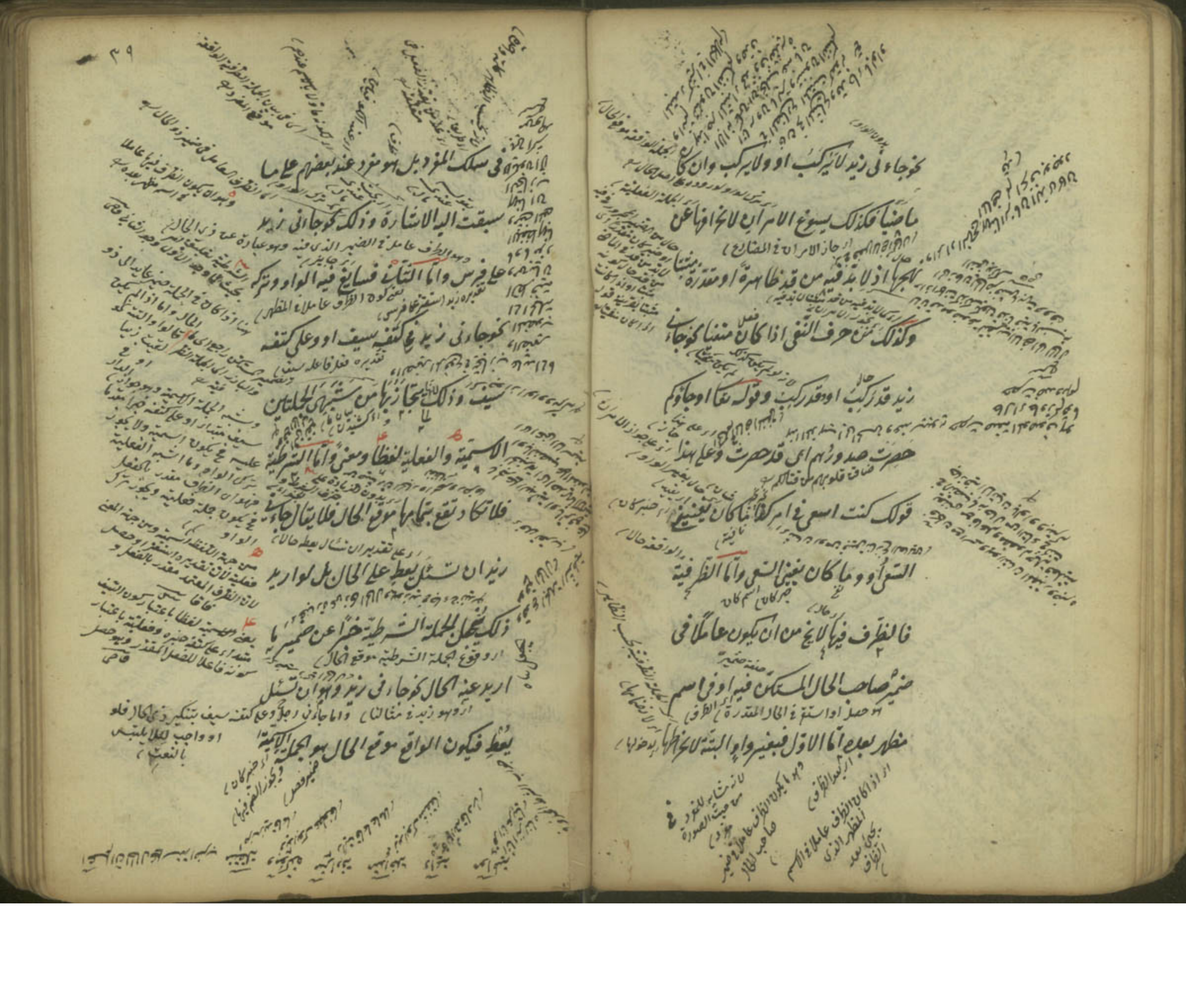
وأما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا
على نسبة وتعلق هناك معنوي لم يفتقر
الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا و
اسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا اما الاصل
فهو ان يكون صفة منتقلة وان يعطي الحدوث
والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد
ابوك عطوفا فلا ينحرف نهجها عن ذلك
الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان
يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا يجيء
مع ما يقال جاءني زيد لا راكبا الكلام الا في
الالفاظ العامية وكلام المولدين بل غير
ذلك ثم

ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال التي سبقت
مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد
في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين ما
جرت له بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق
فانها بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين
ما جرت له حقيق فاذا تمهد هذا فنقول ان الجملة
الاسمية حقها ان تصدر بما يدل على الربط
وهي الواو الموضوعة للافادة معنى
الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد
والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد



وعلامة راحل وقد تحذف في النادرة نحو كلمته
فوه الى في ورجع عوده على بدئه ونحو قول
الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر
الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو
ههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها
في الاستعمال جميعا اوجب اللزوم الا ان
يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه
وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت
مجراه

مجراه في المعنى فتخلل الفاصل هنا كتخلله بين
العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخلو فعلها من
ان تكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا
يتأتى وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت
بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فان كان
مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال
وعلى نهجه فلا يجوز الواو نحو جاءني الامير تعدو
الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد
جاز فيه الامران لوروده على اصل الحال
دون نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو



نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان

ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانها او لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا

وكذلك مع حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني

زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم

حصرت صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا

فقولك كنت اسعى في امر كلما كان ينبغي

السعي او وما كان ينبغي السعي واما الظرفية

فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في

ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم

مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانها

في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم كما

سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاءني زيد

على فرس واما الثالث فسائغ فيه الواو وتركه

نحو جاءني زيد في كتفه سيف او وعلى كتفه

سيف وذلك لجوازها من شبهي الجملتين

الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية

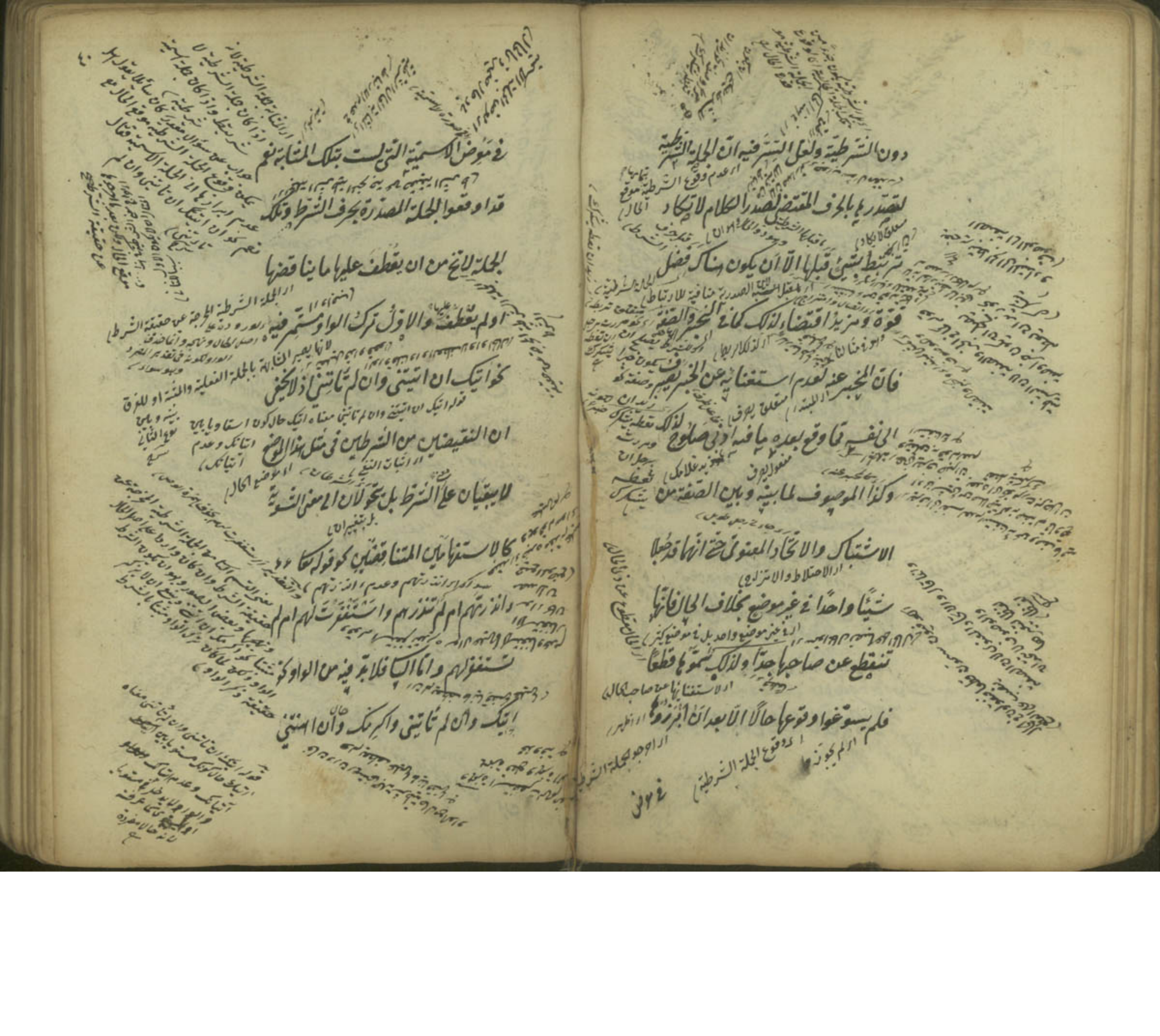
فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني

زيد ان تسأل يعط على الحال بل لو اريد

ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما

اريد به الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسأل

يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية



دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد
تنخرط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل
قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان الخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يفتقر
الى نفسه فما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك
وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا
شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها
تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها قطعا
فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها

فلم يجوزوا

في موضع الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم
قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط في تلك
الجملة لا تخ من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه
نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى
ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع
لا يبقيان على الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية
كالاستفهامين المتناقضين في قوله تعالى
ءانذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
اتيتك وان لم تاتني ولو اكرمتك وان اهنتني

ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر
الجزري في مسائله العشرين بأن الواو ههنا
للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف
والتقدير إن أتيتني وإن لم تأتني وإن لم تجئ
وإن احتج المحتج بأن إن للمستقبل و
المستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فإن
الجملة المصدرة بإن لم تجعل حالا إلا بعد
ما انسلخ عنها معنى الشرط وإذا كان كذلك
لم يبق لإن دلالة على الاستقبال وإذا جاز
وقوع الشرطيتين المتناقضتين حالا لجملتها
معنى الشرطية فليجز في الواحد على أن قوله
إن

أن للمستقبل والمستقبل لا يقع موقع الحال
ممنوع إذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال
على ضرب من التأويل منه مسئلة الكتاب
وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي
مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم
ومقصرين أي مقدرين التحليق والتقصير
فوضح أن المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا وفي
الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها
المصنف أن الجملة فيها تقع موقع المفرد وثمة
أشياء أخر هي كالمتشعبة عن هذه منها



المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت
زيدا عمرا اشرف ابوه او ابوه شريف او ان
تابه بكر بك او علمه مال عمرا خبر لا التي لنفي
الجنس نحو لا رجل اشرف حسبه وما خبرها
ولا المشبهتين بليس نحو ما زيدا ولا رجل ابوه
قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع السبعة
قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت
خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او
بعده او صفة للنكرة او حالا وقد ظن ان
منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان او
المكان نحو يوم يقوم زيد واذا الخليفة عبد الملك

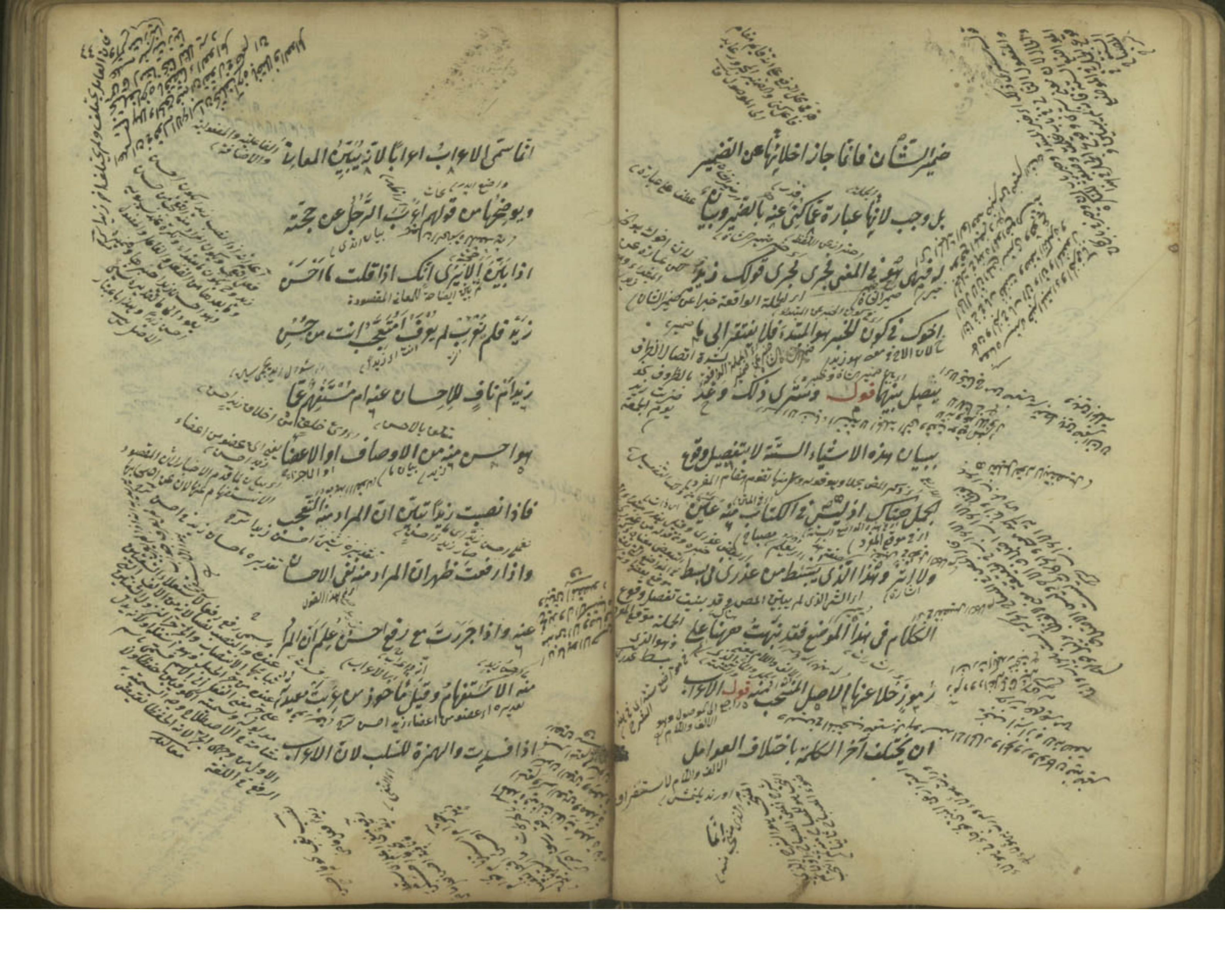
وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه
المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى
المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها
اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون
المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها و
لهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع
هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله فيكون
فيها ضمير عايد الى الاسم الاول والسبب
في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا
ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق
عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا



فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية عن
الضمير كقولك أتيتك والجيش قادم فالجملة الحالية
الواقعة خبرا عن ضمير الشأن والقصة كقوله
تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة
الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين
غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاولى
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون
الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي
الحال بحال لا يقال جاءني زيد راكبا عمرو
مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشأن

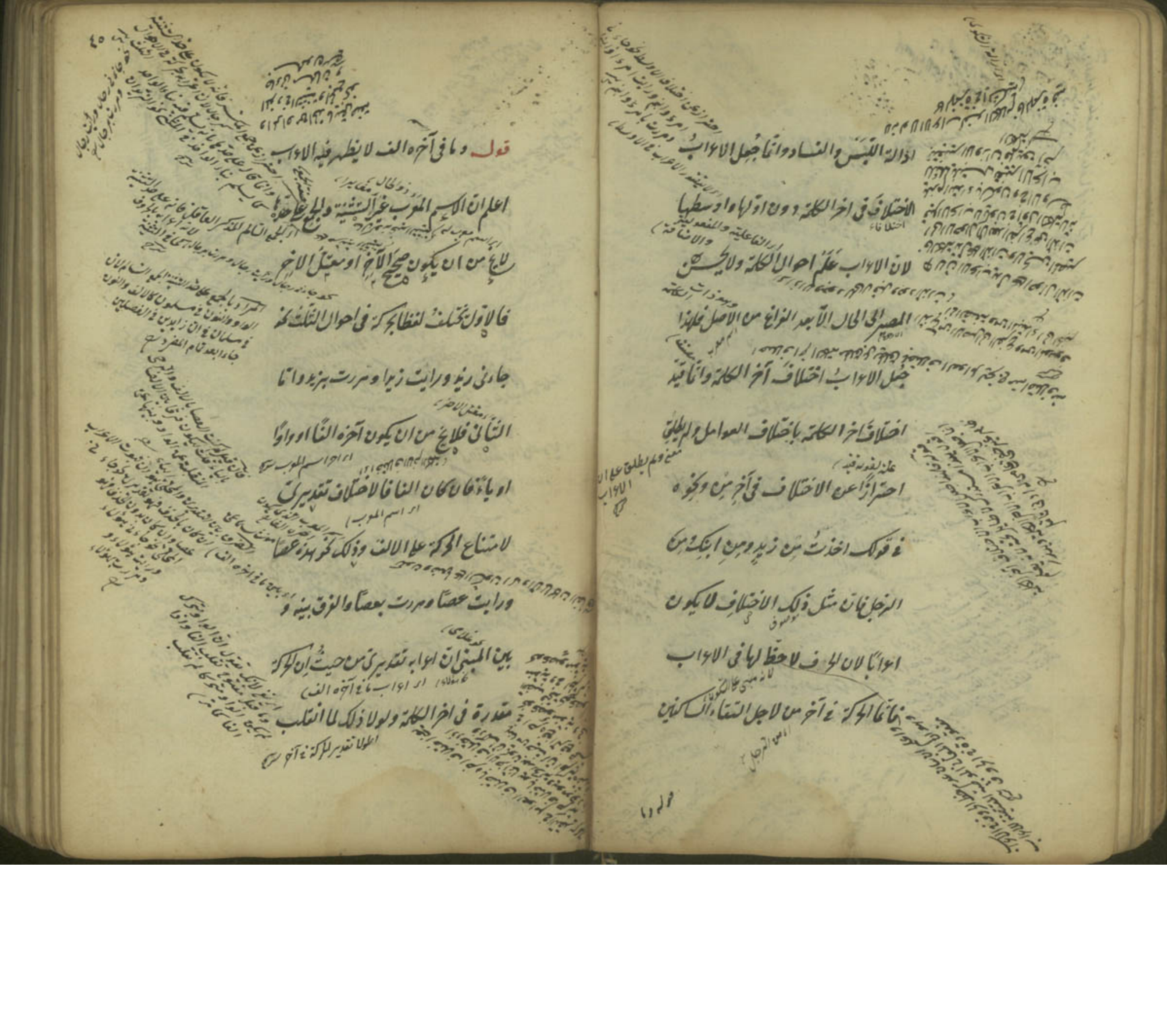
لا

لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له
لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا حكمنا
ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة
موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم من هذا ان
كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة مو
قع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية
عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه
بينه وبينها الا يرى انك اذا قلت أتيتك
والجيش قادم كان المعنى أتيتك في هذا الوقت
والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تعلق به
فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن



ضمير الشأن فانما جاز اخلاؤها عن الضمير
بل وجب لانها عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيانه
له فهي في المعنى تجري مجرى قولك زيد
اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما
يصل بينهما قوله وتشترى ذلك وغد
ببيان هذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقوع
الجمل هنالك اولتيسر في الكتاب منه على
ولا اثر وهذا الذي بسط من عذري في بسط
الكلام في هذا الموضع فقد نبهت هنا على
رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه قوله الاعراب
ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل

انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني
ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته
اذا بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن
زيد فلم تعرب لم يوقف أتعجب انت من حسن
زيد ام نافٍ للاحسان عنه ام مستفهم عما
هو احسن منه من الاوصاف او الاعضاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان
عنه واذا جررت مع رفع احسن علم ان المراد
منه الاستفهام وقيل مأخوذ من عربت معدة
اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب



لازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب
الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها او وسطها
لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحسن
المصير الى المجاز الابعد النزوع من الاصل فلهذا
جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد
اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل والمطلق
احترازا عن الاختلاف في آخر من ونحوه
في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن
الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون
اعرابا لان لا ف لاحظ لها في الاعراب
فانما الحركة في آخر من لاجل التقاء الساكنين

قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب
اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على ضربين
لانه لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر او معتل الآخر
فالاول تختلف لفظا حركاته في احوال الثلث نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما
الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري
لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا
ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين
المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة
مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلب



الواو والياء في عصا ورحى الفا واواب
المبني محلي ولا تقديري في الحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان كان
ياء ينظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي
فالرفع تقديري وكذا الجر وذلك لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما
الفتحة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة
فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء
وكسرها وكسرة ما قبله واما انتصابه فلفظي
لعدم ما يمنعه من القوة وذلك نحو جاءني القاضي
ومررت بالقاضي ورأيت القاضي وان كان

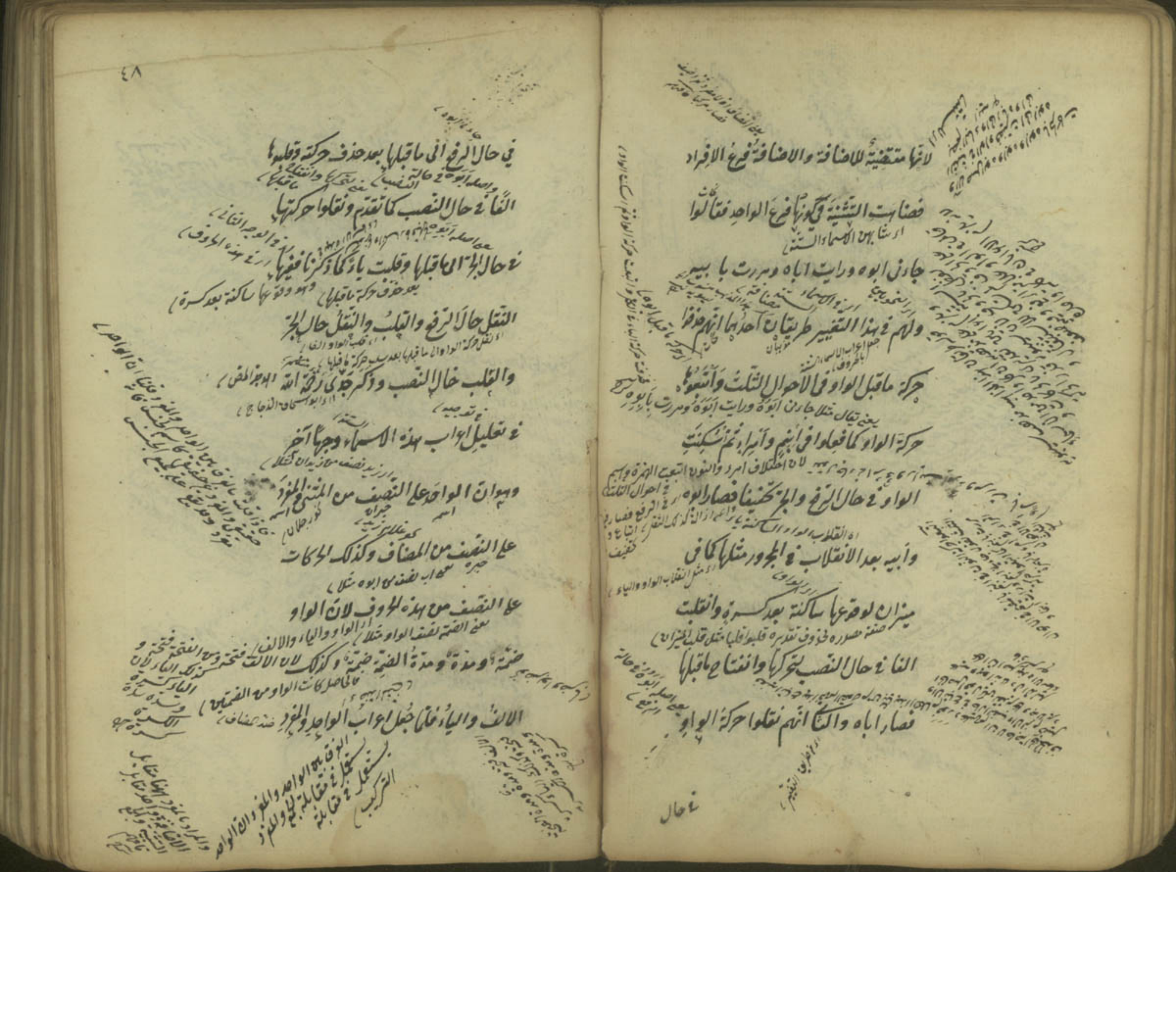
ما قبلها

ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلاث نحو هذا ظبي ورأيت ظبيا ومررت بظبي
وان كان آخر الاسم واوا فلا تكون ما قبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم
في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو ما قبلها
حركة وقلبهم واو دلو وحقو في الجمع على افعل
نحو ادل واحق بالكلية قوله واصل الاعراب
بالحركات وقد يكون بالحروف اعلم ان الحركات
هي التي جعلت دلايل للاعراب قوله ولذلك
تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة



مضافة الى غير ياء المتكلم واعلم اولا انها اسما
محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب
ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا
الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج
حذفوه فرقا بين المثبت وغير المثبت و
الحذف بالمثبت اولى لما فيه من الثقل المعنوي
وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف
اليه غير المذكور البتة فاما اذا اضيفت الى غير
ياء المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت
التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صح

به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل واذا ردوا
المحذوف فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها
بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها
ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلثة مع
تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف
تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حذو
بالحروف على ما يجيء فاعربوا هذه الستة
من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها وا
ستقامة للطبايع الى قاعدة الاعراب بالحروف
في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين
بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة



لانها متنقصة للاضافة والاضافة فرع الافراد
فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا
جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا
حركة ماقبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها
حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم سكنت
الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه
وابيه بعد الانقلاب في المجرور مثلها كما في
ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت
الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها
فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو

في حال

في حال الرفع الى ماقبلها بعد حذف حركته وقلبها
الفا في حال النصب كما تقدم ونقلوا حركتها
في حال الجر الى ماقبلها وقلبت ياء كما ذكرنا فيها
النقل حال الرفع والقلب والنقل حال الجر
والقلب حال النصب وذكر جدي رحمه الله
في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر
وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد
على النصف من المضاف وكذلك الحركات
على النصف من هذه الحروف لان الواو
ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك لان الالف
الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد

بالحركة تلزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين
عليهما بشرط بالحروف الزوائد على الحركات
بشرط واختصوا بهذه الستة دون ساير
المتقضيات للاضافة المحذوفات الاواخر
لانها اطرد ردها الى الاصل فى التثنية اعنى
ابوان واخوان ولايقال يديان الا فيمن
يقول فى الواحد يدى ومنع الوهب من يجعل
اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها
مفردة ذاهبا بالمضاف مذهب المفرد فيقول
ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وهنه لغتان
مشهورتان وكذلك حموها وحماها وحموه

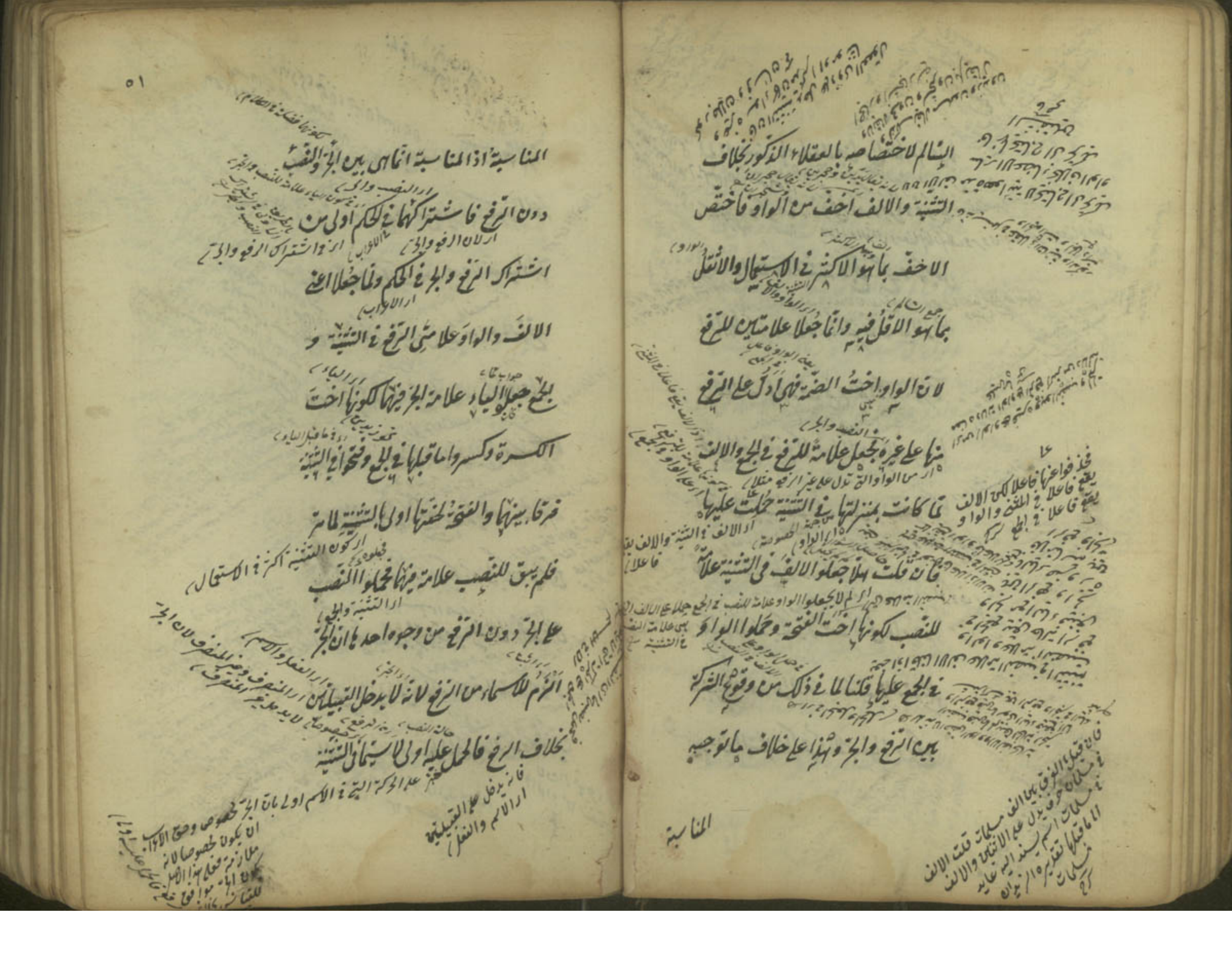
وفه

وفيه وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب
وقد بدا هنك من الميزر وفى كلامهم تيذن
فانى حمها وجارها وفى الحديث الا حموها و
قولهم ويصبح ضمآن وفى البحر فمه وفى فمى ماء وهل
ينطق من فى فيه ماء واصل فم فوه فحذفوا
الهاء حذفا غير قياسى كما حذفوا حروف
العلة لتشابهها فى خفائها اياها ولم يكن
فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو
فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف
رد الى اصله ذاهبا به مذهب اخواته ومنهم



من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه
في الاحوال الثلث كما يقال عصاه وقال الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول ابي حنيفة لا ولو رماه بابا قبيس
وارد عليه هذا ثم اعلم ان هذه الاسماء متى
اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة
اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع كاخي و
اخيّ وما يلزم ذلك في فم حيث لم يكن الجمع
سلامة ردت فقيل فيّ وقد جاء فمي كما
في فو اما ذو فانها لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة

الى الوصف باسماء الاجناس الظاهرة على ما
سيجيء وكذا آثار ذوي ازو ومرتها ذوها
شاذ والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل
اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما
اختص التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا
في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد
بهذا وواحد بذلك فاشتركا في الاخر فمرة
ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع
هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع



السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف
التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع
لان الواو اخت الضمة فهي ادل على الرفع
بناء على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف
لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها
فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة
للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو
في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة
بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه

المناسبة

المناسبة اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب
دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى من
اشتراك الرفع والجر في الحكم ولما جعلوا
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية و
الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت
الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية
فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر
فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوا النصب
على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر
الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى الثاني ان التثنية

والجمع المختص بالاسماء والثالث ان الجر
اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة
مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر
من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونها بخلاف الرفع واشتراكهما
في معنى المفعولية كضربت زيدا ومررت بزيد
وفي الكناية كمررت بك ورأيتك والرابع
ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج
فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى
الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين

ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام
نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب
او المجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض
عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد
فان قلت اذا كان الالف في الزيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تدعوا

الى زيادة النون بدلاً من الحركة قلنا ليس
معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة
الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه
الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال
دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون
بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغايرت
واما فتح نون الجمع وكسر نون التثنية للفرق
بينهما فان قلت اليست الغنية قد حصلت
عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين
قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر
الفرق

الفرق ثمه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المراميين
والمعليين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة
بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل
هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني
الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل
في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن
لا يكون الا حركة بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات
من المعربات وهي الكسرة اذ قد وجدناها
لا تدخل على نوعين من المعربات وهما الاسم
غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها
فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل

لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم
يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان يكون
نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون
الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها
اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة
الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا
اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى
لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان
كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة

عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان
القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف
كعصاك او عصا زيد الا انه شبه بالى وعلى
للزوم الاضافة كلزومهما ما يدخلان عليه
من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون
المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث
وكلاهما في الرفع اذ لاحظ لالى وعلى في
الرفع فيجعل كلا عليهما فتقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى تفتقران الى ما
يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل
المجرور

به ولا يمكن ان يكون منفردا به فلما دخلت الى

وعلى على الضمير المجرور كان الاولى في افادته

محتاجا الى الكاف والكاف في وجوده الى الالف

فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد

في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الكاف

فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر

لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل

به احتاجوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا

الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء

لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد كثيرا

في اواسطها كسيد وميت وذيل وغيث

ونحو ذلك

ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر

لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد قد يوجد

مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا نعم و

لكن قد امكن ههنا نصب العلامة فجعلوا

لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني

وهو ما ذكره المتأخرون وهو ان كلا اسم

مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة

الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر

حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على رعاية الا

عتبارين حقهما وانما لم تنعكس القضية لان المظهر

هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى

فرع وجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل

وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر حكم العصا

لفظا اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال

الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله

لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس

حكمه خطا لان العصا لا تكتب الا بالالف

لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف

كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب

بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس

ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب

بالالف وفي حال النصب والجر يكتب بالياء

لفظها بعرق الى الياء في الحالتين قوله

ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع

قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء

لفظي النصب والجر في التثنية والجمع السالم

واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استوى

فيه اطرادا للفرع وهو المونث على وتيرة

الاصل وهو المذكر وان لم تقم فيه العلة التي

اوجبت الحكم هناك فهذا نظاير لا يحصى عددها

واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما

منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك

كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة

الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل وانما
التسوية في الضمير بينهما فيجيء بعد ان شاء الله

قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون
في يفعلان اعلم ان النون في الافعال
الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها
عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال
معربة ولم يمكن ان يجعل اللام متعقب الاعراب
لان هذه الضماير بعدها اوجب كونها
على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير
حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الفعل فلزم زيادة حرف ينوب

مناب

مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير فزادوا
حرفا شبيها بها وهو النون فاختلف بحال
الرفع لانه اول الاحوال للاعراب فاستقر
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي
هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في
الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل لم يفعلا ولن
يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا وكذلك البواقي ثم انهم
اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل
اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال

الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت
الحركات من حيث انها مركبة منها على قول
بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول
بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة
وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها
فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم
ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في
النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير
مذكورة

مذكورة في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور فعلى هذا قد شرحناه **قوله** والاسماء
على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان
المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره
باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون
حركة آخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك
بل هو مبني عليه **قوله** ثم المعرب على ضربين
منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف
المد واللين ولم يكن زيادتها في الواحد للالتباس

الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا مابنا
سببا وهو التنوين قوله وغير المنصرف وهو ما لا يدخله
الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين
هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين
علامة التمكن ولم يكن في الفعل فقد وان منعوا
اياها لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا
بالمنع الا انه منع لكونه تبيعا للتنوين في
اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام
مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع لشفاعة
التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة

ودخول اللام عليه اعادوا الجر فلو كان من قصدهم
منع الجر على انفراده لما اثروا حيث امنوا الحاق
التنوين ولهذا اثروا مع على الواو حيث
قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني
هو ان الجر مقصود بالمنع على حدته وذلك
لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب
لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن
ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا
الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين قوله
وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة
صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه

في العبارة لان الفتح من القاب البناء و
ما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان
في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعال
الفتح ههنا تحقيق لان النصب ليس يدل
على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من معانيه
ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل
على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت
زيدا فيقبح اطلاق النصب عليه بل اي حركة

قامت

قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت
ذلك فاما لم يكن فيها ولا له على معنى الذي لاجله
سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا
ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر اذ هو
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا

قوله والاسباب المانعة من الصرف
تسعة اعلم انما منع الاسم من الصرف بهذه
الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر
على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه
التسعة ثان للاول وفرع على الاصل

وهي التعريف والتانيث ووزن
الفعل والوصف والعدل و
العجمة والتركيب والجمع
الاقصى والالف
والنون المضارعتان لالفي
التانيث

او العلمية فرع الجنسية والتأنيث فرع التذكير
والجمعية لان الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث
مع الزيادة فرتبتها اذا مقدمة على رتبته وكذا
وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان
ذلك فرعيته وكذا الوصف لان موصوفية حال
الشيء متاخرة عن موصوفية ذاته وكذا العدل
لتأخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان
لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياخذونه من
غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن
الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان

المضارعتان لالفي التأنيث فيمتنعان على
الفي التأنيث من حيث مضارعتهما اياهما
على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم
سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد
منها منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته
الفعل من وجهين من حيث ان الفعل
فرع من جهة الافادة والاشتقاق منه
الاسم دخل في الفرعية من جهتين واما السبب
الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم
مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والاصل
فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع فحينئذ

بة الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء
الصرف واذا اجتمع فيه سببان يرجح جانب
الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قول
وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة
التنكير انما منع الصرف في هذه الخمسة حالة
التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر
ووراء التعريف اما افعل صفة للوصفية والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم
واما فعلان الذي مؤنثه فعلى فللوصفية
والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث
في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون

هنا

هنا زايدتان زيدتا معا كما ان الالفين
كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون
مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان
مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه
نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع
مع الالف والنون هنا كما لا تجتمع مع الالف
ولا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة
وهذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان
فعلان فعلانة فهو منصرف كسعدان
وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين

الاخيرين حيث كان مونثه من لفظه وجعلة
التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عوض له
بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف
واما المعدول في نحو احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع الى
عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل
قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع
لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير موثرة
في المعدول عنها بدليل صرفهم نحو مررت بنسوة

اربع

اربع ونحوه حيث كانت عارضة فالحري
ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول
والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد
غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال
واربع نسوة فالتوصيف بها التوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل
ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا
وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى
لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال
ثلاث فان قلت بم عدل عنه ثلاث

لا يستعمل الا ومنا اذ لا يقال ثلثة ثلثة

رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلاثة بمعنى

ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية

والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع

اربع غير منصرفا للوصفية والوزن

قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير

فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالجزء

ان ينصرف واما الجمع فلا يمكن ان يمتنع

الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم

المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما

ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمت له الوصفية

فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد

تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة

اخرى وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون

انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق

بين ثلث وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه

الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما

منع الصرف اسما كان او صفة لان الف

التانيث فيه قامت مقام السببين اذا لجمع

الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء

الكلمة عليه لم يكن في الكلام حتى ضم اليه

الالف بل الكلمة موضوعة عليه جري

بحرى تأنيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف
للتأنيث ولزومه فان قلت اليست التاء
في طلحة ايضا لازمة لها بانها تتنزل منزلة
سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة
بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى
وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد
الحروف من الكلمة وعلامة التأنيث في صحراء
وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في
سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
ككساء ورداء وانما جعلت الهمزة منقلبة

عن

عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع
صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حيث
قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها
ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت
ياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كانت
ياء خطيئة لوجب ان يظهر الهمزة في شيء
من هذا النحو كصحارى على مثال مجاريع كما
ان اظهار الهمزة في كخطيئة شائع كثير فان
قلت اذا كان علامة التأنيث هي الثانية
والاولى ليست في شيء من افادة التأنيث
فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان

لانّ الثانيث قلنا انما عبروا عن هذين
الالفين بالالفي الثانيث ذهابا بهما مذهب
الغمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر
وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع
الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب
واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور
ان يقترن به سبب آخر مخالف له من الاسباب
الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار
له او تكرره على الحقيقة لانه جمع ليس على
زنته واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل
في هذا الباب اساور واناعيم وسائر الجموع

الذي ليس على زنته واحد مبني عليهما والى جمع الاقصى
هذا اشار المصنف حيث قال كاساور
واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع و
انما قال ذلك لانهما جمعا تريبن فقيل
سوار واسورة واساور ونعم وانعام
واناعيم فحصل فيهما سبب مكرر ثم حمل
عليهما نحو مساجد واناعيم لمشابهتهما اياهما
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من
الجمع مرة اخرى قوله وان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما
صرف هذا الجمع لانها قد خرج عن امثال اقصى

اعلم ان كراهية وطواعية مفردان على وزن صياقلة
فاذا حذف منه التاء صار
غير منصرف نحو صياقل
لانه على مساجد
ستم

بالجموع فاشبه الأجادل نحو كراهية وزراهية وعلانية

وشفاعية ورباعية قوله فان كان ثاني

الحرفين بعد الألف ياء حذفتها في الرفع والجر

ونونت الاسم واثبتها في النصب بغير

تنوين وانما نون مثل جوار في الرفع والجر

لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل الجمع

وبناء منتهى وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد

اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع

والكبير المتعال ولما كان ذلك جائزا في المفرد

التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز

فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب

كينونة

كينونة لم تجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل

فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم

عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب

فصرفت واثبتها في المنصوب فلم تحذف لانك

تقول سالت الوادي ومررت بالوادي ولا تقول

قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي

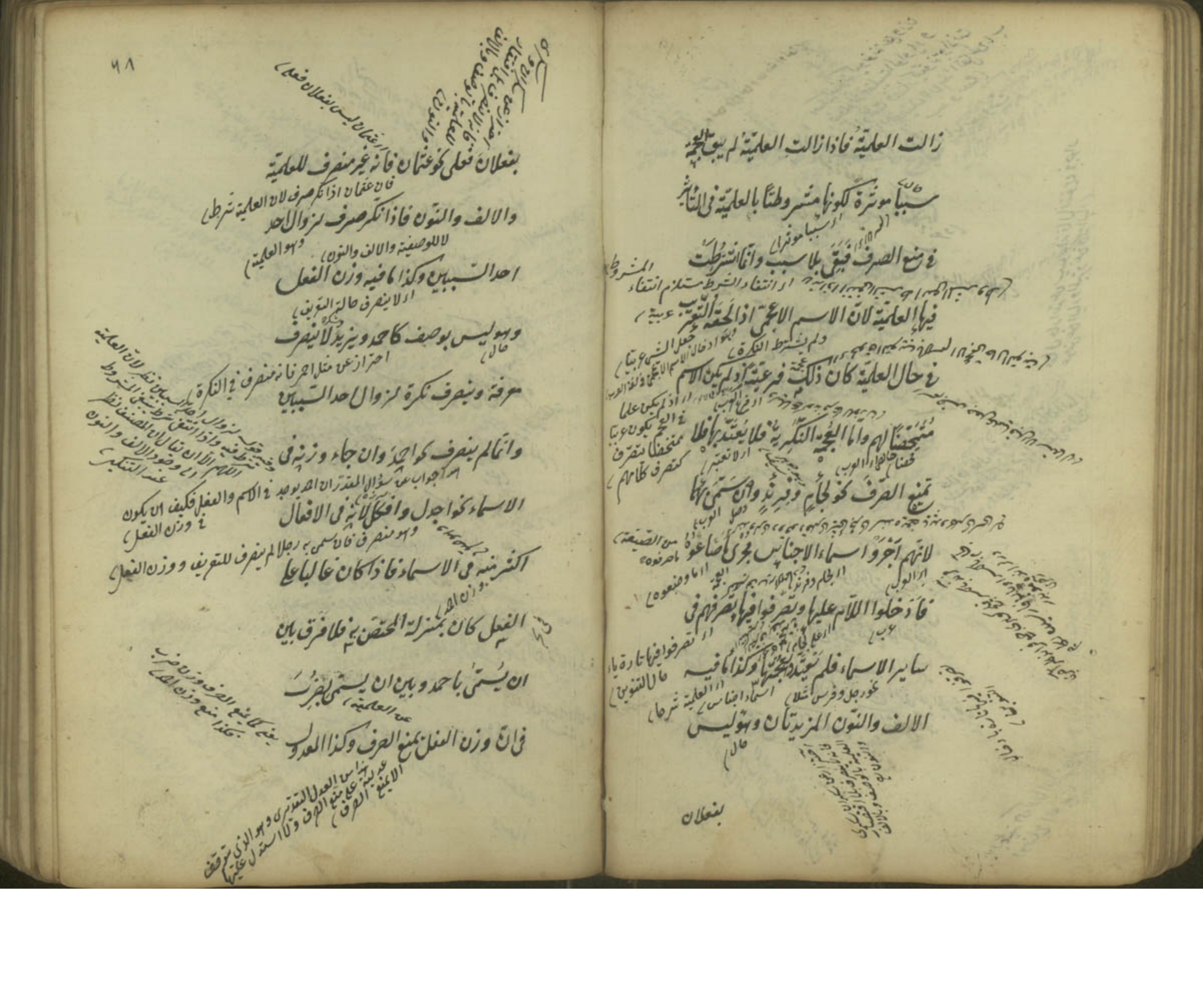
لان الياء تستحق الحركة في حال النصب

فتجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري

كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل

قوله وسنه في حالة التعريف انما الفرق

الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد



زالت العلمية فاذا زالت العلمية لم يبق العجمة
سببا موثرة لكونها مشروطا بالعلمية في التاثير
في منع الصرف فيبقى بلا سبب وانما اشترطت
فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا الحقته التعريب
في حال العلمية كان ذلك فرعيته او لم يكن الاسم
متمكنا لهم واما العجمة النكرة فلا يعتد بها فلا
تمنع الصرف كلجام وفرند وان سمي بها
لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه
فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في
ساير الاسماء فلم يعتدوا بعجمتها وكذا ما فيه
الالف والنون المزيدتان وهو ليس
بفعلان

بفعلان فعلى كعثمان فانه غير منصرف للعلمية
والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد
احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل
وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
وانما لم ينصرف كاحمد وان جاء وزنه في
الاسماء كاجدل وافكل لانه في الافعال
اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا على
الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين
ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بضرب
فان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا العدل

عن المونثة نحو عمرو وزفر لا ينصرف معرفة

وينصرف نكرة لزوال احد السببين واتما قال

عدلا عن عامر وزافر المرفقين لانهما لو كانا

معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد

منهما استعمالا للنكرة وليس شئ في النكرة

يسمى عمرو زفر واما زفر في قوله يابى الظلامة

منه النوفل الزفر فانه صفة كزافر وليس

بمعدول ولو سميت بزفر هذا صرفته وعمرا وجب

في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل

في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا

المونث بالتاء اما لفظا او تقديرا نحو طلحة

وسعاد

وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة

لان التانيث انما يوثر في منع الصرف اذا كان

لازما ولم يكن لازما بالتاء الا اذا كان منقولا

عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف

فتوجب لزوم التاء والاعتبار بلزومه صرفت

الصفات المونثة نحو ضاربة وكريمة واما

التانيث بالالف مقصورة او ممدودة

فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ

من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد

وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى

وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه

وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحداً اذا
لم يتضمن معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك
فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف
لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف
فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء في العدد
ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول
الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف
وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال
معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث قوله
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا
نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية

ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف
ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش
حجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب
واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول
احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما
سمي به زالت الوصفية فلما نكر اعيد
الى الاصل الذي ثبت له من منع الصرف
وان كانت الوصفية زايلة التجئ على الحكم
الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل
وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة

فيقال انه عن سبب وهو الوصف ان اربع في مررت
بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فيقال
كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة فيه
والحكم للاصل لا للعارض فالثانية نحو احمر بعد
التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف
نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من
الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء
السبب المكرر واما فعلان فعلى فكاحمر
حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي
به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة

حيث

حيث لم يكن له في الآحاد نظير فان نكر ثم لم ينصرف
ايضا في قول ابي الحسن الاخفش كما ينصرف
احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي
بمنزلة السببين واذا كان الامر على هذا
يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه
ايضا اذا التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي و
ان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد سببيه
كما تر في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله
قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه

العرف وترك نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما التعريف
والتانيث ونوح ولوط فقد اجتمع فيهما العجمة
والتعريف فالقياس ان تمنع الصرف الا ان الخفة
فيهما قاومت مقام احد السببين فصرفت
لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها
التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح
المرسلين وقال الله تعالى ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث
من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين
فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة

فلم

فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت
احد الاسباب فبقي اثنان واما المونث
الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى
الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمزى جمزي
وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا
في نحو حبارى الا الحذف نحو حباري ولم
يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة
ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف

رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الاسم
خماسية فكذلك ههنا اجروا الحركة مجرى الحرف في عناق
ولم يصرفوه اسم امراة وان سميت رجلا به
صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف
الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف
ما لم يكن في المسمى تأنيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه يتنزل منزلة تاء التأنيث
فلهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير
والحركة لم تتنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول
في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان
هذا على ثلث مراتب الاول ما فيه التاء

ظاهرة

ظاهرة لانه يمنع الصرف ان سميت به
رجلا ام امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف
لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه
التأنيث قبل تسمية المذكر به الا ترى
ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن
اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة
المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف
اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء
بدرجتين قوله وكذا حذام فيه مذهبان اعلم
ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاول

التي في معنى الامر كنزال وتراك وهي قياس

في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها

موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين

كذلك لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر

دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين

وفعال هذه مونثة بدليل قوله ولانت

اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج

في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال علم

عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث

الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل

في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل

التوكيد

التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث

مرات فجعل اليا التي هي ضمير الجماعة في

قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير

الفعل مع جمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكره

ابو عثمان في قوله تع رب ارجعوني قال

ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني

ونظيره القيا بمعنى الق الق قال فلما عدل

عن انزل استعمل في الكلام مونثا والتانيث

باكان علما وهو ابا ان يكون معدولا عن

فاعلة كحذام وقطام فانهما قد عدلا عن

حاذمة وقاطمة وابا ان يكون معدولا

عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة

وهي ايضا علم الاثر من اعلام الاجناس

دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت

معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان

احدهما وهي الحجازية البناء على الكسر

تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها

في الصيغة فجعلوا مشاركتها لها في الحكم ذهابا

بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية

الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية

والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال

العلمية والتانيث المؤثر لانه لا

يؤثر

لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال

الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي

انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان

القول ما قالت حذام وهو لجيم بن صعب

في امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب

والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث

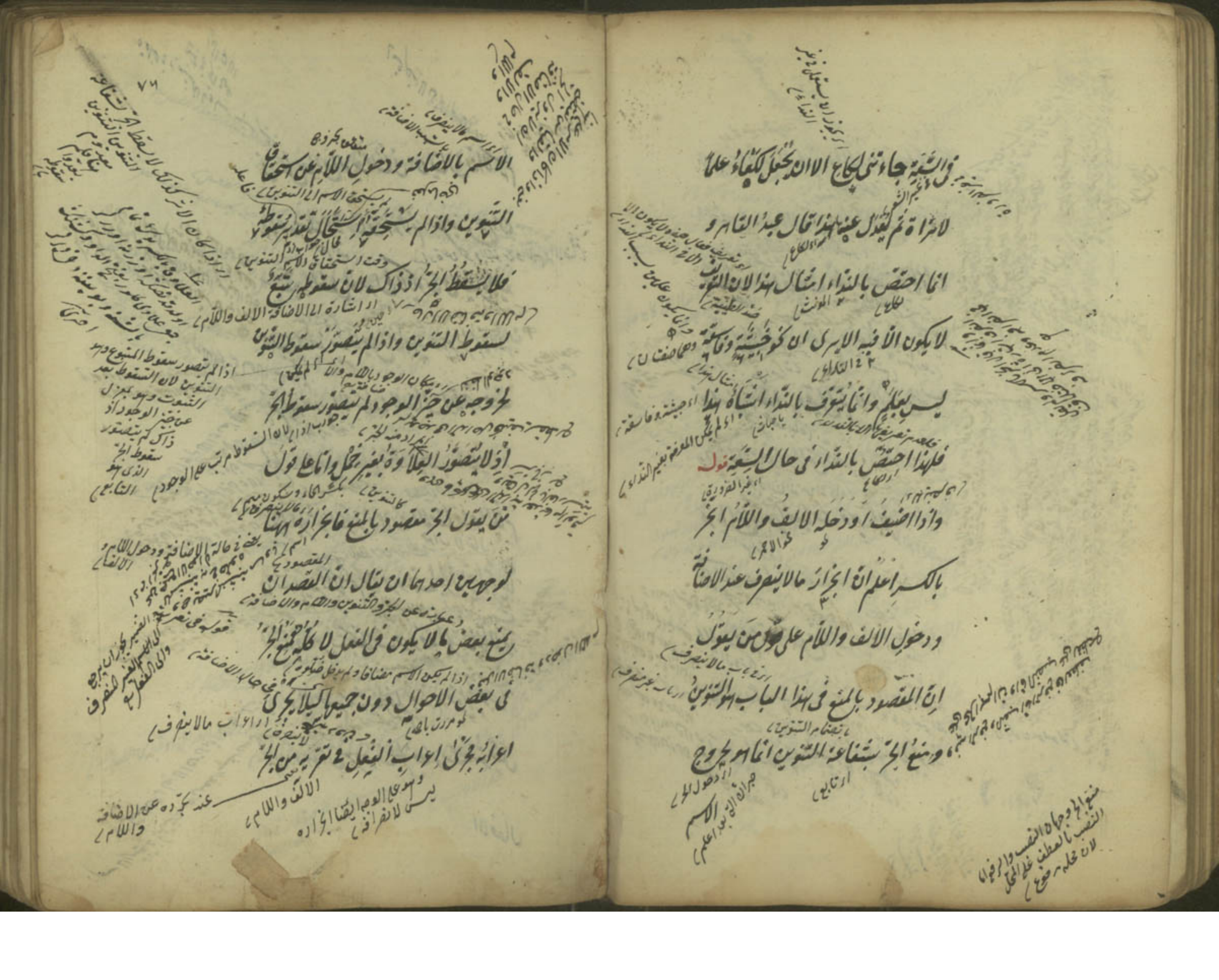
كيا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية

على الكسر لمشاكلتها فعال التي في معنى

الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء

الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف

ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز



في الشعر جاءتني كلاب الا انه يحتمل كلبًا علمًا
لامرأة ثم يعدل عنه لهذا قال عبد القاهر و
انما اختص بالنداء امثال هذا لان التنوين
لا يكون الا فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة
ليس بعلم وانما يتوقف بالنداء اشباه هذا
فلهذا اختص بالنداء في حال السعة قوله
واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر
بالكسر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
ودخول الالف واللام على قول من يقول
ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بتبعية التنوين انما هو لخروج
الاسم

الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق
التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع
لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر
اذ لا يتصور العلاوة بغير محل واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره ههنا
لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود ان
يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر
في بعض الاحوال دون جميعها كيلا يجري
اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر

في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم
اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من
شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد
اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين
فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف
الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد
معها الجر والتنوين لان الاضافة واللام
اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان
النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تغير
في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب
ثان وهو ان حروف الجر جارية لتوصيل

الافعال

الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد
بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة
الفعل من جهة المعنى فيصير الباء كانه لم يتصل
بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة
الاسم واحد حروفه **فصل** والمبني ضربان
لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم
الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة
للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة
ما بينه وبين ما لا تمكن له اعني الحرف
والفعل ثم ان الاسم المبني اما لم يكن له
حالة الاعراب او كان له ذلك والاول

هو المبني اللازم والكسا هو العارض وتعريف

المصنف اللازم بانه الذي يتضمن معنى الحرف

او ما اشبهه ليس على وجه الفساد

طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي

الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه

وكذا الصدر من التركيب يشبه الحرف والعجز

يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس

بمبني بناء لازما واما اسماء الافعال

نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف

ولا تتضمن معناه وهي من المبني اللازم

قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه

اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك

اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار

ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا

قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار

اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس

وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال

كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت

متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم

وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف

فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى

قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة

قوله وما اشبهه كالذي والتي تشبيه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر
الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة و
انما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء
السكون للهرب من التقاء الساكنين
واختيرت الفتحة لخفتها قوله والعارض
خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد
الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا
في حال النصب او الرفع واما حذف الياء عن
المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر

ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو
مبني فبني لما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت
يا زيد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة
ليعرض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه
عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني
على الضم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
اذا كان المنادى منكرا نحو يا احمر ولا على الكسر
لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم

يبنى المنادى النكرة لانها لا يقع موقع كاف
الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدى ولا المضاف لان الاضافة
تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء
واما النكرة المفردة مع لا التى لنفى الجنس نحو
لا رجل فى الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من
الاستغراقية كانه قيل لا من رجل فى الدار
وبنى على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب
عمل لا عمل ان وهو النصب واما المركب
نحو خمسة عشر فانما بنى الاول لتنزله من
الكلمة

من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثانى
لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة
وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على المخصوص
هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر
حيث لا يتضمن الثانى معنى الحرف واما ما حذف
منه المضاف اليه نحو من قبل كقولك جئتك
من قبل فانما بنى لان الاسم اذا حذف
منه المضاف اليه ونوى فيه كان نصف الاسم
مقدرة فيه والاضافة معنى من معانى الحروف
واذا ظهرت المضاف اليه نحو من قبل
هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف

اليه فلا يتضمن المضاف معنا ما وانما بني على

الضم جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات

وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخله

بخلاف حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله

فلم يبن على الفتح والكسر ايضا للمخالفة

بين الحركة الاعرابية والبنائية **قوله**

والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير

اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون

الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب

بسبب المضارعة فما بني منها مبني بناء

عارضا وذلك ما لحقه نون الجماعة النساء

نحو

نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن

عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل

البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء

كما صحح نحو القود تنبيها على ان اصل باب بوب

وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او

خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة

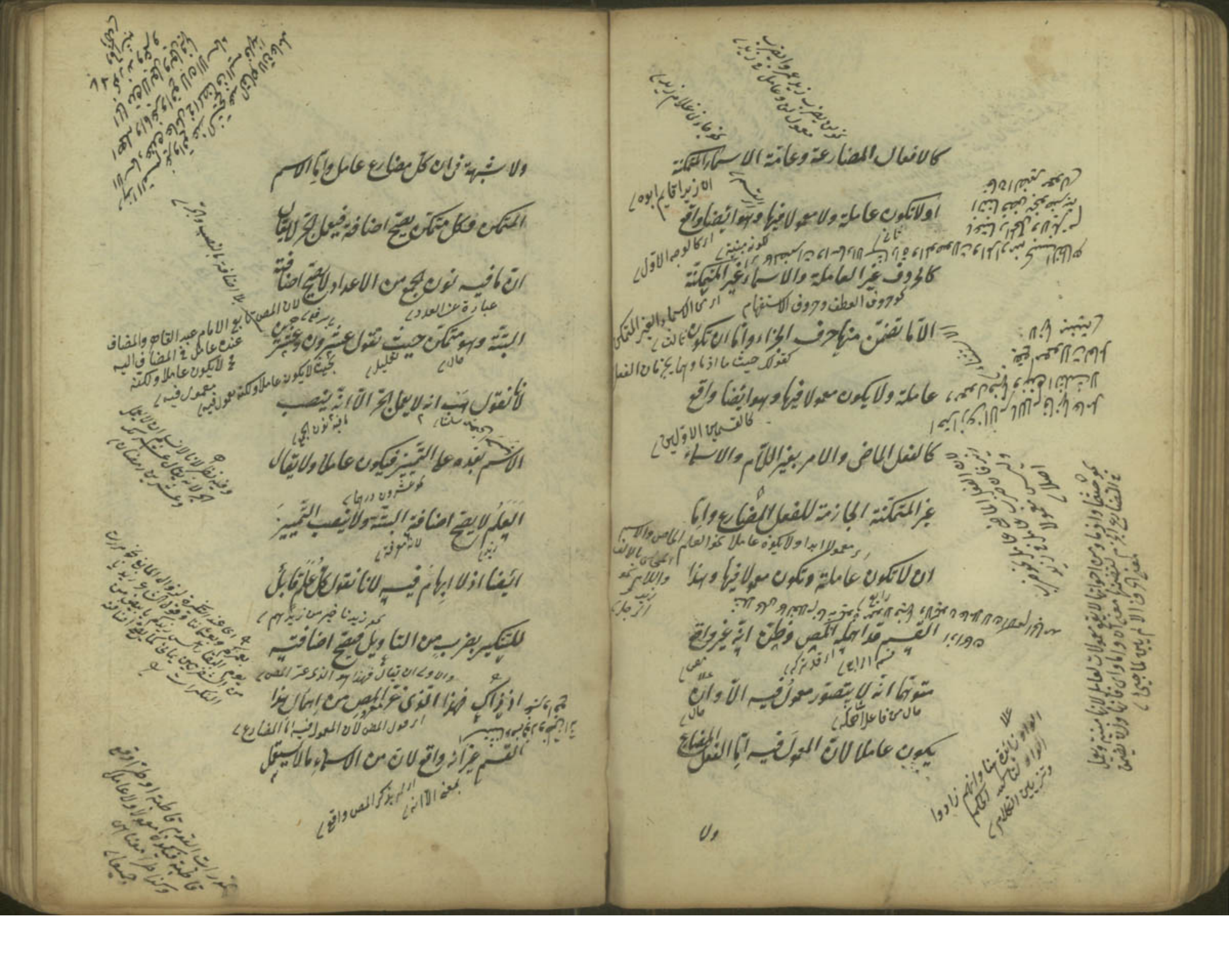
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كابن او

قوله واعلم ان هذه الكلمات منها

ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث

تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام

لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو



كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة
او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة
الا ما تضمن منها حرف الجزاء واما ان تكون
عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما
ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا
القسم قد ابطله المص وظن انه غير واقع
متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان
يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع

ولا

ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم
المتمكن فكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا محالة
ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته
البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين
لانا نقول يجب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال
العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز
ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل
للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته
اذ ذاك فهذا القوي غير المص من اهمال هذا
القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل

مضافا البتة من ذلك نحو طرًا وقاطبةً

فانه لا يجر المضاف اليه لا ينصب التمييز وهو

معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا

قول والاسماء المتضمنة بمعنى ان غرابي

اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع

وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو من تضرب

اضرب وكذا اخواته الآتيا فانه لم يأت واين

تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا

بان الاصل في الاسماء الاعراب كما ينبغي

ينبغي ايذانا بان الاصل في الافعال البناء

والكسائي انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى

وهو

وهو جزء وبعضه على ما هو ضده وهو كل وهم

يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره قوله

والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة

على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو

الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا

ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع

قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم هنا

ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف

والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن بسبب

لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها

او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة او

او نحوها وهذه معان معقولة تستدعي
نصب علامة ليستدل بها عليها فجعلوا
وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات
للاعراب والاشياء التي تعلقها بحسب
لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي
اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه
حيث وجدوه اوفر حظا من المضارعة
عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع
اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث
وجدوه

وجدوه لا يقع بنفسه موقع الاسم لكن معه
ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة
المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا
من الاسم وسموا مضارعته للاسم مقتضية
لاعرابه والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف
الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني
ان واخواتها عامل النصب والحرف الذي جزمه

عن تقدير الاسمية او شبهه اعني ان واخواته

قوله عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى

والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة

على وجه مخصوص فان العامل سبب يحدث

المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص

قوله والعامل ضربان هذا غني عن الشرح

قوله لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت

علته اي علة تاثيره فيه ارايت

الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني وعرفت

ان علة هذا التاثير الاضافة امكنك

تعدية هذا الحكم الى كلما وجدت فيه تلك

العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علته

الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني

ولعل الاول هو اصوب

الباب الثاني

في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية

لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على

على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى

الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل

ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي

والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل

منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه

اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث

والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما

به قول اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب

يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية

والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضى الفاعل

والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضى شيئا

سوى ذلك فبالحرى ان يكون عمله مقصورا على

الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد

ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام

في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند

اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير

الاسناد

الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب

تقديم الفعل عليه لان الفعل هو اللفظ الدال

على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد

كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور

الاسناد لابد وان ينتقل الى المسند اليه

والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا

بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال

الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل

واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب

في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا

قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف

الفاعل عند النحويين ان يسند الفعل
اليه مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
الفاعل احدث شيئا بدلالة قولهم طاب
الخبر ومات زيد فاذا اشترط الاسناد لا
الاحداث فليس لك ان تسند مرتين و
قولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بناقض
لان المعنى بانه لا يجوز ارتفاع اسمين
مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير
عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله فان
لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين
مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل

نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند
تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا
وضربت وضربن واما مستتر سواء كان
لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي
في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين
متعد وهو ما يتصل الى المفعول من غير واسطة
الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب
متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى
مفعولين وهو على نوعين لان المفعول
الثاني لا يخ من ان يصح حمله على الاول او لا
يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا

قائما ويجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا
درهما ويجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين
نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت
عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما تفعل ذلك
لتقصد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا
بانه معطي على الاطلاق واما افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين كعلمت
زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تدخل
الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما
لتعد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان
معا فقد

معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل وضرب متعد الى ثلاثة مفاعيل وهو
فعلان منقولان بالهمزة من المتعدي الى المفعولين
وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا
فاضلا واريت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز
الاخفش اظننت واحسبت واخلت و
ازعمت واوجدت وقد ضمن اخبرت
وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت
بمعنى اعلمت فيتعدى تعديته فول وقد يقام
المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم
ان المفعول ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له

الفعل ويجعل مسندا اليه ويحذف ذكر الفاعل
نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي
ان يضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي
المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بها نحو
ضُرب واستُكرم فان اول متحركات هو التاء
اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودُحرج وتُدحرج
وجُلبب وتُجلبب واما في المضارع فان يضم
حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد
والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد
والمزيد فيه والملحق بها نحو يُضرب ويُستكرم

و

ويُدحرج ويُتدحرج ويُجلبب ويُتجلبب فهذا الاسم
اعنى اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون
الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى
كمات زيد وطاب الخبر قوله ويجوز الاسناد
الى المفعول الثانى اى الاسناد الى احد المفعولين
المتغايرين اياما كان سائغ نحو اعطى درهم
زيدا او اعطى زيد درهما الا انهم قالوا ان
الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
وهو زيد لانه عاط اى آخذ واما في المفعولين
الغير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا
الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان يقول

المفعول

علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني
في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن
جعله خبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري
الاسناد الى الثاني حيث أمن الالتباس
فاجاز ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام
هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك
زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله
ومنصوب الفعل عام يشمل اعلم ان المفعول
به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا او
بلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا او نام

منقولا

منقولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز
فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام
فلا يكون الا بما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا
لانه يحتمل طيب الاصل والرأي والعيش وغيرها
وكذا نصب الفرس عرقا والتمييز باب نزاله
عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت
نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا
بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي
وقد تضمنت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة

التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال
الى الرأس وايقاع شيباً تميزاً عنه ايذان
بشمول اشتعال الرأس اذ وزان اشتعل
شيب رأسي واشتعل الرأس شيباً وزان
اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي ناراً
والفرق بينهما ظاهر ولما فيها من سلوك طريق
الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الاعتبار
وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات
الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها
فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل
القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل
الخبر

الخبر قسماً من معمول الفعل الناصب على الاطلاق
لا من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم
ما ذكرتم قوله والعام خمسة اعلم ان المصدر
من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل
لازماً كان او متعدياً مبهماً كان او غير مبهم
ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهبت
ذهاباً وضربت ضرباً وطاب طيباً لان الفعل
دال عليه فبالحرى ان يعمل فيه بنفسه
ثم ان المصدر قد يكون مبهماً نحو ضربت ضرباً
فانه يتناول ضروب الضرب من التشديد
وغيره كذلك يتناول المرة والمرتين والمرار

وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين
وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب
للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او غير
مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما
الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول
اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله
انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم
يكن مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق
او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني
فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر
لانه

لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده
وليس بمصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته
سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثني
وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون
مصدرا لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط
فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم
الخاص بخلاف العكس نحو سططته ضربا مثلا الا
ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينتصب
السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه
فجاز ان لا ينتصب به اسما بعين ما ذكرتم
وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين

فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين
وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله
والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان
وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال
تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء
وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال
فيها ثم ان حكم ظرف الزمان كله مبهمه ومحدوده
وحكم ظرف المكان المبهم كالجهات الست
وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية
بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا
نحو سرت حينا ويوم الجمعة واما مك واما المحدود
من

اراد كان بغير مرة او بالة وكونها
اي سمي لاجل التشبيه
المراد بالمذكور الذي من ان يكون مذكورا لفظا او تقديرا

من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في
ونحو كما عسل الطريق الثعلب معدود من الشواذ
قالوا وانما تعدى الفعل الى جميع ضروب
ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب
ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان
كما يدل على المصدر وكما يتعدى الى جميع ضروب
المصادر وكذلك يتعدى الى جميع الظروف الزمان
واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته عليه فصار
الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو
فلم يصل فيه الا بواسطة الحرف وانما عدي الى المبهم
منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين

والطريق مكان معين
طريق مكان محدود والقياس ان يقال في الطريق
وانما قال فعل اللازم ولم يقل لازما
من التاكيد والمرة والنوع
اي صار فعل اللازم بالنسبة الى المكان

احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت
خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل
ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت
قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض
منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك
وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان مشتملا على
كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف
لا تتغير على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه
المبهم من المكان الزمان من الوجهين

سلك

سلك به مسلك في الانتصاب قوله
وعند هو ايضا من الظروف المكانية وقد
يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار
وفيه لغات عند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال
عندك واسع لانه يصير خبرا عنه وقد يدخل
عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة
ذهبت الى عنده خطاء وكذلك امام وخلف
لانك تقول امامك خير من ورائك والاصل
ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا نحو عند وسوى من الظروف المكان وذات
مرة من الظروف الزمان وبعضها يستعمل

يعني عند اصله ان يستعمل في المكان وقد جاء يستعمل في الزمان

اسماً ونظر فانحو الجهات الست من المكان

واليوم والوقت ونحوها من الزمان قوله

ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة

الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط

بالتحريك ان وسطا بالسكون يكون ظرفا

وبالتحريك يكون اسما تقول جلست وسط

رأسه اي اوجدت الاعتماد وسط رأسه

ولو قلت ضربت وسط رأسه اي ضربت

جزء رأسه لان الوسط الجزء والوسط كونه

في ذلك الجزء وقال الجوهري يقال جلست

وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار

بالتحريك

بالتحريك ثم قال وكل موضع صلح فيه بين

فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك

ثم قال وربما سكن وليس بالوجه قوله

واما دخلت الدار فمتوسع وذلك لان الدار

محدود ومكان حقه ان يقال دخلت في الدار

الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا

الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب

الجرمي الى انه فعل متعد نصب الدار كبنيت

الدار وردفعوا قوله بان مصدره يجيء

على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة

نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله

لازم اعني خرجتُ قوله والمفعول له وهو

علة الاقدام على الفعل وانما عدة من المنصوبات

العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام

وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا و

فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود

ومتى فقد شيء من ذلك فاللام لازم

كجئتك للسمن ولاكرامك الزاير وجئت

اليوم للمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له

انما انتصب لانه ينتصب في ضمن الفعل

الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن

يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط

ومتى

ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف

لانه كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل

فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير

من في الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا

لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن

الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع

امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع

اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء

الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر

ايراد هذا المثال يؤذن الفوايد وهي ان

المفعول له كما ينصب المتعدي ينصب غير المتعدي

وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا له
سواء كان غرضا او غير غرض والا لما
جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة
لا تكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة
يجيء معرفة خلافا لابن السراج قوله
والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة
بمعنى مع وتعديده من المنصوبات العامة
انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الكل
قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي
لانه

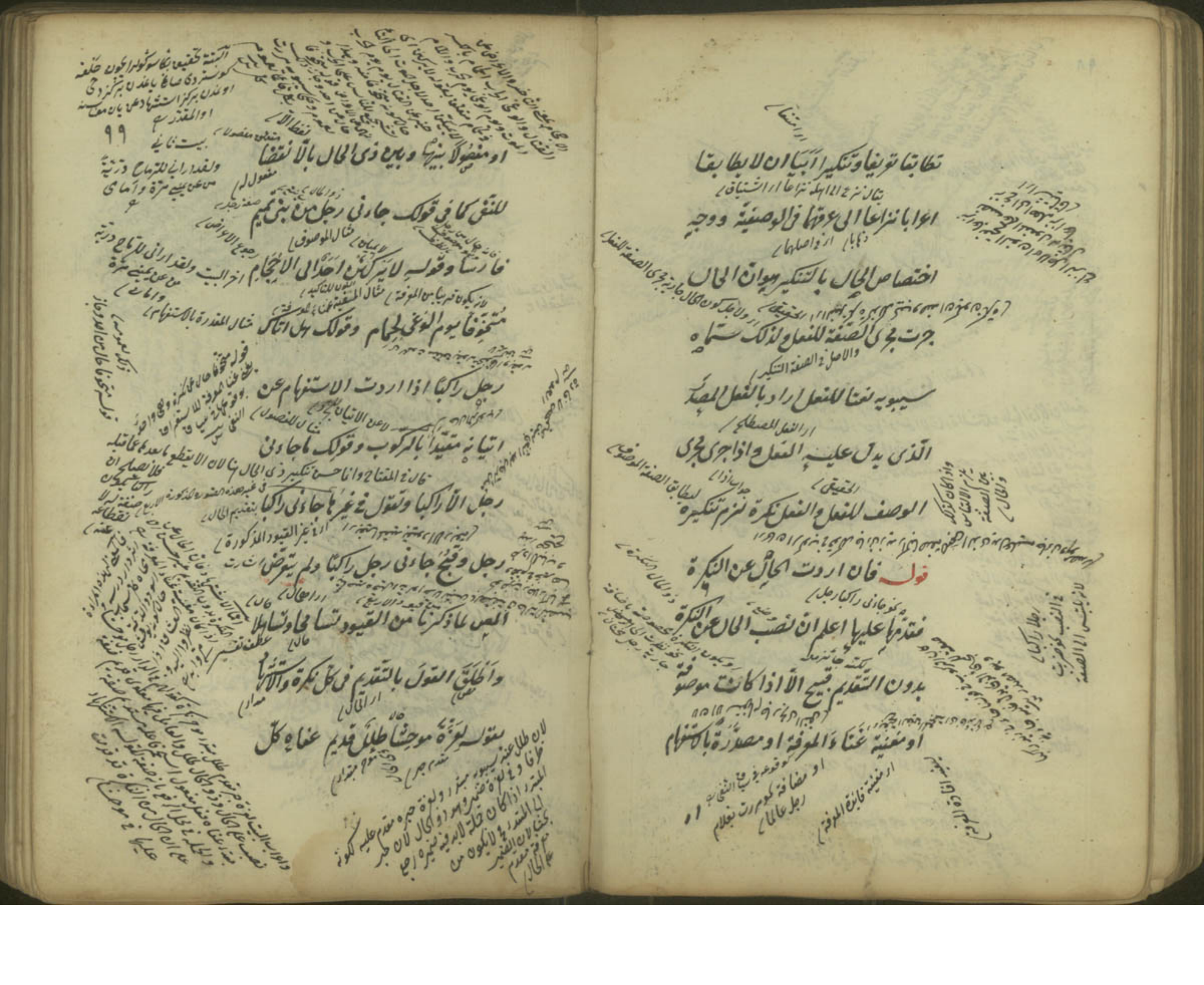
لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما عدي
بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو
لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف و
انها لا تعمل والاخفش قاس على ان انتصاب
ما بعد الواو انتصاب مع نحو جئت معه
وقد زيفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية
والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة
ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم
اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو
حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما
بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع

غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والخامس
من المنصوبات العامة الحال وحقيقة الحال
هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة
الفعل له واقتضائه او عليه نحو جاءني
زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين
ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك
عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما شبهه
من الصفات العاملة عليه او معنى وذلك

عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما
فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل
معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك
هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا
اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما فالعامل في ها
من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة
وانما قال وهي جواب كيف لان كيف
موضوع للسؤال عن الحال فالحال ان تكون
الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان
تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون
معرفة انما وجب ان لا يتخالفا لانهما اذا

حال من الكاف والكاف مضاف اليه وليس بفاعل لفظا ولكنه فاعل معنى

مثلا اذا قلت كيف جاءك زيد كان الانسب ان يقول في جوابك جاءني زيد راكبا لان كيف سوال عن الحال فجوابه لابد وان يكون حالا يعني لو قلت جاءني زيد كانه لسائل يسئل كيف جاء فقلت في جوابه راكبا



تطابقا تعريفا وتنكيرا آبيا ان لا يطابقا
اعرابا نظرا الى عدمها في الوصفية ووجه
اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال
جرت مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه
سيبويه نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى
الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره
قوله فان اردت الحال عن النكرة
مقدما عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة
بدون التقديم قبيح الا اذا كانت موصوفة
او مفيدة غناء الموصوف او مصدرة بالاستفهام

99

او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا
للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم
فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوما يوم الوغى لحمام وقولك هل اتاك
رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن
اتيانه متقيدا بالركوب وقولك ما جاءني
رجل الا راكبا وتقول في غير ما جاءني راكبا
رجل وفتح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض
المص لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا
واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاتيان
بقول لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل

اسمًا مستديمًا انّما يصحّ على مذهب الكوفيين

والاخفش وامّا على مذهب سيبويه فلو

جعلنا موحشًا حالًا من طلل لاختلف

العامل في الحال وصاحبها لان العامل

في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء

لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل

حالًا من الضمير المستكن في الظرف من ضمير

طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال

وتقديمها عليه في شيء اذ الحال متأخرة

عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش

فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل

بالفا

بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه وحسن

تنكيره لوجهين لتقدم الحال عليه وكونه موصوفا

بقديم والحاصل ان تقدم الحال على صاحبها

قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا

رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا

زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان

صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا

ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان

لان الحال صفة في الاصل والصفة من

التوابع واحسن حال التابع ان يقع بعد

المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف

بتقديره ما هو تابع له واجازه ابن كيسان
مستشهداً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس
كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى
وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك
وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب
كافة على المصدر وما ارسلناك الا ارسالة
كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله
اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من فعل
اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا

من حيث هي تلك الذات بل من حيث
هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق
عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز
بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول
فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل
واحترز بقوله ويجري على يفعل من فعل عن
الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل
مع فعل نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة
مع افعال الطبايع فلا يقال للمتصف
بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل

احدث بل المراد به انه يحسن ان يسند
اليه المشتق منه بصيغة فعل كقولكم وانما
فسر الجريان بالموازاة في تعاقب الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية
للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما
يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال والاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل
على الاسم في الاعراب الذي هو مستحقه
في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي
هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه

عمرو الآن او غدا كما يقال يضرب والذي
بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا كقولك هذا
ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا
امس لان الافعال دخلت على الاسماء
في الاعراب والاسماء على الافعال في
العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم
لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز
ذلك الكسائي رحمة الله عليه مستشهدا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا
ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا في
الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك

لو اوقعت المضارع موقعه كو يبسط يصح

وذلك لان الحال الماضية حكاية على صورة

الحاضرة كو كان زيد يضرب عمرا امس

واعلم ان شرط عمل الاعتماد على الاشياء

التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها

على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال

قايم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين

قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل

اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل

فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم

المفعول لما كان اسما مشتقا لذات

من

من وقع عليه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني

للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع

ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد

وتقول مررت برجل مضروب غلامه

فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان

مرفوعا بيضرب ومضروب في التقدير

جار على يضرب لان اصله مضروب فاشبع

ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل

ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع

التاء كمكرمة فاما كو مكرم ومعطي

فجار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم

اصحابه ومعطى علائه وربما كما تقول بكريم و
يعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري
على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم
والاحسن على يحسن وكذا شديد وقوي
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه
الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل
مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه
وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفعها بالفعل واما فاكريم

اباؤه

اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل
مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف
الجمع فانه لا يحتمل الابتداء مع الفاعلية اذ لو
كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ
على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت
كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي
نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد
قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل
اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الابدي

انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكونه
هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح
في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في
قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه
قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو
زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان
مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها
ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان
ليدل على ان الحال حال حكاية وليست
بحاضرة.

بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان
زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا
ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى
المستقبل ولا تقول زيد حسن غدا بل
يحسن او حسنا قد انقطع قوله المصدر
مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل
هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق
منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني
عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر
الى الاسم ولان الفعل يدل بالصيغة

على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء
واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد
قبل الاثنين والاصل له ولان المصدر له
مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب
نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان
الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر
لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون
فيه الاصل والزيادة وانما تمسك
الكوفيون من اعلال المصدر باعلال
الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم
قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا
وكون

وكون المصدر مشتقا منه وان دل على وجه
وانما يدل على اصالته في التعريف ولا كلام فيه
كما لا كلام في انه اصل في الاعلال والمصدر فرع فيه
عليه ولهذا قال ويعمل عمل الفعل اذا كان
منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واخذ فعل
له رفع ونصب كان المصدر كذلك وانما قال
كما تقول من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل
المصدر بان تنزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان
يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج زيد
ان يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الا

وفي هذه الصورة كان المصدر ايضا بمنزلته

في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه

فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا

ان ضربت قول ويضاف الى الفاعل

اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة

اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويترك

المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار

الثوب فالفاعل هنا مجرور لفظا وهو مرفوع

معنى ولذا حمل المعطوف عليه او الصفة

على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه

بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق

والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر

المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب

[illegible] والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف

الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت

من ضرب زيد اي من ان ضُرب زيد وعلى

هذا مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس

بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم

ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه

مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف

الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت

من ضرب اللص الجلادُ والخامس ان يضاف

الى المفعول ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى
لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه
الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخرين
منصوب معنىً لانه مفعول ويجوز الحمل عليه
كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف
فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
كقوله اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا
يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل
مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل
قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان
يتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فالمصدر

اذا ذاك

فالمعنى انهم علموا انه ضرب سمعا حجابا لقبنهم ولم انحر عنه
قوله اولي المغبرة على حذف المضاف والتقدير اولي
جسش المغبرة

اذا ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل
المصدر معرفا باللام كقوله كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا وهو قليل لم يجيء في التنزيل
ولم يذكره المص لقلته وندوره قوله ويترك
ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما
منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به
ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من
اسماء الاجناس يتحمل الضمير ويدلك
على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر
ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز

خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل
لان الفعل ابدا خبر او على وصف جار مجرى
الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت
خلوه عن المسند اليه فقد اخلت بخلاف
المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان
يكون مسندة الى شيء واما قوله تع وهم
من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرا سيغلبون
بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول
القايم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا
سيغلبون ومن قرا بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول

متروك

متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرا الم غلبت
الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل الضمير
المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم ويجان
الكلام في الآية فيسح عبارته يفضي الى الاطناب
الممل **قوله** المضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فالاول يجر الثاني اعلم
ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل
للافعال والحروف وانما عمل الجر هنا لان
في الكلام معنى حرف الجر فتقوى بذلك
على العمل **قوله** والاضافة على ضربين
اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة

في الاضافة المعنوية يتوقف المضاف نحو غلام
زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا وامته في جنس
غير مختص بواحد فاذا اضيف الى المعرفة
توقف فصار لواحد بعينه ويكتسب منه تعريفه
وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل
المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين
الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب
ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة
اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة
فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب
فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا
في

في اجناس من تركب فاذا قلت راكب فرس
خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع
وانه لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف قوله
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من و
انما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت
الغدر وقتلى الطف وقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في ثبت في الغدر وقتلى في الطف لكن
الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد
اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي
خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع

فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت
بيّنت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز
فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف فان التي
بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر
وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضاحا للمعنى لا لان اللام
مقدرة هنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف
بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يتصل
بين التنوين والمنون شيء كذلك لا يجوز
ان يكون اللام فاصلا بين المضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر

بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا
ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا
وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف
الجر ولفظها محذوف حذفا تخرجها عن ان تكون
في حكم المذكور اعني على المضمر فاذا كان كذلك
فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن
معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء
الاسم المتضمن معنى الحرف من الجائز دون
الواجب الا يرى انهم اعربوا ايا مع تضمنه
معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء
الاسم هنا نقضا للغرض اذا الطرف المتضمن معناه
الاسم

الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من
العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا يحدث
بها هذا الحكم فلو بيناه لم يتصور ذلك على ما
استوفاه في مقتصده واری ان ایراد
هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف
اليه اذا المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر
بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل
ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا
لعمله ولان الغرض من التضمن هو ان يكون

معنى

معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كان معناها مشتملا
على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه
عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير
هنا هو المضاف دون المضاف اليه لان
العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن
بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان
المضاف اليه متضمنا بمعنى الحرف لوجب
ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا
هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله

مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم و
معلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون
المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس
الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف
فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا
فان قيل على ما ذكرت فالمضاف متضمن
لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة
تمنع البناء في الاعم الاغلب اذا البناء
مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة
مما تعارض تلك المناسبة لانها من

خصايص

من خصايص الاسم فلا تكون في الحرف والفعل
الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجبوا بها البناء في مفرديهما قايمة
او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين يتنزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام
مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضافة
اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل

قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما
الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن
او غدا ويدل على ان الاضافة غير حقيقية
وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف وتوقعه حالا كمررت برجل ضارب
عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو
مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه
الانفصال كحسن وجهه الا انك نقلت
ضمير صاحب الى حسن حتى كان الحسن
قد شاع في جميع اجزاء الموصوف فاذا نقلت

به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه وان
احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة
اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة
تذكيرها في هند جائل الوشاح وتأنيثها مسندة
في هند جائلة الوشاح قوله والاضافة
تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع و
انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة
كما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف
منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة قوله
ولابد في المعنوية من تجريد المضاف عن

حرف التعريف وانما اشترط ذلك
لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان
معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية
التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان
تعريف المعرف محال قوله ونقول في
اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول
مررت برجل حسن الوجه فتصف به
النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف كمررت بزيد الحسن
الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف

المعرف

المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من
الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف
في الواحد انما هو بسقوط التنوين و
التنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه
بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا يرى
انك اذا قلت مررت برجل الحسن الوجه
كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف
افادت التخفيف من وجهين وهما سقوط
الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمير

الى الكسرة التى هى اخف من الاثقال
ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها
اللام لان اللام لا توازى الكناية لثقلها
وخفته قوله والضاربا زيد انما جاز
هذا لان هناك نونا تسقط ويعاقبه
المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربوا
زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا
تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن
الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس كالوجه
بلام

بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه
تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب
زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية
كما افادت في المثنى والمجموع والمضاف اليه
ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن
الوجه واما نحو الضاربك والضاربي و
الضاربه فسائغ لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب
اياك واياي واياه فلما اضيف حصل
التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير

في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم
لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون
ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل كوضاربني
والضاربانى والضاربونى كراهة اجتماع
الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد
فيه بتعاليه اجراء للباب على وتيرة الاطراد
فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون
الاضمير مجرور وهذا ما اختاره الزمخشري
ومَيلُ الامام عبد القاهر الى انه ضمير منصوب
بمنزلته في يضربني قوله الاسم التام انما
ينصب الاسم التام التمييز لابهامه

يقتضي ما يبينه ويمنع الابهام عنه وانما وجب
ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه
قد اشبه ما ينصب المفعول به من الاسماء
الفاعلين والمصادر الا ترى ان قولك
راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اى
امتنع عن الاضافة لما جيء فيه من التنوين
وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فينصب
خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في
منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون
التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات

والموزونات فانتشبها ضاربان فنصبا
مابعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون
درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس
المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا
ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم
كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه
انا معطيه درهما لان اضافة المعطى الى
الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زائلا وقد
يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين
والنون التثنية لانك تقول في راقود

حلا

حلا راقود خلا ومنوان سمنا منوا سمن
واما الكيل فهو التام بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما
عشرو درهم لان عشرون اسم مفرد
موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على
حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب
ان يقع ثلاثون على تسعة ثلاث مرات
كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما احتيج
بثلثون بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم
موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص
واذا كان موضوعا مع الواو والنون

فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل

انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول

في ملؤه عسلا ملؤه عسل انه مضاف

الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشي مرتين

واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام

بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف

سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه

التنوين ههنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع

وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف

اذ المقصود بالتميز هو الموضع لا الكف بنفسها

والموضع مضاف الى الكف واضافته الي[ه]

تمنع

تمنع عن الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة

الملاء في قولك ملؤه عسلا فان قلت

ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان

التميز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك

من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك

المل لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شي

مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف

كالزق وغيره فاذا ارادوه في تمثيل

الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ

العامل في التميز هو الاسم التام بالاضافة

لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم

التام مشروط باقتضائه التمييز لابهامه
فلا شك ان المعنى المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع
مضافا الى الكف اذ لا ابهام فيها يدلك
على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف
الى شيء لفظا او تقديرا كونا لعلان كف
مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم نصبوا
موضع كف سحابا بالضرب زيد عمرو كذا وجب
ان يكون العامل المضاف لانه المنتصب لا
المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر
ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة

وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل
بالتمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين و
الاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي
الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا
مما انه غير معقول تما انعقد الاجماع منهم
على رفضه الا يرى انه لو ازدحم عاملان
على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد
منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
على ان المنون ههنا لا يصلح ان يكون عاملا
لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون
مقتضيا للتمييز لابهامه وقد افتقد الشرط

ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المص
من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل المص
الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح فى امثال
المقتضيين اذا اذ دخلا على معتضى واحد
فالعمل لآخرهما وجوزا الآن ذلك خبط يظهر
بادنى تامل فى ما ذكرنا **قوله** ويقال للثلثة
الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال
للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة
اشياء وهى المساحة والمكيل والوزن
والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذى

ينتصب

ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهى المنون
وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اى
لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
وللاخر مقياس اى للمضاف فيما ذكره من
المثال وانما سمى مقياسا لانك اذا قلت
لى ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل
بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا فان قلت
لى منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من
السمن بالمنوين فلم تقس بشىء **قوله**
والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان

المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى
هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا
في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان
التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان
يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالتمييز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويجيء
بعد تمام الكلام كطاب زيد نفسا فالابهام
ههنا في اسناد الطيب الى زيد لان الطيب

على

على الانفراد ولا في زيد على الانفراد و
التمييز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد و
يجيء بعد تمام الاسم كعندي راقود
خلا والابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع
بقولك خلا **الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية** قوله
وهي ثلثة اصناف حروف وافعال
واسماء انما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل
في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها
اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال
ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاصل

انما تعمل لمشابهة الافعال والحروف فهي
في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك
بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف
العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو
العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك
ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل
عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار
عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب
فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا

الحرف

هذا الحرف وفي قوله عامل في الجملة تجوز
ومساهلة والمراد انه عامل في كل واحد من
جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة
لا تستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة
من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل
فيعمل فيها العامل قوله اما الجارة فسبعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء
معاني الافعال الى الاسماء وكلها تشترك
في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف
بها فمن معانيها ابتداء الغاية في المكان نحو
خرجت من البصرة تريد ان مبداء الخروج

كان من البصرة وقد تكون للتبعيض في اخذت
من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى
الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ موضع
اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة
يؤذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها
في الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان
ذلك ممكنا ولم يتأت في قولك خرجت من
البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع
نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا عنها
وغير خارج وقد تكون للتبيين في عشرة من
الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم
وغيرها

وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود
وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى
الابتداء اذا جعل مبدأ اجتناب الرجس
هو الاوثان وقد تكون مزيدة في المرفوع
نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت
من احد ودخولها في حال الزيادة على المنصوب
اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف
الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل
معنى الافعال الى الاسماء فتكون حال الزيادة
تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه ما تأتيها

زائدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل فمعناه
من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق
ولعل الصواب ان يقال ان من في ما
جاءني من احد زائدة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني
احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى
الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف
النفي وهو منكر تفيد الاستغراق البتة
اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما
في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة محضة
حيث

حيث افادت الاستغراق الا ترى
انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق
قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل
بل رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام
الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره وهو الواحد
كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع
الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت
محتملة لها ولغيرها ولهذا النص استشهد
المص في الزيادة بما جاءني من رجل ثم ان
زيادة من في النفي وما يجري مجراه مستمرة
ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز

وكذلك ابو الحسن الاخفش مستشهدا

بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله

والى لانتهاء الغاية في المكان نحو سرت

من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى

السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة

نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم

قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان

المعنى لا تنتهي اكل اموالهم الى اموالكم

وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه

وهي ان مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهى

به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها

فان

فان الراس ينتهي به السمكة او عنده

نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح

عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور

حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما

يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل

المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق

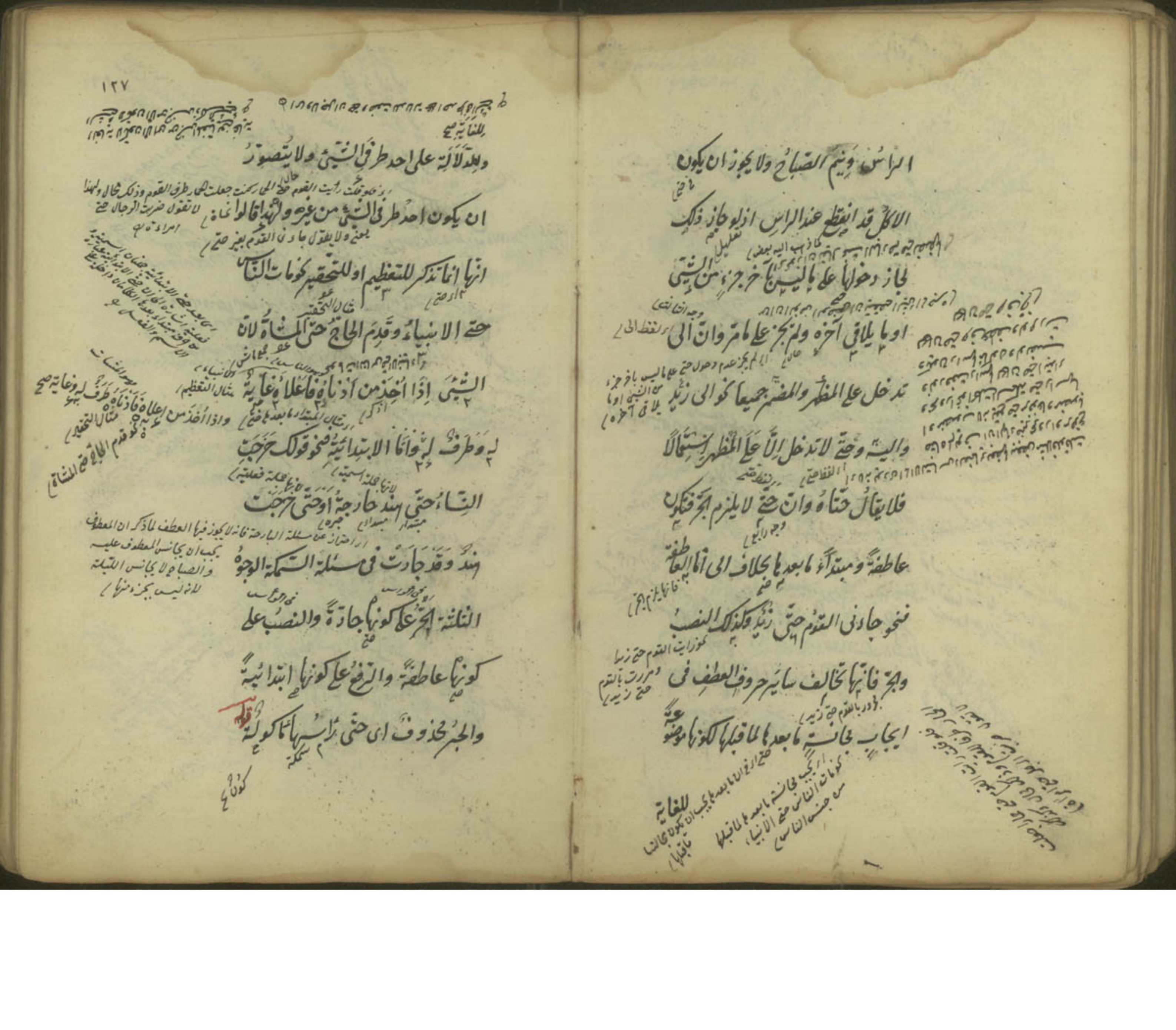
به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره

الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى

كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز

حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في

الحكم وفي مسئلة السمكة والبارحة قد اكل



الراس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون
الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك
لجاز دخولها على ما ليس آخر جزء من الشيء
او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر وان الى
تدخل على المظهر والمضمر جميعا كالى زيد
واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا
فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون
عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة
فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب
والجر فانها تخالف سائر حروف العطف في
ايجاب جانبة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة

للغاية

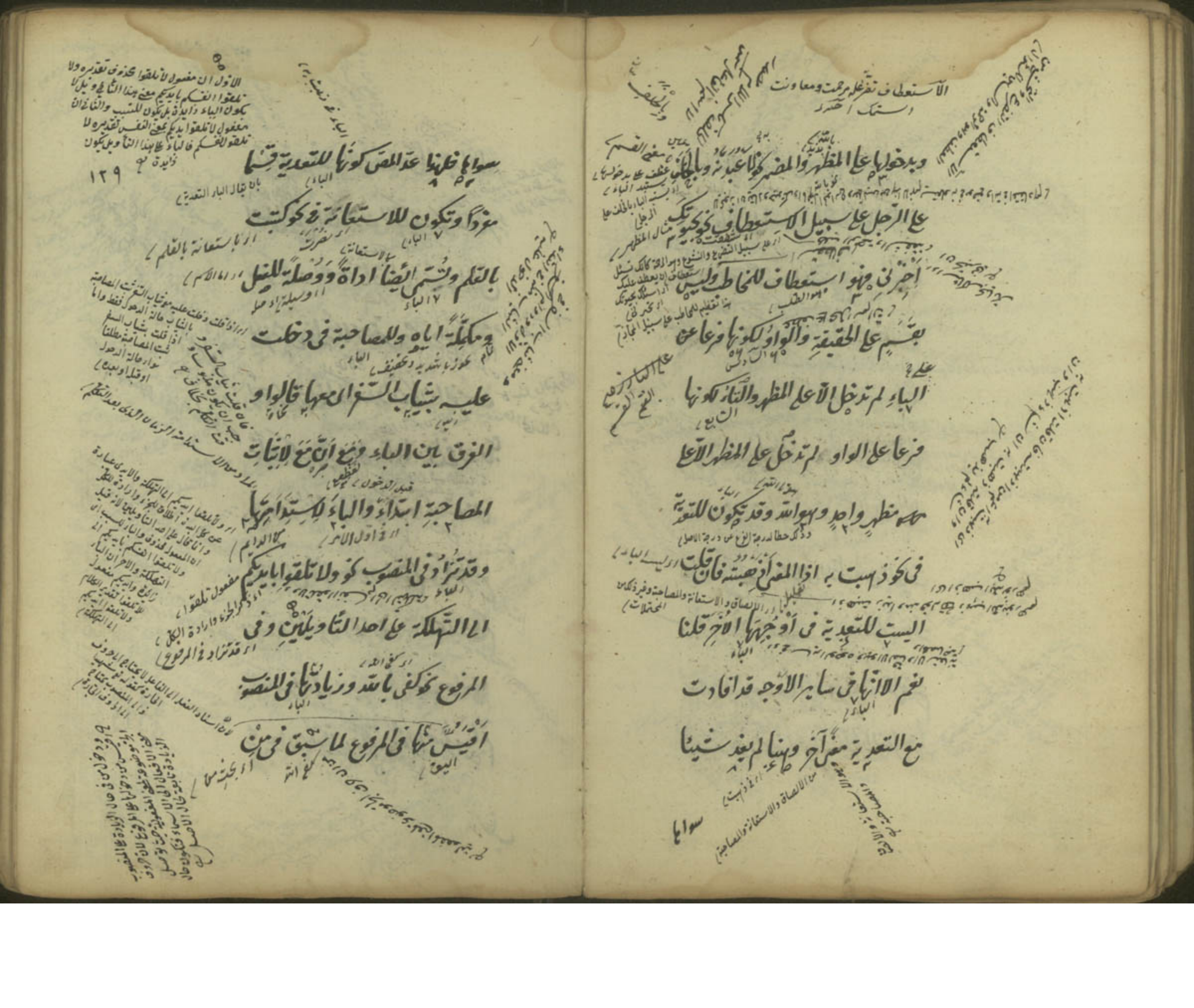
وبعد لانه على احد طرفي الشيء ولا يتصور
ان يكون احد طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا
انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير كمات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية
له وطرفه واما الابتدائية فنحو قولك خرجت
النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت
هند وقد جاءت في مسئلة السمكة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على
كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية
والخبر محذوف اى حتى رأسها ماكول



وأما في فهي للظرف ويقال لها للوعاء
ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس
ونظرت في الكتاب فالمثال الأول
تضمن الأعيان والثاني من المعاني وأما الباء
فهي للالصاق كونها داعي التصيق به و
خامره ومنه مررت بزيد وهو وارد
على الاتساع والمعنى التصق مروري
بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت
بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف
الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال

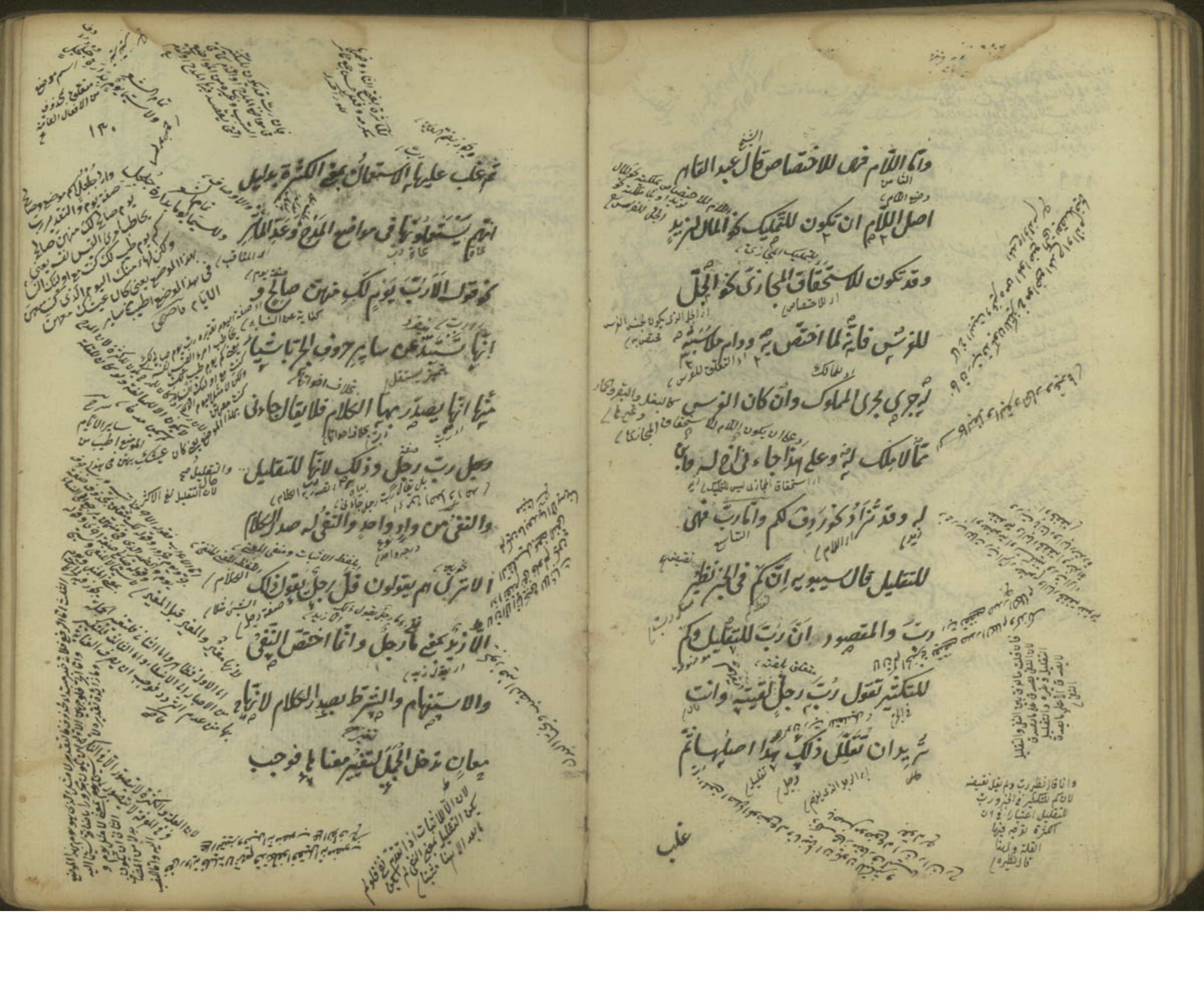
وردّ

وردّا للاختصاص ورفع الالتباس
اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون
مخبرا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو
بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن
ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت
غيرها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع
والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو
نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو
كثير في كلامهم منه نحو تجاه وتراث وتخمة
ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم
تستبد عن اخواتها بجواز اظهار الفعل معها



وبدخولها على المظهر والمضمر نحو اعبدته وبالجلالة [?]
على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحبوبتك [?]
اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس
بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عن
الباء لم تدخل الا على المظهر والتاء لكونها
فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على
مظهر واحد وهو الله وقد تكون للتعدية
في نحو ذهبت به اذا المعنى اذهبته فان قلت
اليست للتعدية في اوجهها الاخر قلنا
نعم الا انها في ساير الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى آخر وهنا لم يفد شيئا
سواها

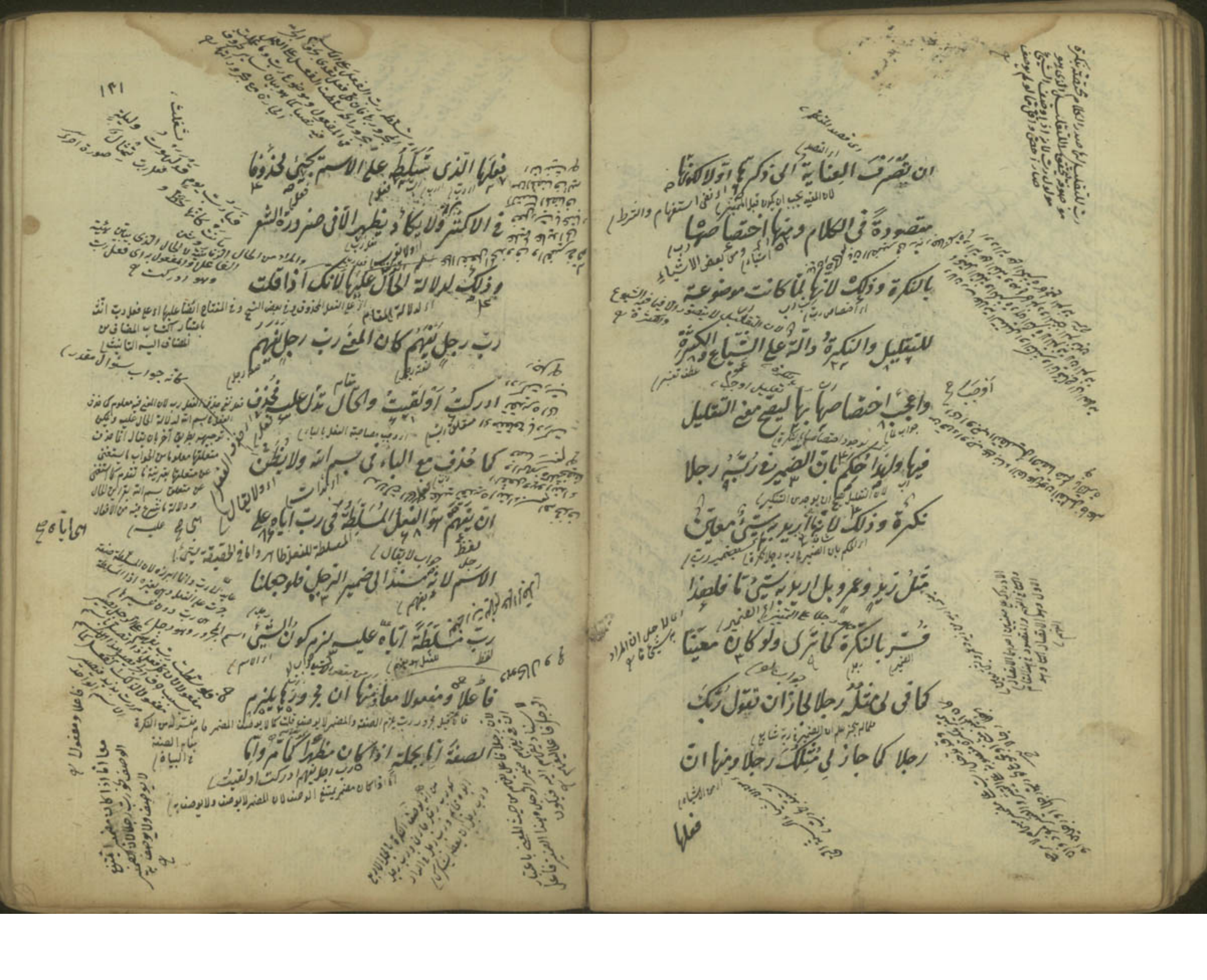
سواها خلينا عند المصنف كونها للتعدية قسما
مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت
بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة للفعل
ومكملة اياه وللمصاحبة في دخلت
عليه بثياب السفر اي معها قالوا
الفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات
المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة على احد التاويلين وفي
المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب
اقيس منها في المرفوع لما سبق في من



واما اللام فهي للاختصاص قال الشيخ عبد القاهر
اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال لزيد
وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل
للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته
يجري مجرى المملوك وان كان الفرس
مما لا يملك له وعلى هذا جاء في ذم له جاء
له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي
للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر نظير
رب والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت
تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم

غلب

غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل
انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد المآثر
نحو قول الا رب يوم لك منهن صالح و
انها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء
منها انها يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني
رجل رب رجل وذلك لانها للتقليل
والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام
الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك
الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص النفي
والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها
معان تدخل الجمل لتغير معناها فوجب



ان يصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها
مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها
بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة
للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة
وجب اختصاصها بما يصح معه التقليل
فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا
نكرة وذلك لانها اي رب ربه شيء معلوم
مثل زيد وعمرو بل ربه شيء ما فالضمير
فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا
كما في تلك رجلا لجاز ان تقول ربك
رجلا كما جاز في تلك رجلا ومنها ان
فعلها

فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا
في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت
رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم
ادركت او لقيت والحال تدل على حذف
كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن
ان يفهم هو الفعل المسلط في رب اياه على
الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا
رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشيء
فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه
الصفة اذا كان مظهرا كما مر واما

بمفرد كرب رجل جواد قالها و اما التزم الوصف

ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما التزم الوصف

لانه اذ هب فى باب التقليل لان رجلا قايما

مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها

يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب

رجل لقيته كنت مخبرا بان الذى لقيته

قليل ولا نعلم ان الذى ستلقاه فيما بعد

قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا

راجع الى معنى الماضى ايضا بدليل قولهم ركبه

دين وانما التكثر نحو قولهم غدرت من علية

بعد ظهورها اى من اعلاه اذ لو كانت حرفا

لانه

لانه ما اخبر الله بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد

وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام رب

وقد بقى هنا سؤال وجواب لابد من ذكرهما

وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل

يفهم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت

الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال

انه يتعدى برب ولم يوجد حرف الجر المتصل

بالفعل المتعدى الاوقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء

زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها

حرفة وقوع الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق

الجنس كوما رايت من رجل فانها مفيدة للاستغراق



وإن لم تكن قد أوصلت فعلاً إلى الاسم الآخر
أن الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه
لكنك أردت بها إفادة معنى آخر غير التعدي
وهو استواء الجنس كذلك قد دخل زيد الكلام
وإن كان الفعل الذي قبلها متعدياً لقصدك
معنى آخر غير التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه
واضح وأما على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفاً
وتارة اسماً أما الأول فنحو جلست على سرير فهي هنا
حرف جر لإيصالها معنى الفعل إلى الاسم وعلى
هذا زيد على السطح لإيصالها معنى الاستواء المقدر
إلى الاسم وقولهم عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء

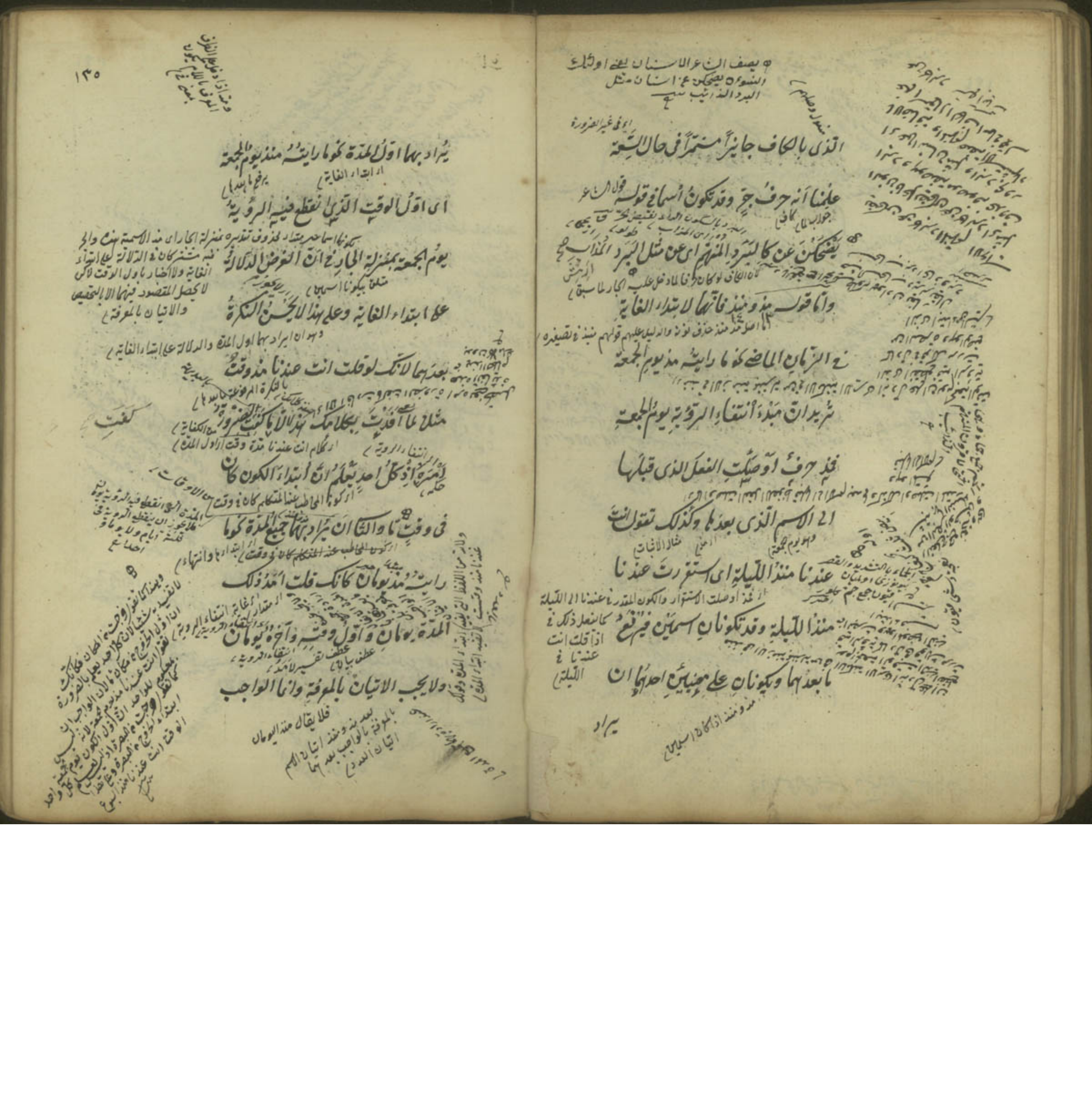
لما دخله الجار وأما عن فهي للبعد والمجاوزة
وتكون أيضاً حرفاً واسماً أما الأول فنحو رميت
عن القوس على معنى أن السهم قد بعد عنها
وجاوزها إلى غيرها وكذا أخذت عنه العلم لأن
العلم قد تعدى إليك وفيها معنى من وزيادة
معنى المجاوزة الا ترى أنك تقول رميت عن
القوس على أن مبدأه الرمي منها قال عبد القاهر
كل موضع لم يصلح إلا لمعنى التعدية كان الحرف
مخصوصاً بعن فلا يجوز أن تقول ذهبت
الدنيا من زيد لأن هذا موضع التعدي فقط
وإذا كان موضع لا يجب أن يكون متمحضاً

للتعدية جاز ان يقع فيه أيّهما شئت نحو قولهم
سقاه عن العيمة اي بعّده عنها وجاوز به
وكلّها الى الري وان شئت قلت بمن
على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا
من عل من وان كان موضع لا ينا ب
معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا
تقول زيد افضل عن عمرو ولانك لا تقصد
ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه
اليه وتعدّاه له وانما تريد ان فضل زيد
بدأ من هذا الموضع واما كونها اسما ففي
نحو جلست من عن يمينه اي من جانبها

واما

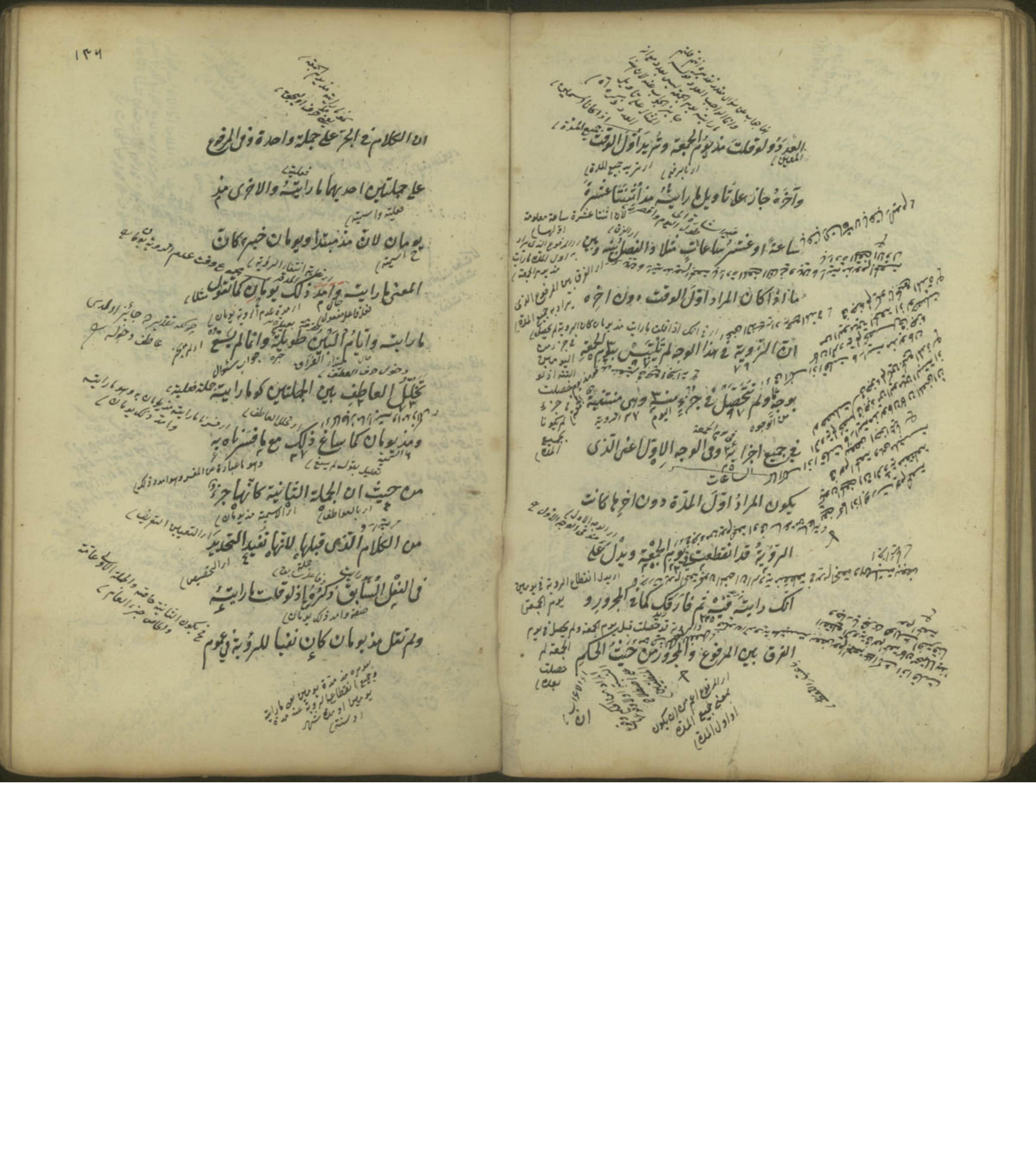
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

واما الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفا في نحو
الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم
الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة
فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل
لا نيابة فاعله فتكون جملة ويكون المعنى الذي
حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على
حذف شطر الجملة فلا تكون الكاف اذا حرفا
بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل
غير متسع فلا يجوز ان يقول جاءني الذي قائم
اللهم الا في ضرورة الشعر كما كان وصلهم



الذى بالكاف جائز مستمرا فى حال السعة
علمنا انه حرف جر وقد تكون اسما فى قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد المذاب
واما قوله مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية
فى الزمان الماضى كما رايته مذ يوم الجمعة
ثم يراد مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة
فمذ حرف اوصلت الفعل الذى قبلها
الى الاسم الذى بعدها وكذلك تقول انت
عندنا منذ الليلة اى استقررت عندنا
منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع
ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان
يراد

يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة
اى اول الوقت الذى انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة بمنزلة الجار فى ان الغرض الدلالة
على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة
بعدهما لانك لو قلت انت عندنا مذ وقت
مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كنت الحضور
ضرورة اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان
فى وقت ما والثانى ان يراد بهما جميع المدة نحو ما
رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك
المدة يومان واول وقته وآخره يومان
ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب



ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي المرفوع
على جملتين احديهما ما رايته والاخرى منذ
يومان لان منذ مبتدأ ويومان خبر وكان
المعنى ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول
ما رايته وايامه اليابين طويلة وانما لم يستحق
تخلل العاطف بين الجملتين كو ما رايته
ومنذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسرناه به
من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء
من الكلام الذي قبلها لانها تفيد التحديد
في الفعل السابق وكذا اذا لو قلت ما رايته
ولم تقل منذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم

العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت
وآخره جاز على تاويل ما رايته منذ اثنتا عشرة
ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين
ما اذا كان المراد اول الوقت دون اخره
ان الرؤية في هذا الوجه لم تنتف بل [illegible] يوم الجمعة
بوجه ولم تحصل في جزء منه وهي منتفية
في جميع اجزائه وفي الوجه الاول على الذي
يكون المراد اول المدة دون اخرها كانت
الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على
انك رايته فيه ثم فارقتك كما في المجرور
الفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم

الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
قيدت العموم وخصصته فلما امتزج امرهما
بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم
يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
وغير ذلك وانما قال المص ويجوز مذ يومين
لانه قد تقرر ان الجر بمذ تقتضي اول الوقت
كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان
يتوهم امتناع الجر في قوله ما رايته مذ يومين
فازال المص هذا التوهم وذكر ان الجر ههنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان
انتفاء الرؤية متقدر بهذا المقدار وانه
موازن

موازن بهذه المدة مبتدأ من اوله
ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان
مبدأ اول هذه المدة الى وقتك الذي
تتكلم فيه ذلك ولكن لا تقدر الفعل
بالمدة ولا تمسحها لانك تريد انه كان
بعد لم تبلغ غايته جررت فقلت ما رايته
مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو
في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت
ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا
فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه و
يدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان

ان يرفعنا عن الملاحاة والشتم ومذهب

المص انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني

القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا

واما خلا وعدا فهما للاستثناء ويكونان

حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدها

مجرور في الاول منصوب في الثاني على المفعولية

والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا او عدا جاوز

زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني

القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس

بعضهم زيدا وانما لا يتصرف من الافعال

لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهي

حرف

حرف غير متصرف فاذا دخلت ما على عدا وخلا

ينصبان البتة لتعينهما فعلين اذ ذاك

وذلك لان التاويل الصادق في موادها

وموارد استعمالها يشهد بان ما التي مصدرية

بها انها لا مانع من ان يكون مزيدة او مصدرية

مع عدم القايل بغيرها فان كانت مصدرية

فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا لانها

لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم

ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد يعني عدا

المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي

تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول الحرف انما



يتصل بآخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل

دخلت اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله

واما ما ينصب المفعول معه على ما ذكر في المائة الواو بمعنى

مع نحو استوى الماء والخشبة ولا تنصب الواو حتى يكون

ما قبلها فعل كاستوى او معنى فعل نحو ما شانك وزيدا لان

فيه معنى ما تصنع وتلابس فقد سبق ذكر الاختلاف في عامل

المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه

هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه ليس

منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان نفس الواو عاملا

لما احتيج معها الى الفعل ومعناه ولما انتصب قولهم كل رجل

وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان

قلت

129

قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو

فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان

لا يعمل والفعل او ما يجري مجراه عامل فكان جعل العمل للفعل

الذي له تاثير في غيره اولى من ان يجعل للواو الذي لا

تاثير له فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم

من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله

على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض

وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة

الاول هي للنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه

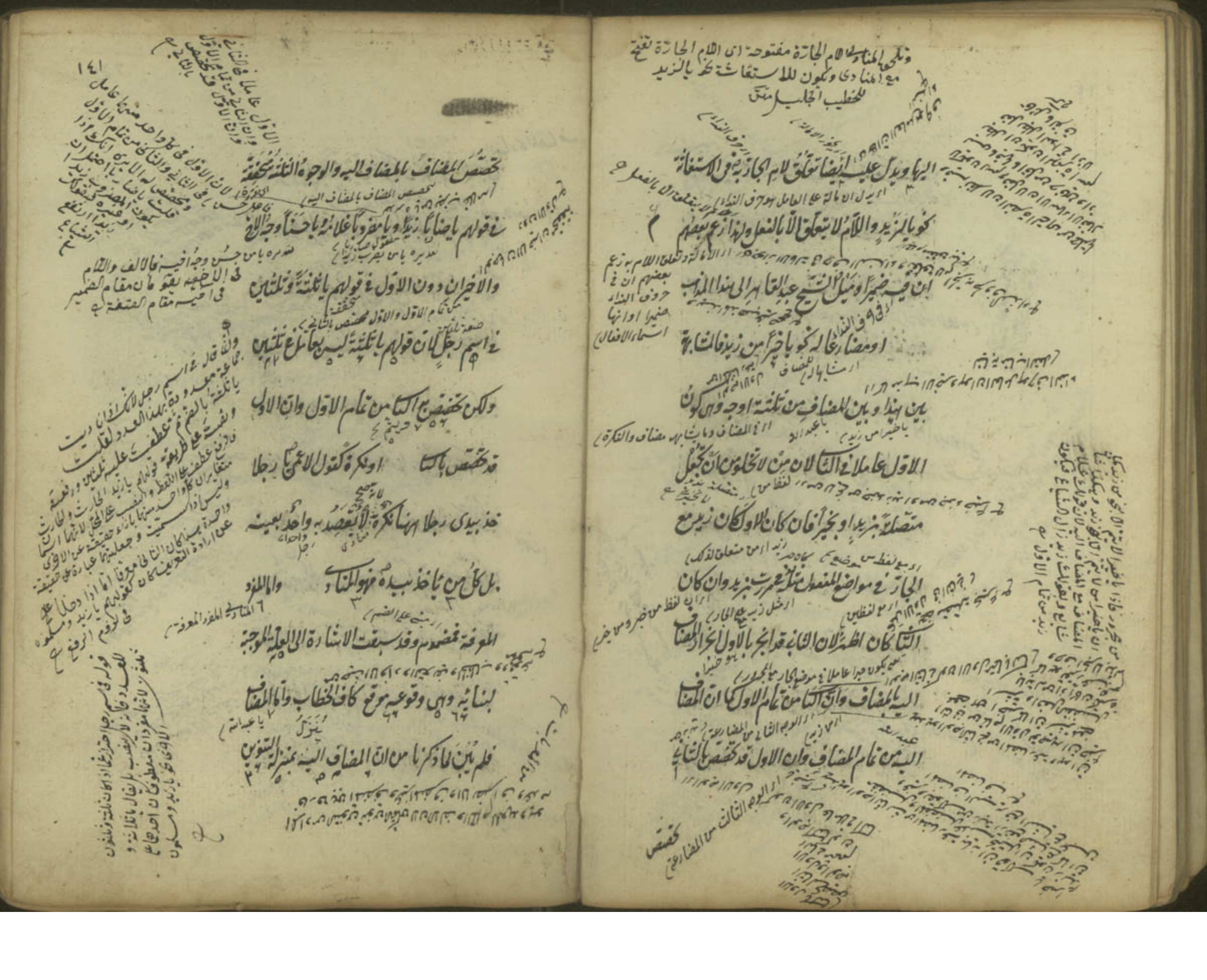
والاثنان الاخيران للنداء القريب وقيل ان يا قد

يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة و

والنداء بثبت شارك النداء صورة وان لم تكن
نداء حقيقة وهي تنصب المنادى اذا كان
مضافا نحو عبد الله ذكر جار الله العلامة انك اذا
قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني
عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد
ناديت على انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه
ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا الخطاب والنداء
من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فنصب المنادى
لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما وسادا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه
مسده وتنادوا بذلك من الالتباس بالخبر قال

صاحب

صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك
قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء و
اياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان
كان يستعمل للغايب الا انه ههنا تنزل منزلة كاف
الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل
المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف
ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف
النداء لنيابته مناب الفعل وسادة مسده وبعضده
انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نايب مناب
الفعل وساد مسده لما جازت فيه الامالة التي لا تستحق الحروف



البها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجارة بنحو الاستغاثة
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم
ان في ضربا او مثل الشيخ عبد القاهر الى هذا المذهب
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد فان بينه
بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي كون
الاول عاملا في الثاني لانه لا يخلو من ان يعمل
متصلة بزيد او بخيرا فان كان بالاول كان زيد مع
الجار في موضع المفعول نحو مررت بزيد وان كان
الثاني كان الظرف لان الثاني قد انجر بالاول انجرار المضاف
اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف
اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني

تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة
في قولهم يا حسنا وجهه ويا ضاربا زيدا ويا مفروا ويا غلامه
والاخران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين
في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في ثلثين
ولكن تخصص به الثاني من تمام الاول وان الاول
قد تخصص بالثاني او نكرة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي رجلا منها نكرة لا تقصد به واحدا بعينه
بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى والمفرد
المعرفة مضموم وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين

لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى
مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن لانتفاء
علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قولك
يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد
والثاني ما توقف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن
قبل النداء معرفة وانما توقف من حيث انك اقبلت
على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان
تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف
اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء
ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا
نحو زيد من الزيود كما يقال رجل من الرجال
ثم خص بالنداء من بين الجنس والا كان جمعا
بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية
بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا
بعلامة لفظية كحرف النداء واللام وبعضد هذا
المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
نحو يا هذا مع ان الاسم الاشارة لا يقبل التنكير
والبحث مستقصى في المفتاح ولكن لكلمة النصب
لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت
علة البناء في المفرد المعرفة لم ينصب لفظا ولكن محلا



على محل بالنصب كما في سائر المبنيات او اولئهما
العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب
في وصفه كقوله يا عمر الجواد فلولا ان محل المعرف
النصب لما انتصب الصفة ونظيره في هذا امس
الذاهب فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما
هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ على
هذا سائر المبنيات فان التوابع التي تحمل
محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا التبع
في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز في
امس الذاهب بالجر وهولاء النظر بين لان الضم
لما اطرد في كل موقع الظاهر بل الفعل

نحو جاءني احمد فاخبر المحل على لفظة كما في المعرب
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل كان فانما
كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف
جوزوا التوصيف للمنادى المفرد والموفق باتباع
في كاف الخطاب فهلا منعوا الضمائر
لانها لا توصف كما علمنا انه وان وقع موقع كاف
الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال بدليل
ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى
تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مفتوح نظرا الى الاصل
اذ لم يكن المنادى من اقسام الخطاب في الاصل
كانت واياك والاصل ان الضمير اذا باتي

لم يجر على سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك القضية
نحو تجويز الرفع والنصب على اللفظ والموضع التاكيد وعطف
البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم
اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد
والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف
واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو
وان تنزل منزلة العامل ليس بمنزلته في كونه علما للنداء
الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع معه الالف واللام وبل
على انه لم يجر مجرى العامل في كلهم ليس زيد خارجا ولا عمرو
قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا ولو اجلت
يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب

بل

بل حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وكذا
حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا
كانت التوابع مفردة فاما اذا كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التوابع يتنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما
لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب
كذلك لا يكون فيما هو تابع له الا ذلك نحو يا زيد اخا عمرو
ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد
وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو ويا ايها الرجل
مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان
ايا وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء

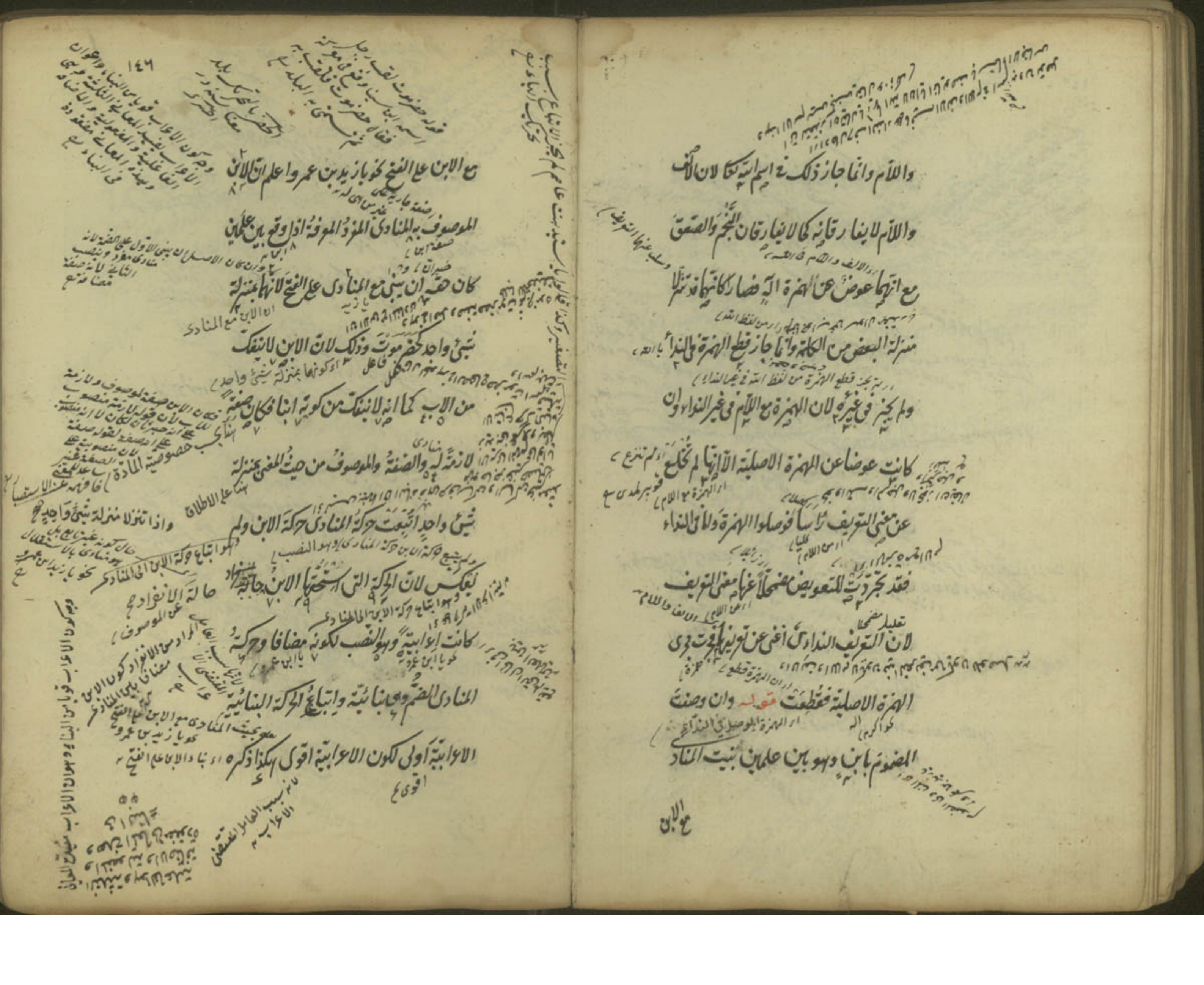
وعلم

هو الرجل وانما جاؤا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه
الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب
الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك
لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه
مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا
فيها عوض لانا لا نقدر ان نشبهها حركة الاعراب لان حركة
الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم
لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة
الاعراب كما ذكرنا قد سوينا بينها وبين حركة المضموم
اعني المنادى المضموم فانهم يسمونها حركة المبني المشبهة

بالمعرب

بالمعرب ومن حقها ان تنفصل على هذه الحركة فاذا ينبغي
ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي البناء والاعراب
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت
لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب
وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة
كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب
هكذا ذكره عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين
اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من
الاضافة ولا تدخل يا على ما فيه الالف
واللام الا على اسم الله وحده وقد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف

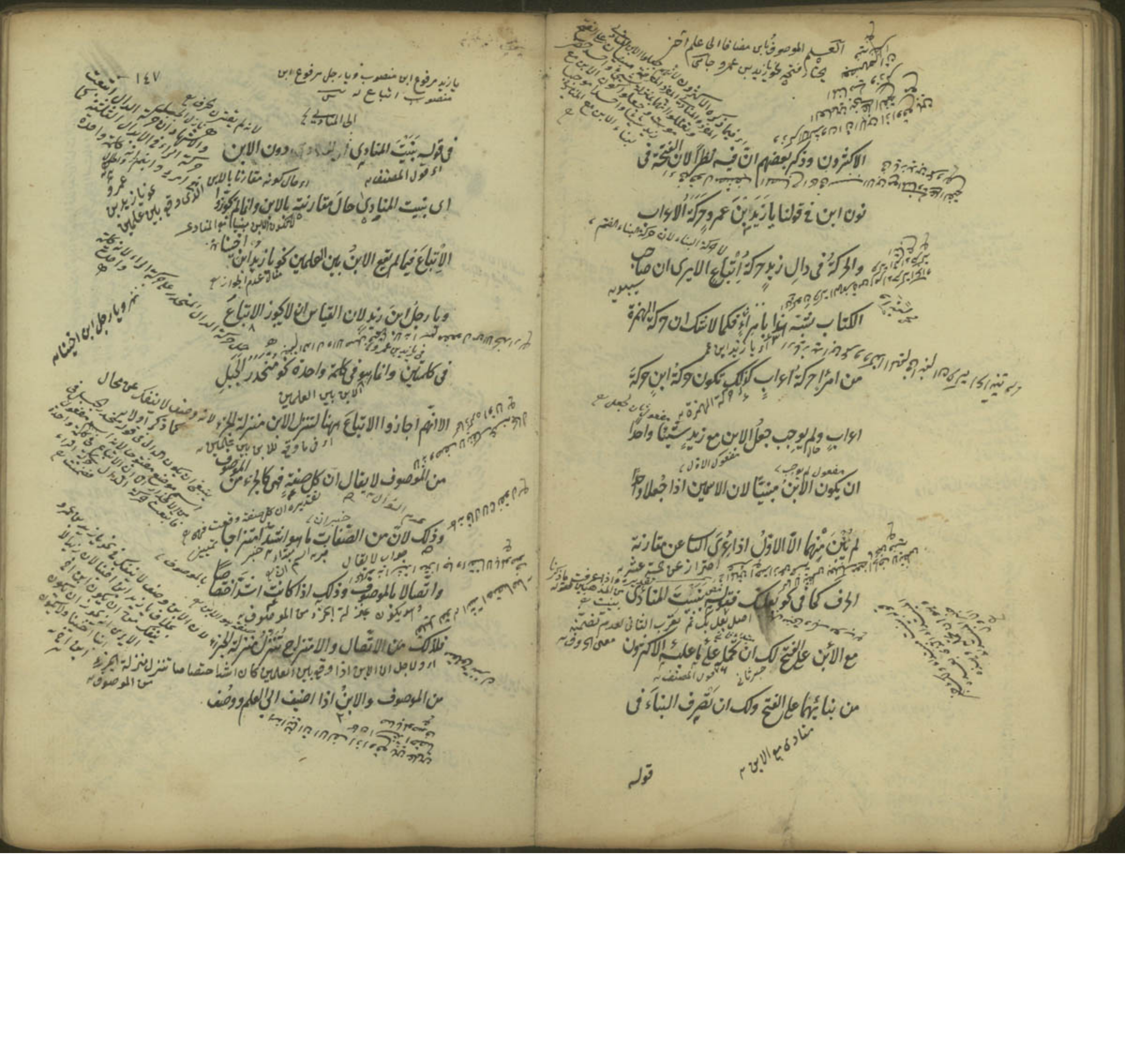
واللام



والالام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف
واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم والصعق
مع انهما عوض عن الهمزة الاصلية فصارا كانهما فيه نزلا
منزلة البعض من الكلمة ولهذا جاز قطع الهمزة في النداء
ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان
كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع
عن معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة واما في النداء
فقد تجردت للتعويض متمحضة لاغنائه عن معنى التعريف
لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفهما فقوي
الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان وصف
المضموم بابن وهو بين علمين بنيت المنادى

مع الابن

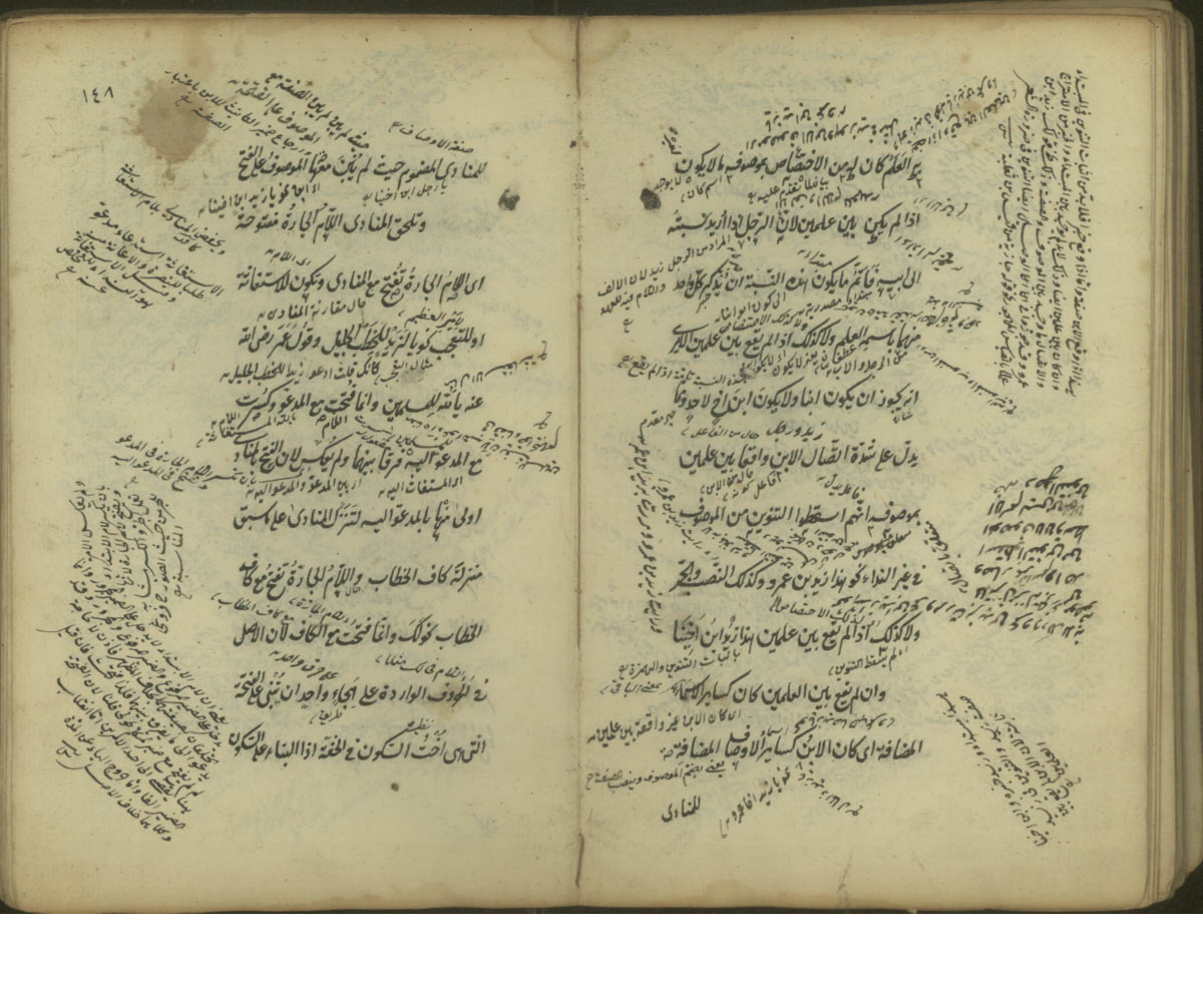
مع الابن على الفتح نحو يا زيد بن عمرو واعلم ان الابن
الموصوف به المنادى المفرد الموصوف اذا وقع بين علمين
كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة
شيء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن لا ينفك
من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة
لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة
شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم
يعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد
كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة
المنادى الضم وهو بنائية واتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره
اقوى



الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في
نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب
والحركة في دال زيد حركة اتباع الا يرى ان صاحب
الكتاب نبه بهذا بانهم فكما لا شك ان حركة الهمزة
من امرء حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة
اعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا
ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا
لم يتعين بناؤهما الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة
الحرف كما في كونه جعل نية بنيت المنادي
مع الابن على الفتح لكن ان تحيل على ما عليه الاكثرون
من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في
قوله

يا زيد مرفوع ابدا منصوب و يا رجل مرفوع ابن منصوب اتباعا له

في قوله بنيت المنادي ... دون الابن
اي بنيت المنادي حال مقارنته بالابن وانما يجوز
الاتباع فيما يتبع الابن بين العلمين نحو يا زيد بن عمرو
ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل
الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء
من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف
وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا وتتبين
واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اقتضاء
لذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء
من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم وصف



في العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون
اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته
الى ابيه فاتم ما يكون من النسبة ان يذكر كل واحد
منهما باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الكبرى
انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد وهما
زيد ورجل
يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين
بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف
في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين هذا زيد ابن اخينا
وان لم يقع بين العلمين كان كساير الاسماء
المضافة اي كان الابن كساير الاوصاف المضافة
للمنادى

للمنادى المضموم حيث لم يأت معها الموصوف على الفتح
وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة
اي اللام الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة
او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله
عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت
مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتح بالمناد
اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على المسبق
منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف
الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على حرف واحد ان تبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون في الخفة اذا البناء على السكون

متنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام
الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار
عن زيد بانه هذا او اللام للابتداء او بانه يختص بهذا و
اللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان
زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك
ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة
التي استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع
المنادى ايضا لما ذكرنا نحو للماء فكانك قد ابصرت ماء
فاعجبك فناديته وتقول تعال فانت عجيب الشان
لا يؤتيك كل واحد وقولهم يا للبهيتة بالكسر
على ترك المدعو هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره

علما

العضيهة البهتان والافيكة الكذب والجمع الافائك صحاح
العضيهة بهتان وكذب اختراه

على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة وتوجب
ان تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك
كانه قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا قوم للبهيتة اي احضروا
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم
وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة ويرخم المناد
قال النحويون رضوان الله عليهم اجمعين ان الترخيم
حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط
ان ينحر البعير ونحوه من غير علة وهذا ايضا حذف
من آخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال
او تجاور الساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من
قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها [illegible]

الفضول فيكون موافقاً لهذا الحذف المسمّى ترخيماً

وقيل انها التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت

ناعمة النغمة ومن هذا قولهم رجل الالمس رخامة فسمّي

هذا الحذف ترخيماً لانه تخفيف اللفظ وتسهيله و

قيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير

فالتغيير يونس بالتغيير لان النداء انما يكون لامر

يهم فالمنادي يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر

مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة والشرائط احدها

ان يكون الاسم علماً وذلك لشهرته تقليلاً للبس

والثانية ان يكون زائداً على ثلثة احرف ليبقى

بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون

اجازوا

اجازوا الترخيم فيما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه

متحركاً فيقال في المسمّى بعنق يا عن قالوا لان

في الاسماء ما بقي كذلك نحو دم ويد وقال اصحابنا

ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس

فلا يحسن ان يقاس عليها والثالث ان يكون

غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع

الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه

بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه

لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون

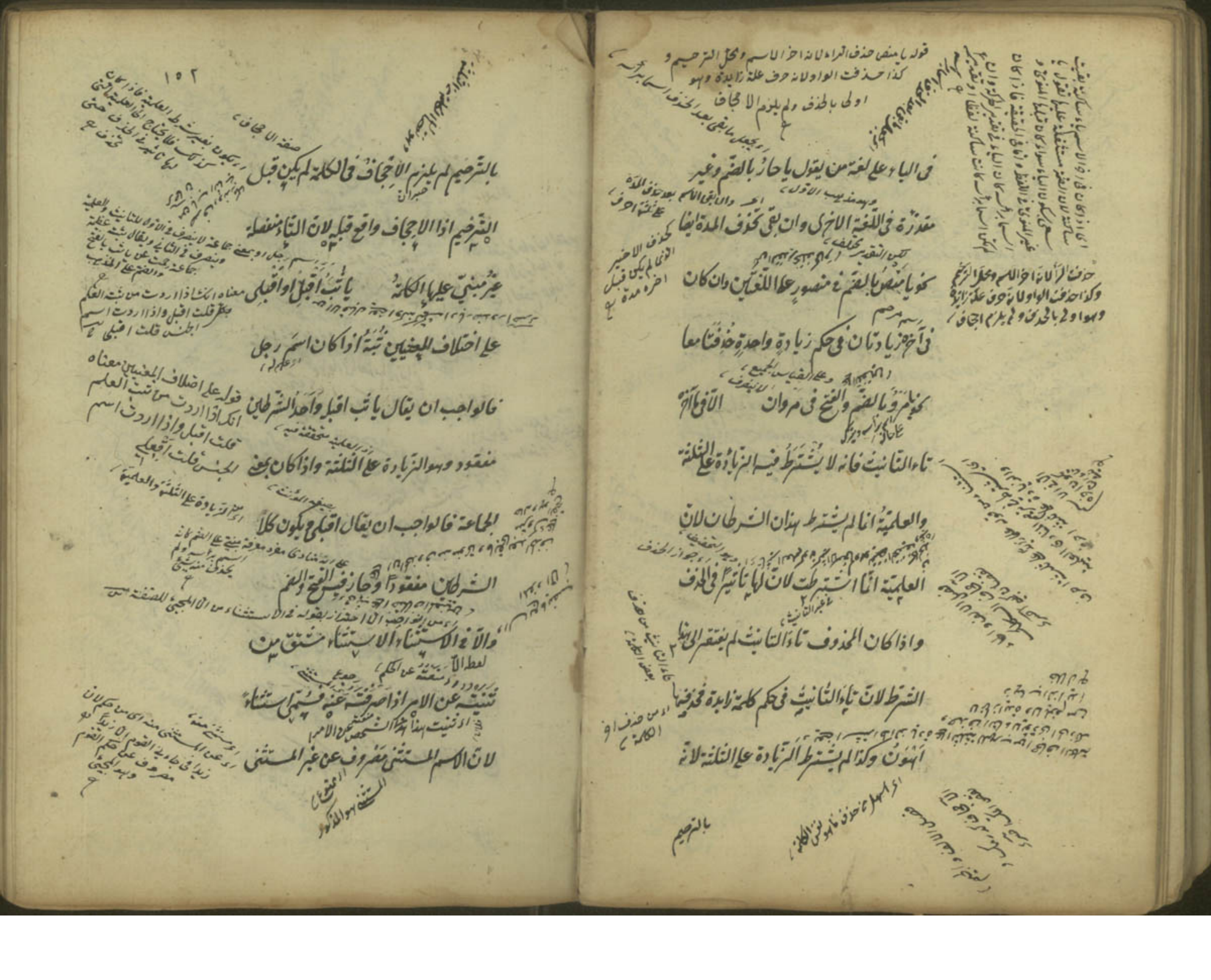
مندوباً لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب

والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال

والخامس ان لا يكون مستغاثا وذلك لان
المستغيث لا يأمن من نوع تعلل من المستغاث
بالالتباس وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه
او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم ولم يتعرض
المص لذكر الشرائط الثلث الاخيرة لانتهاضها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين
احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله على
ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون و
الثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه
ولم يحذف منه شيء فيتمسك به مسلك سائر الاسماء
وذلك نحو يا حار و يا هرق في حارث وهرقل

وان

قلت
وان شئت يا حارُ و يا هرقُ بالضم كيا زيدُ
ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم
مضموما لكن التقدير يختلف فيه نحو ذلك يا بلبُ في المسمى
ببلبل ثم ان المرخم لا بد من ان يكون في آخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او
لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة
او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حارُ
في حارثٍ بالكسر والضم على اللغتين وان كان
فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم
يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا سعي
في مسمى سعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة



قوله يا منص حذف الراء لانه اخر الاسم ومحل الترخيم و
كذا حذفت الواو لانه حرف علة زايدة وهو
اولى بالحذف ولم يلزم الاجحاف

فى الباء على لغة من يقول يا حارُ بالضم وغير
مقدرة فى اللغة الاخرى وان بقى تحذف المدة ايضا
نحو يا منصُ بالضم او منصورٍ على اللغتين وان كان
فى آخره زيادتان فى حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نحو يا مرو بالضم والفتح فى مروان الا فى ما آخره
تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة
والعلمية انما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا فى الحذف
واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا
الشرط لان تاء التانيث فى حكم كلمة زايدة فحذفها
اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه

بالترخيم

بالترخيم لم يلزم الاجحاف فى الكلمة لم يكن قبل
الترخيم اذا الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة
غير مبنى عليها الكلمة يا ثبَ اقبل او اقبلى
على اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل
فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين
مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى
الجماعة فالواجب ان يقال اقبلى ويكون كلا
الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم
والاخير الاستثناء الاستثناء مشتق من
ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمى استثناء
لان الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى

او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على الطرف
الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر
وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج الشيء من
حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم
الا زيدا فقد اخرجته من حكم المجيء الداخل فيه غيره
ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك
لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في
قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه
يخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم
يدخل في الحكم فكيف اخرج قلت المراد بالاخراج

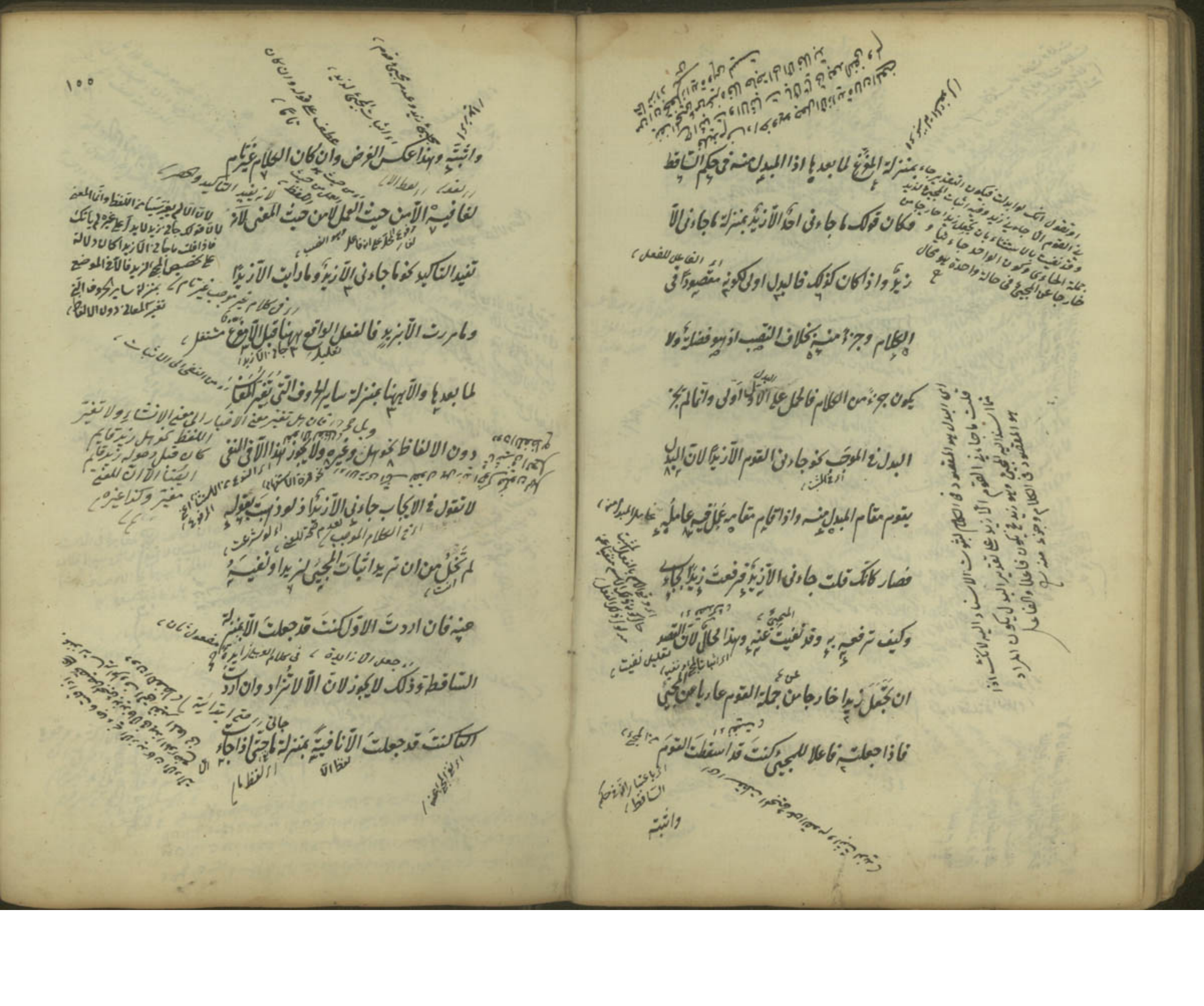
صرف

صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه
والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى
لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب
والمعني بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة
التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب
ما صدر باحدها فانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي
والنهي تزاد فيه ايضا كقوله تعالى هل من خالق
غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون
المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني
القوم الا زيدا وانما ينتصب لانه قد شابه المفعول



لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام ولشبهه خاص بالمفعول
معه لان العامل فيهما بتوسط الواو والمص جعل الواو
ههنا عاملا كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل
في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين
وان كان غير موجب فلا يخ من ان يكون تاما او غير
تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا فيه
فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى متقدما
على المستثنى منه او لا يكون فان كان متقدما فالمستثنى
منصوب ابدا اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد
وان لم يكن متقدما فلا يخ من ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى
منصوب

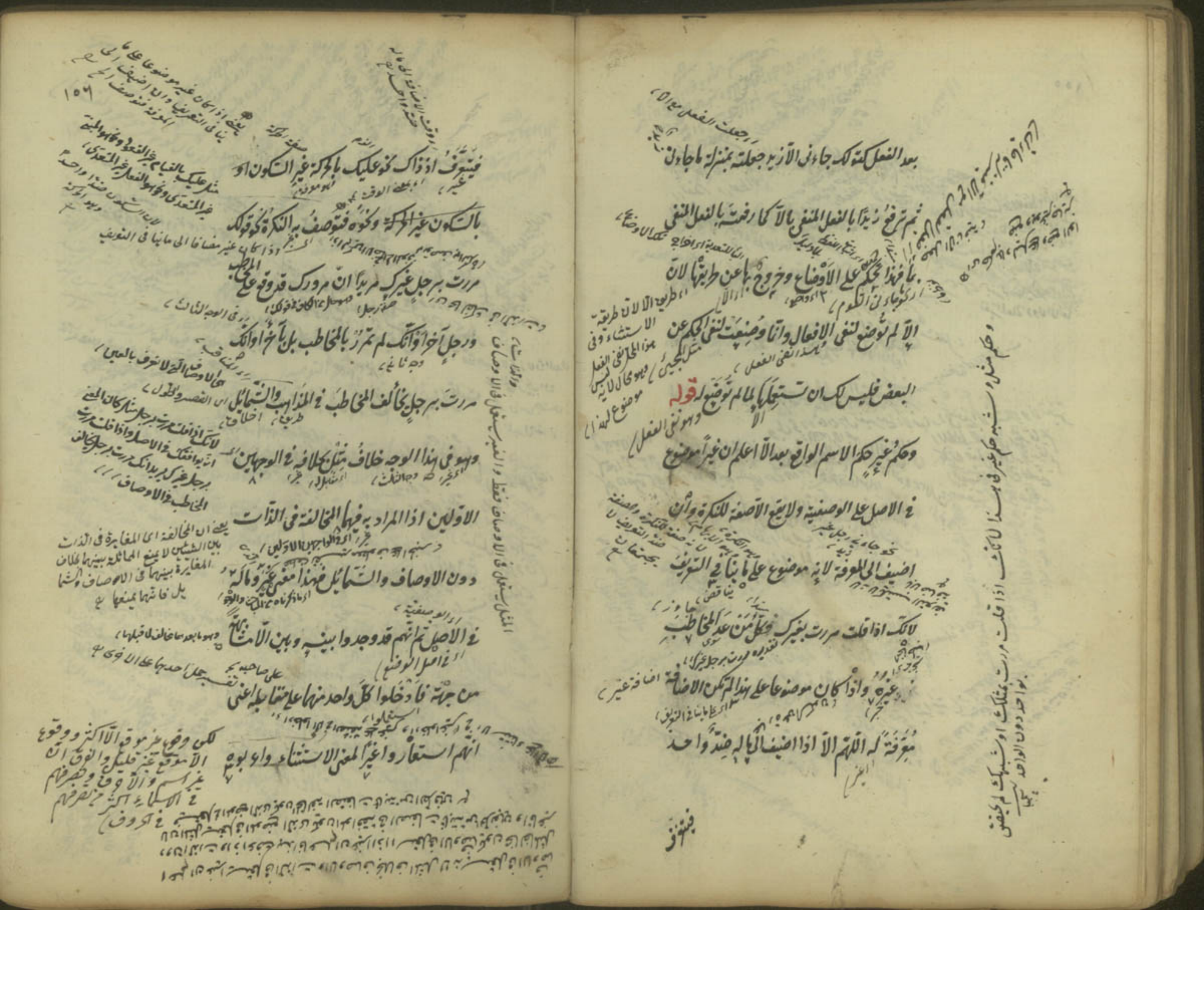
ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية
اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس
المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز
في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني
احد الا زيدا والا زيد وما مررت باحد الا زيدا والا زيد
وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب
لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل
لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل
قبل الا غير متوجه لما بعدها اذ الكلام قبلها تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبته لتمام الكلام
الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل قبل الا



بمنزلة الموضع لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط
فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا
زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في
الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا
يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما لم يجز
البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل
يقوم مقام المبدل منه واذا اقمته مقامه عمل فيه عامله
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني
وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد
ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا من المجيء
فاذا جعلته فاعلا للمجيء وكنت قد اسقطت القوم

واثبته

واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
لغا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى لانه
يفيد التاكيد نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا
وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ مشتغل
لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني
دون الالفاظ نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في النفي
لانك تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بقولك
لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه
عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة
الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت
الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاء



بعد الفعل كنه لك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني
ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي
بها فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان
الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن
البعض فليس لك ان تستعملها فيما لم توضع له قوله
وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع
في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان
اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف
لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب
غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن الاضافة
معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد

فيتعرف

فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون او
بالسكون غير الحركة ونحوه فيتوصف به النكرة نحو قولك
مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك قد وقع على المخاطب
ورجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر او انك
مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل
وهو في هذا الوجه خلاف مثل لخلافه في الوجهين
الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات
دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله
في الاصل ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا تناسبا
من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني
انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه

اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسماً
متمكناً واستعار والا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها
اعراب غير حيث كان حرفاً فالاول نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار
وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت
فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف لم
يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير لما توغلت
في الابهام اشبهت الظروف المكانية التي هي الجهات الست
وما يجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما
الثاني اعني دخول الا على غير في الصفة فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز

الاستثناء

الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا فلا يتحقق ان يقول يجب ان الامر
كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم
الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد **قوله**
ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير وانه يستثنى
به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل
وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل
وناصب ولا يجوز ان يكون معمولاً لعاملين في حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل
سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول

نحو جاءني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون

اجازوا استعماله اسما فظرفا فيجوزون في الشعر

مررت بسواك وجاءني سواك قوله والحروف

الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبا قبل الخبر

المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى

مشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل

لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء

وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية

وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل

كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت

مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها

المنصوب

المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل

ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا

لازم وثمة جائز وانما التزم فيها ذلك لان ليس

للحروف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل

وفرع عليه فالقياس ان تلزم على طريقة

واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل

نحو ضرب زيد عمروا وضرب عمروا زيد وانما كان

تقديم المنصوب لتكون ابعد من مشابهة الفعل

اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اتي المرفوع

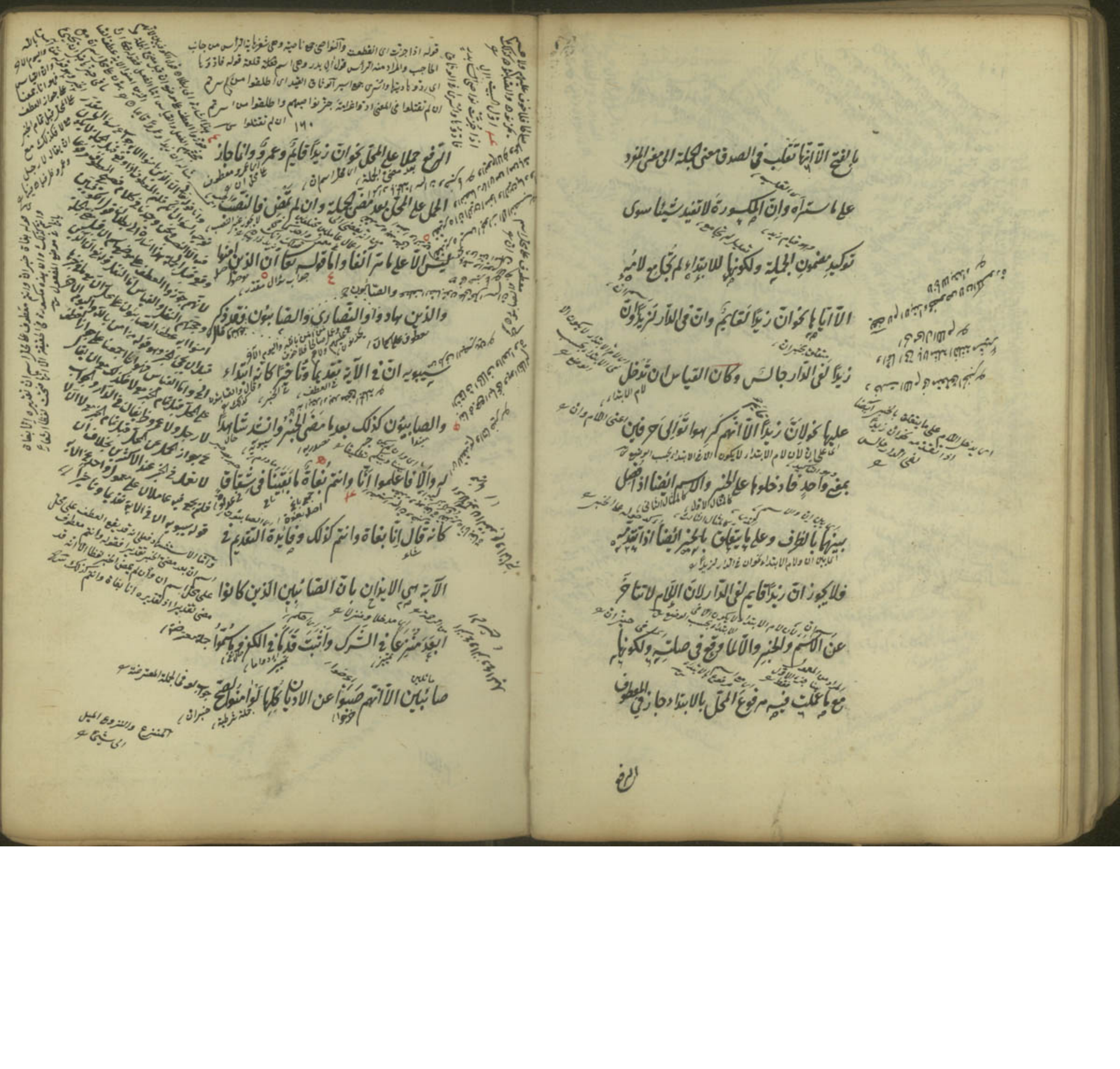
ههنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها

عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فالذي

يسوغ تقديمه على الاسم نحو انّ في الدار زيدا قلنا
انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل
من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز
في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له
ولا يجوز ان تقدم على انّ لا تقول في الدار انّ زيدا
لانه لم تبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ
ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدما
فاعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ
والخبر في الاصل وقد عمل الحرف في الطرفين على السوية
ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما

جميعا

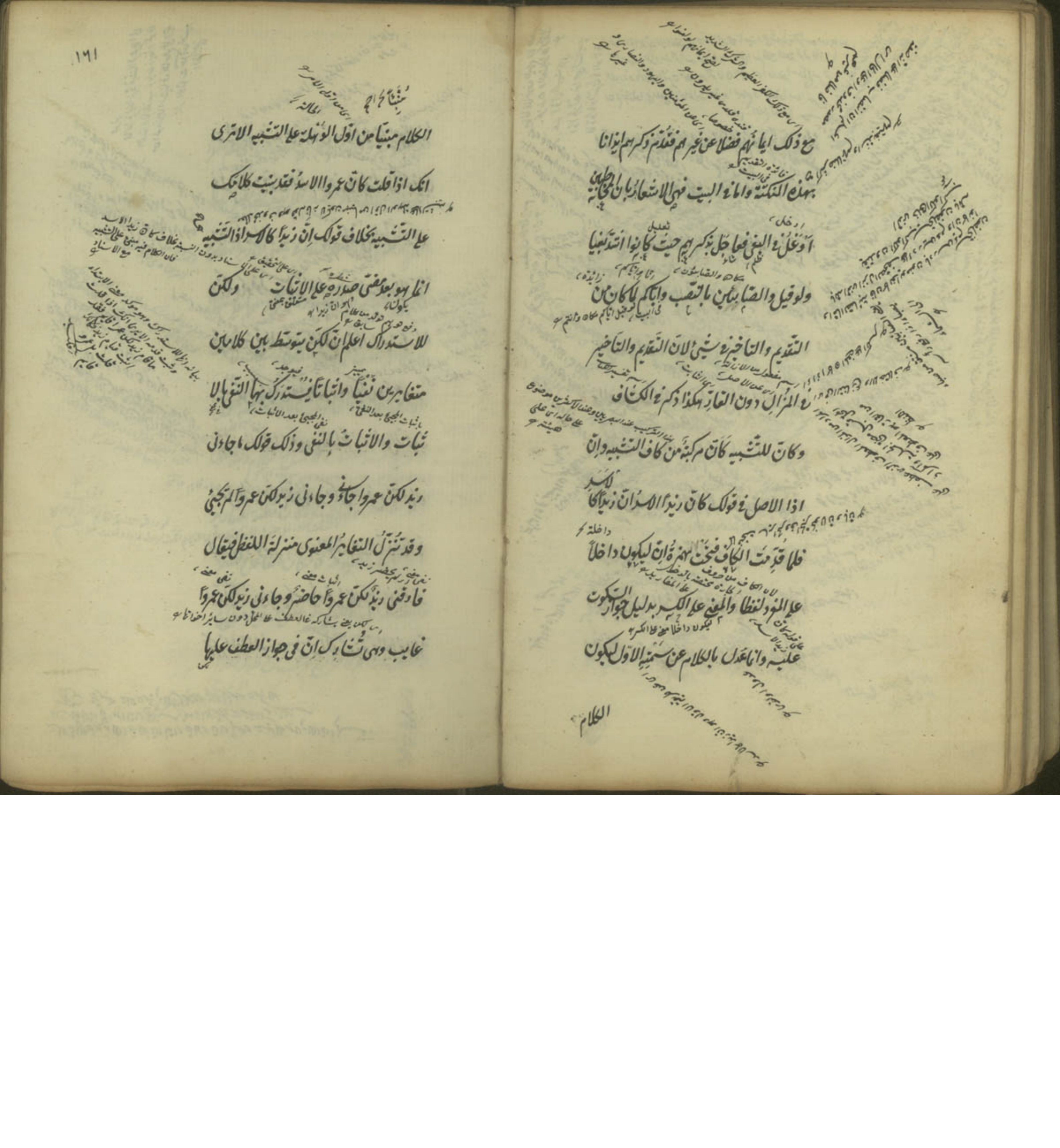
جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل
دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا
قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين
ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا
بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولانّ
فيكون معمولا لعاملين مختلفين ولا يخفى
استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل
للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين
فيه وهي انّ وانّ للتحقيق اذا قلت انّ
زيدا قائم فانّ تحقق مضمون الجملة وتثبت قدرها
في الصدق وكذلك اذا قلت بلغني انّ زيدا قائم



بالفتح الا انها تقلب في الصدق معنى الجملة الى معنى المفرد
على ما ستراه وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى
توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجئ معه
الا انها يجوز ان زيدا لقايم وان في الدار لزيدا وان
زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل
عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي حرفين
بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل
بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم
فلا يجوز ان زيدا قايم لفي الدار لان اللام لا تتاخر
عن الاسم والخبر والا ما وقع في صلته ولكونها
مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف

الرفع

الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز
الحمل على المحل بعد مضي الجملة وان لم تمض فالنقض
ليس الا على ما مر انفا واما قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون فعلى ذكر
سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء
والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفايدة التقديم في
الاية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا
ابعد من غاية الشرك واثبت قدما في الكفر لو امنوا
صابئين الا انهم صبوا عن الاديان كلها لو امنوا لصح



مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا

بهذه النكتة واما في البيت فهي الاشعار بان الحاجة

او عللٌ في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا

ولو قيل والصابئين بالنصب واياكم لما كان من

التقديم والتاخير في شيء لان التقديم والتاخير

في المرفوع دون المنصوب هكذا ذكر في الكشاف

وكان للتشبيه كأن مركبة من كاف التشبيه وان

اذ الاصل في قولك كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد

فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان ليكون داخلا

على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت

عليه وانما عدل بالكلام عن سننه الاول ليكون

الكلام

الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى

انك اذا قلت كأن عمروا الاسد فقد بنيت كلامك

على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه

انما هو بعد مضي صدره على الاثبات ولكن

للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين

متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالا

ثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني

زيد لكن عمروا جاءني وجاءني زيد لكن عمروا لم يجئ

وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال

فارقني زيد لكن عمروا حاضر وجاءني زيد لكن عمروا

غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها



مع ما علقت فيه فلا لان معناها الانتها بمعنى الابتدا

وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين

دون اصحابنا وليت للتمني ولعل للترجي

وذلك كقوله تعالى يا ليتني كنت ترابا وقوله تعالى لعل الساعة

قريب ترجي للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان

يستعمل فيما يمكن وقوعه وما لا يمكن وقوعه

كقوله ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب

ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال

لا يرجى وقوعه والفرق بين انّ وانّ

انّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد

ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في الفائدة افادة

معنى التوكيد وفي اللغة لانه انما تقلب الجملة الى حكم المفرد

فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها

اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق

بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها

بفائدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت

على زيد منطلق والحاصل ان ما كان مظنة الجمل

فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول

وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد

فالواقع فيه المفتوحة كمكان الفاعل والمفعول

والمضاف اليه والمبتدأ نحو بلغني ان زيدا منطلق

وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا



واتفق وحق ان زيداً منطلق الا انها لا تقع مبتدأ
بها في اللفظ لا تقول ان زيداً منطلق حق بل التزموا
تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدءوا الكلام بان لجاز
عرضة لدخول ان عليه نحو ان ان زيداً قائم
حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد
وتفتح بعد لو ولولا وعلمت واخواتها انما فتحت
بعد لو نحو قولك لو انك جئتني لاكرمتك لان ما
بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا
والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك
جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله
لطول الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل

وجب

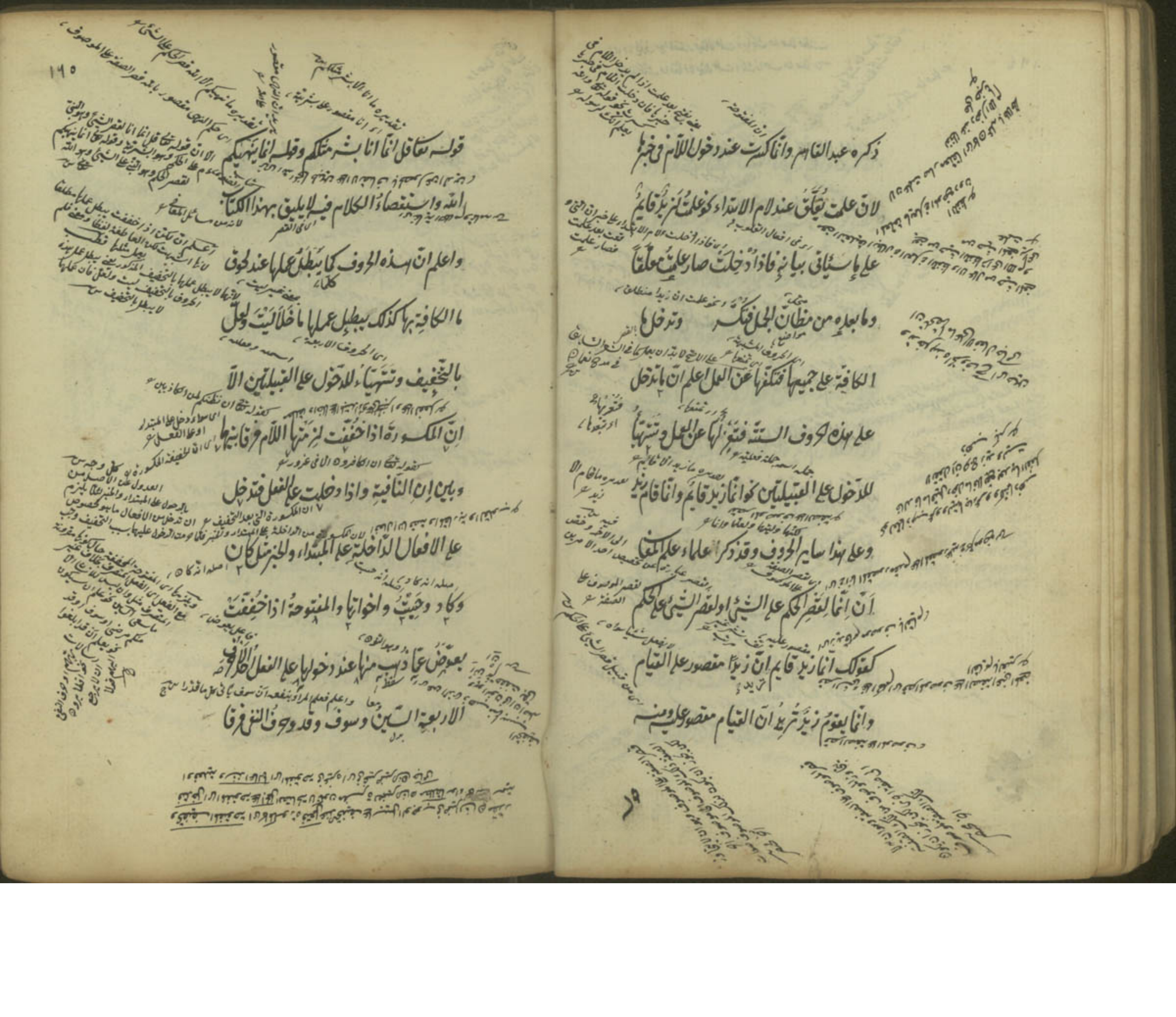
وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها
فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا
ذكره الزمخشري رح وقد اعترض عليه بقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب
عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله
تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله تعالى ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبراً للجملة المعطوفة
وهي يمده كانه خبر للجملة المعطوفة عليها لالتباسها
بها وحصول الشركة بينهما بالعطف تعالى ونظيره قولهم
زيداً ضربت عمراً واخاه في ان زيداً انما يصح نصبه
ما كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل



ان عمرًا واخاه زيدًا لما التبسا عطفًا صار عمرو زيدًا
لاتصاله به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد
متصلة بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ
محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردًا فاذا قلت
لولا ان زيدًا منطلق لكان كذا فكانك قلت
لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك
لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف و
المبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما
فتحت بعد علمت واخواته لانك اذا قلت علمت
انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا
الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام

بان

بان وصلتها ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ
وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدًا منطلق
جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير
كانه قيل علمت زيدًا منطلقًا وهذا الكلام يغلط
فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان
في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك
على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقًا واذا كان
كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعًا فلم يحتج
الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على
ذلك اذ لا يكون معه حديث ولا محدث عنه هكذا


ذكره عبد القاهر وانما كثرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند لام الابتداء كقولك علمت لزيد قايم
علي استيناف بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا
وما بعده من ظننت الخ فتكسر وتدخلها
الكافة علي جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل
علي هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها
للدخول علي الفعليتين كقولك انما زيد قايم وانما قام زيد
وعلي هذا ساير الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني
ان انما لقصر الحكم علي الشي او لقصر الشي علي الحكم
كقولك انما زيد قايم ان زيدا مقصور علي القيام
وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه ومنه

قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله انما الهكم
الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق
ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل
بالتخفيف وتتهيأ للدخول علي الفعليتين الا
ان المكسورة اذا خففت لزمها اللام فرقا بينها
وبين ان النافية واذا دخلت علي الفعل فتدخل
علي الافعال الداخلة علي المبتدا والخبر مثل كان
وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت
يعوض عما ذهب منها عند دخولها علي الفعل
الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا

بينها وبين أن الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة

لكونها للاستقبال وهذه الحروف ايضا انما للاستقبال

او للحال وذلك نحو ان زيد لقايم وان كان زيد لقايما

وان ظننت لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق

وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج

وان قد يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان

ثديياه حقان والاثنان اللذان مرفوعها

قبل المنصوب وهما ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد

منطلقا ولا رجل افضل منك وما تدخل على المعرفة

والنكرة ولا لا تدخل الا على النكرة واذا انتقضت

النفي بالا وقدمت الخبر على الاسم بطل عملها نحو ما زيد

الا

الا منطلق وما منطلق زيد ولا تحملان على ليس فيجعل

لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتها

اياها من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على

المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في التشبه بها وذلك

لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي

الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة

والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا او رجل افضل منك

ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع

لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في التشبه وانما اختصت

بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها

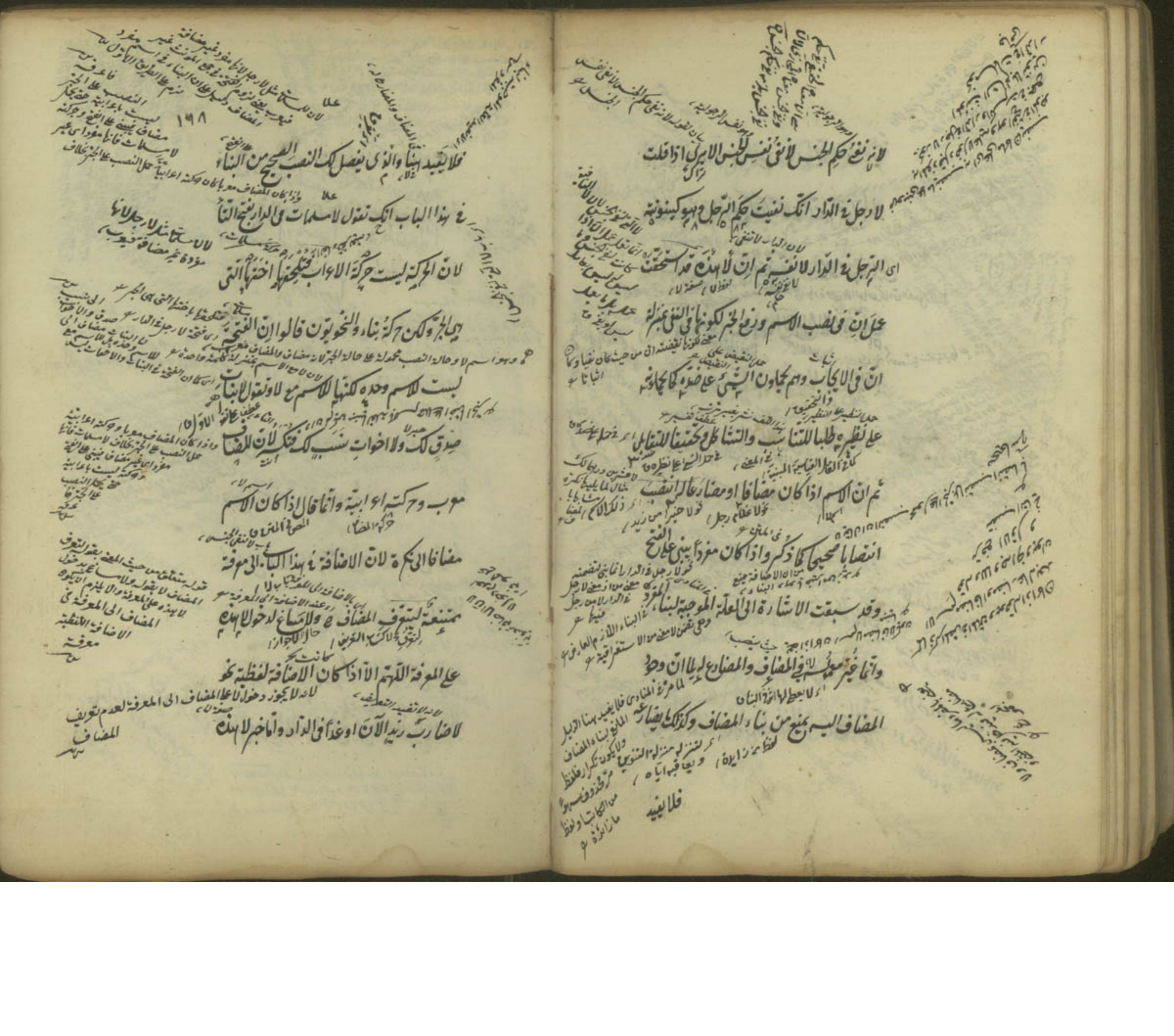
بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك



لا يتصور الا في النكرة فروعي هنا ذلك وان كان لا
بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها على
الابتداء ولغة التنزيل من الاولى قال الله تعالى ما هذا
بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها نقض
النفي بالا لزوال شابهتها بليس وذلك لان وجه
الشبه هو النفي فحسب وقد ابطلت الا ذلك وكما ليس
فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية
وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا
لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبها فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على عمل عند
عدولهما عن سننهما الاصلي فان قلت فما بالهم

تقديم

تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية
وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان واخواتها لما
اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا اجبروا ايقاع
المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن
به بخلاف ما ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية
فامن فيها الاشتباه بالاصل ولا لا وجه
آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس
كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت
نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى
لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله
ويقال له نفي الجنس وفي قوله نفي الجنس نوع من التجوز



فلا يقيد ابيناً والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء

في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء

لان الحركة ليست حركة الاعراب فتلحقها اختها التي

هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة

ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابناء

صدق لك ولا اخوات نسب لك فتنكر لان المضاف

معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم

مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى معرفة

ممتنعة ليتوفر المضاف و لامتناع لدخول لا عليه

على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو

لا ضارب زيد الآن او غدا في الدار وانما جئ بلا هنا

لانه نفى حكم الجنس لانفي نفس الجنس الا ترى انه اذا قلت

لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته

اي الرجل في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت

عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي نظيرة

ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه

على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحسينا للتقابل

ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب

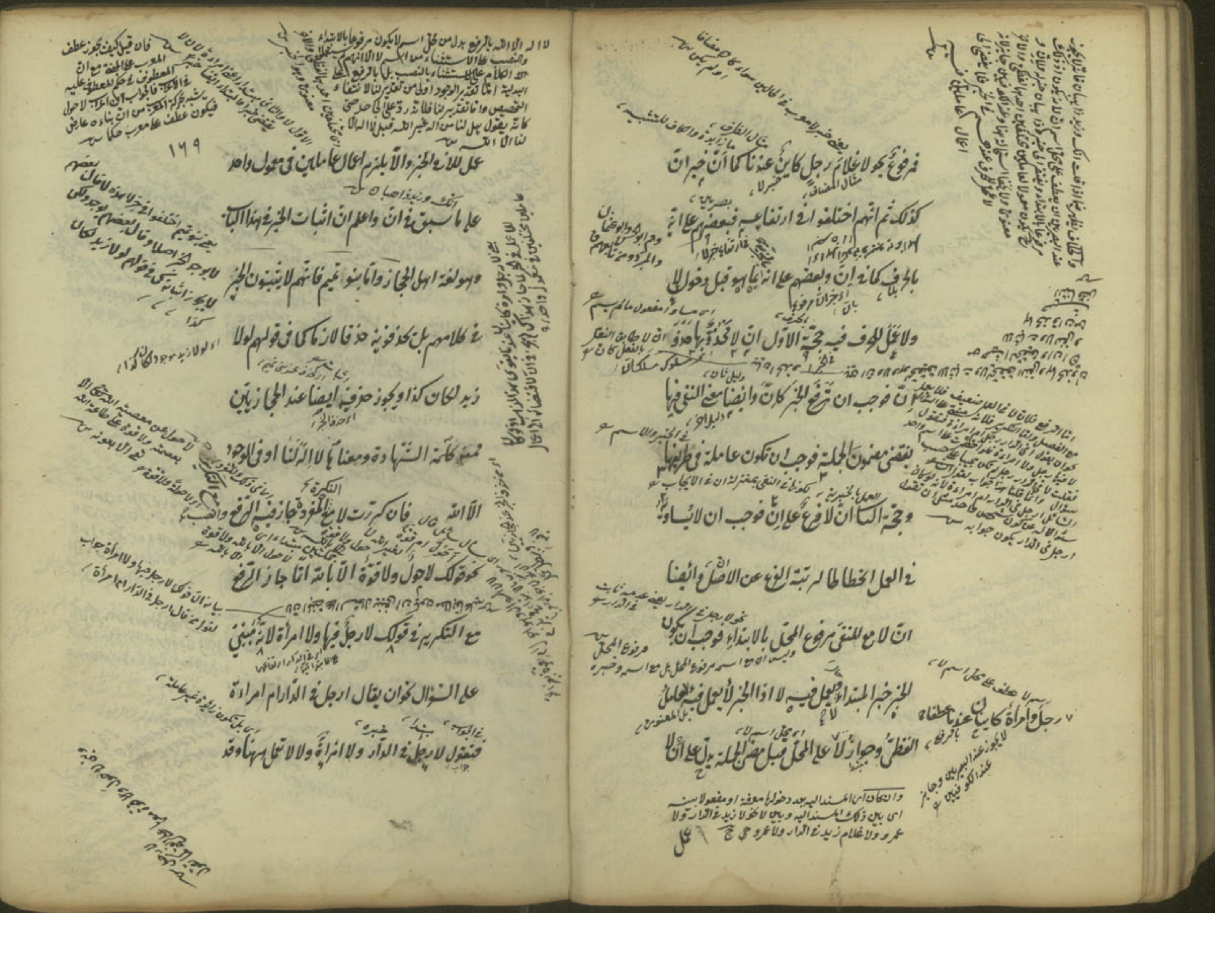
انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح

وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد

وانما جعل معربا في المضاف والمضارع له لان وط

المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه

فلا يفيد



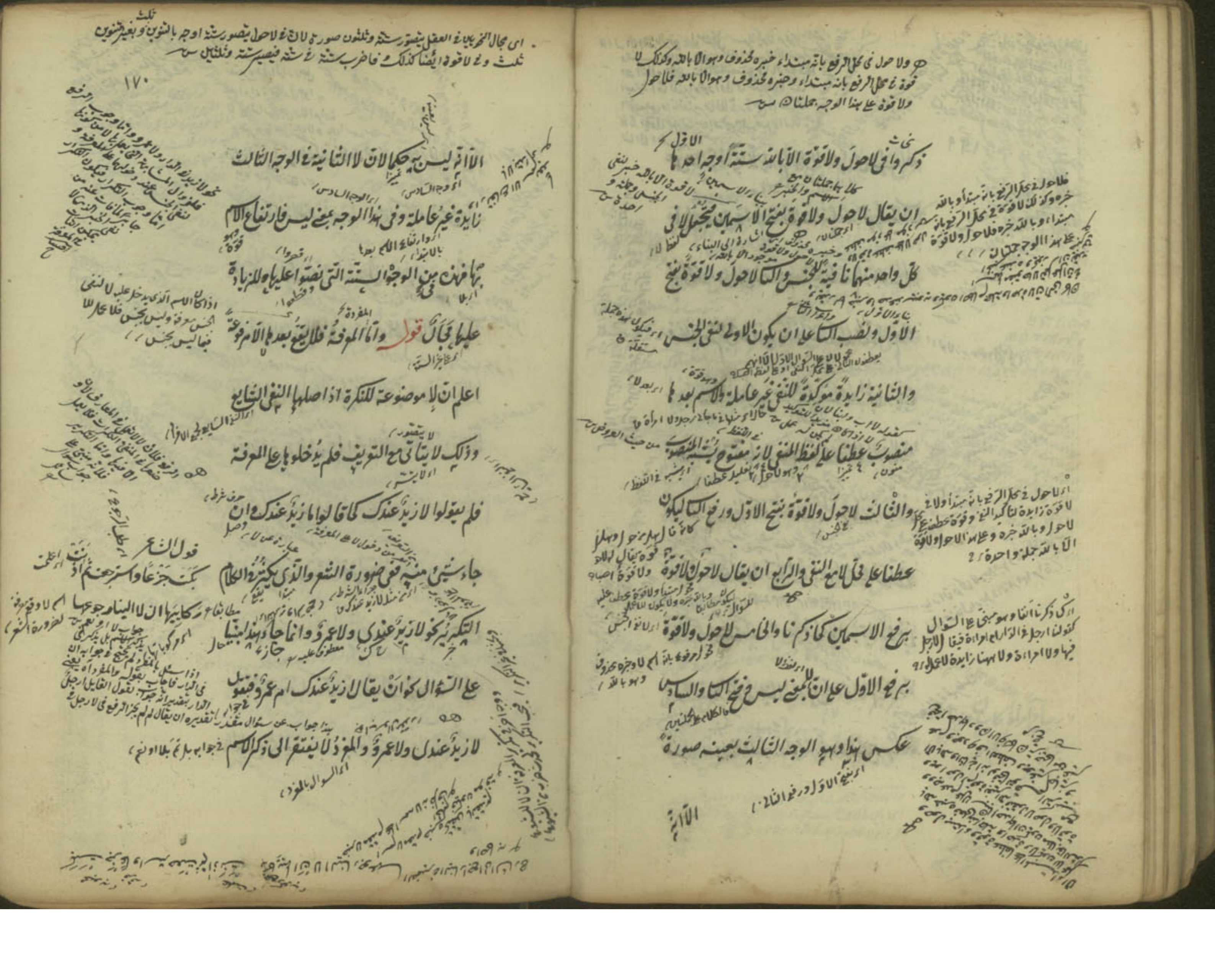
فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما أن خبر إن
كذلك ثم إنهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على أنه
بالحرف كما في إن وبعضهم على أنه بما هو قبل دخول لا
ولا عمل للحرف فيه وحجة الأول أن لا تحذو حذو
إن فوجب أن ترفع الخبر كإن وأيضا في النفي فيها
نقض مضمون الجملة فوجب أن تكون عاملة في طرفيها
وحجة الثاني أن لا فرع على إن فوجب أن لا يساوي
في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الأصل وأيضا
أن لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب أن يكون
الخبر خبر المبتدأ فيعمل فيه لا إذ الخبر لا يعمل فيه العاملان
اللفظي وجواز لا على المحل قبل مضي الجملة يدل على أن لا

وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة او مفعولا بينه
اي بين ذلك المسند اليه وبين لا نحو لا زيد في الدار ولا
عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو

عمل

١٦٩

عمل للا في الخبر وإلا يلزم اجتماع عاملين في معمول واحد
على ما سبق في إن واعلم أن إثبات الخبر في هذا الباب
وهو لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فإنهم لا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه أيضا عند الحجازيين
نحو كلمة الشهادة ومعناها لا إله لنا أو في الوجود
إلا الله فإن كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع والنصب
نحو قولك لا حول ولا قوة إلا بالله إنما جاز الرفع
مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لأنه مبني
على السؤال نحو أن يقال أرجل في الدار أم امرأة
فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل ههنا وقد



ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها

ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين مجعل لا في

كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح

الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية

والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها

منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح بنية المنصوب

والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون

عطفا على محل المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة

برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة

برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس

عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة

الا انه

الا انه ليس بحكم لا الثانية في الوجه الثالث

زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم

بها فهذه الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة

عليها جائز قوله واما المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة

اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشائع

وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة

فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا لا رجل عندك وان

جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام

التكرير نحو لا زيد عندي ولا عمرو وانما جاز هذا بناء

على السؤال كانه يقال ازيد عندك ام عمرو فيقول

لا زيد عندي ولا عمرو والمعرفة لا ينتقل الى ذكر الاسم

قول الشاعر



فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اى لا احد كذلك
وحكم النكرة المنفصل بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة والحروف
العاملة للفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب
المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا
انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا
ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في قولك احب ان تقوم
اى قيامك كما تقول بلغني ان زيدا يقوم في تأويل
بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل
لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن
الخليل ان الحرف الناصبة هي ان فحسب والبواقي لا تنصب

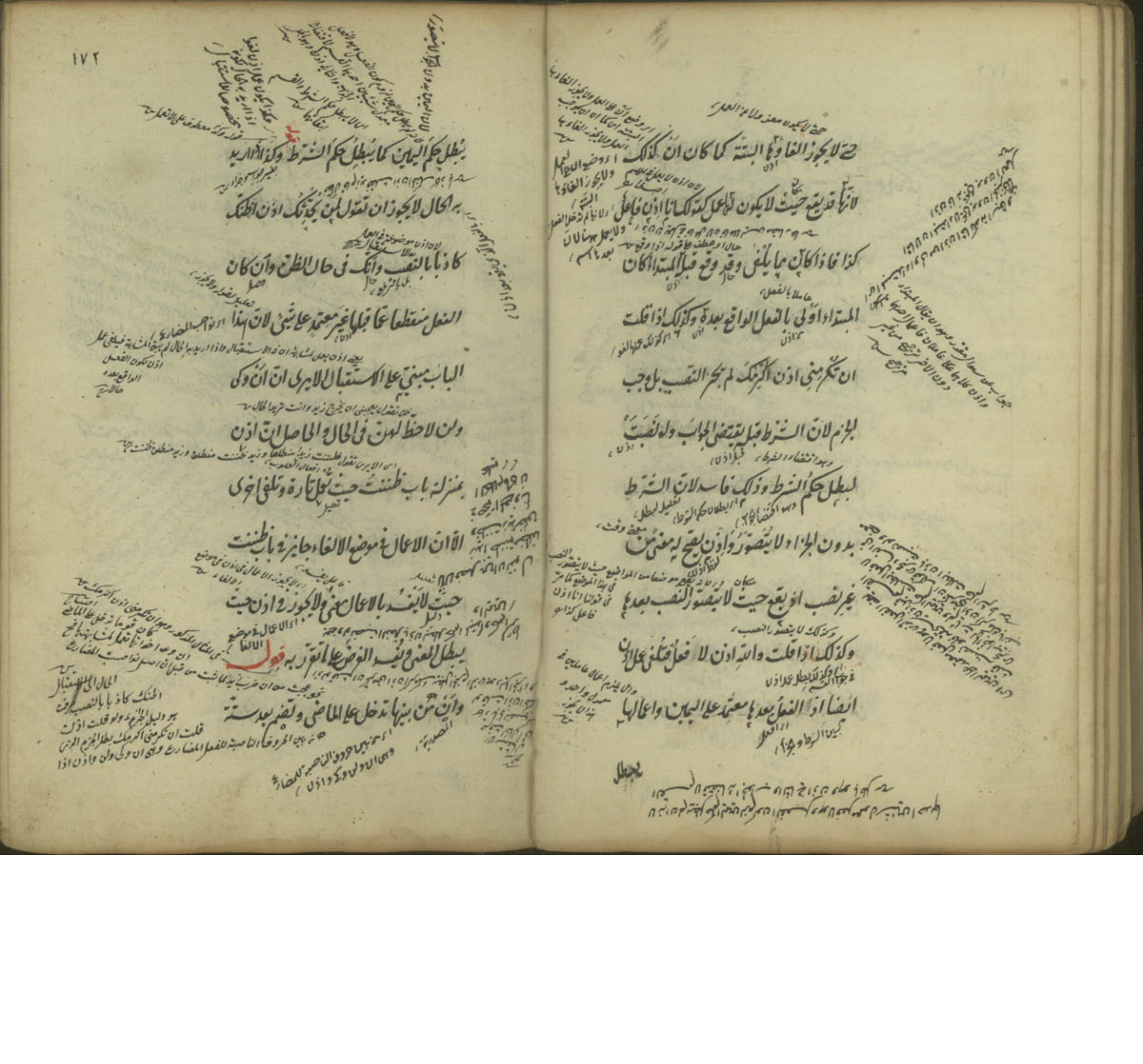
الفعل

الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه
ولن لتأكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت
قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل
اصلها لا ان خففت الهمزة وسقطت الالف لالتقاء
مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه
وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب
اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه
وهذا لا يلزمه لان الحروف قد تتغير احكامها ومعانيها
عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل
معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني
وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا



فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد
التأبيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده
كونن افعل اليوم كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله
وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون
ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها
باضمار أن كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد
قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما
الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر الحروف
لم كلمه وفيه وان كان الثاني كان نصب الفعل
بها نفسها

بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول
اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا ولو كان حرف جر
لما دخله الى قوله والرابع اذن اعلم ان اذن
جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال انا اتيك
فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
اعلم ان اذن لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي
بعدها مستقبلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل
عملها كقولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدأ
الواقع قبلها اعني انا فهو اولى لكونه خبرا عنه فيبطل
عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقعه
الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع على الفعل



حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك
لانها قد يقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل
كذا فاذا كان مما يلغى وقد وقع قبل المبتدا كان
المبتدا اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت
ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب
الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط
بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح ان يعني من
غير نصب او يقع حيث لا يتصور النصب بعدها
وكذلك اذا قلت والله اذن لا فعل فتلغي عمل اذن
ايضا لان الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها
يبطل

يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وكذا اذا اريد
به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان
الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا
الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان ان وكي
ولن لاحظ لهن في الحال والحاصل ان اذن
بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى
الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت
حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث
يبطل المعنى وينقض الغرض على ما تقرر به قوله
وان من بينها تدخل على الماضي وتضم بعدها ستة

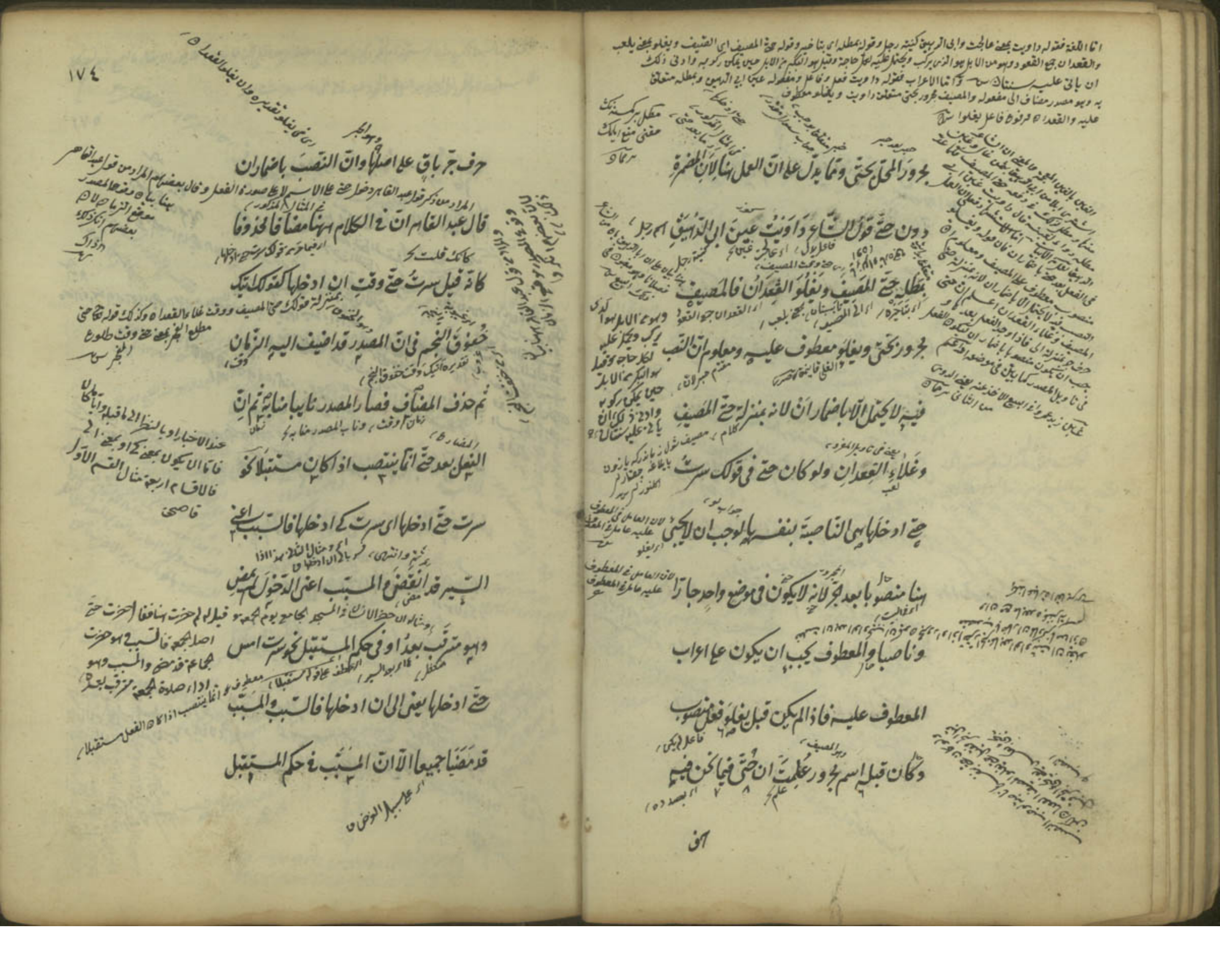


اذن حرف اعلم ان المعروف ان اكثر في الكلام من نعرف
اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك
دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار
والاضمار فان قلت كيف عدّ الدخول على الماضي
من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن
ايضا يدخل الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل
على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين
الشرط المقدر او القسم وجواب ولا تعلق
له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي
في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه

لو كنت من مازن لم تستبح ابلي
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

داخل

داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى فلانه
لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه
قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن و
جواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من
خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي
والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص
ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه
قوله وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى
فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا
باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر



حرف جر باقٍ على اصلها وان النصب باضمار ان

قال عبد القاهر ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا

كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك

خفوق النجم فان المصدر قد اضيف اليه الزمان

ثم حذف المضاف فصار المصدر نائبا منابه ثم ان

الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو

سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فالسبب اعنى

السير قد انقضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض

وهو مترقب بعدُ او فى حكم المستقبل نحو سرت امس

حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب

قد مضيا جميعا الا ان المسبب فى حكم المستقبل

مجرور المحل بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة

دون حتى قول الشاعر واوبت عين ابى الدهيق ام رجل

بمطالها حتى الصيف وتغلو القعدان فالصيف

مجرور بحتى وتغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب

فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى الصيف

وغلاء القعدان ولو كان حتى فى قولك سرت

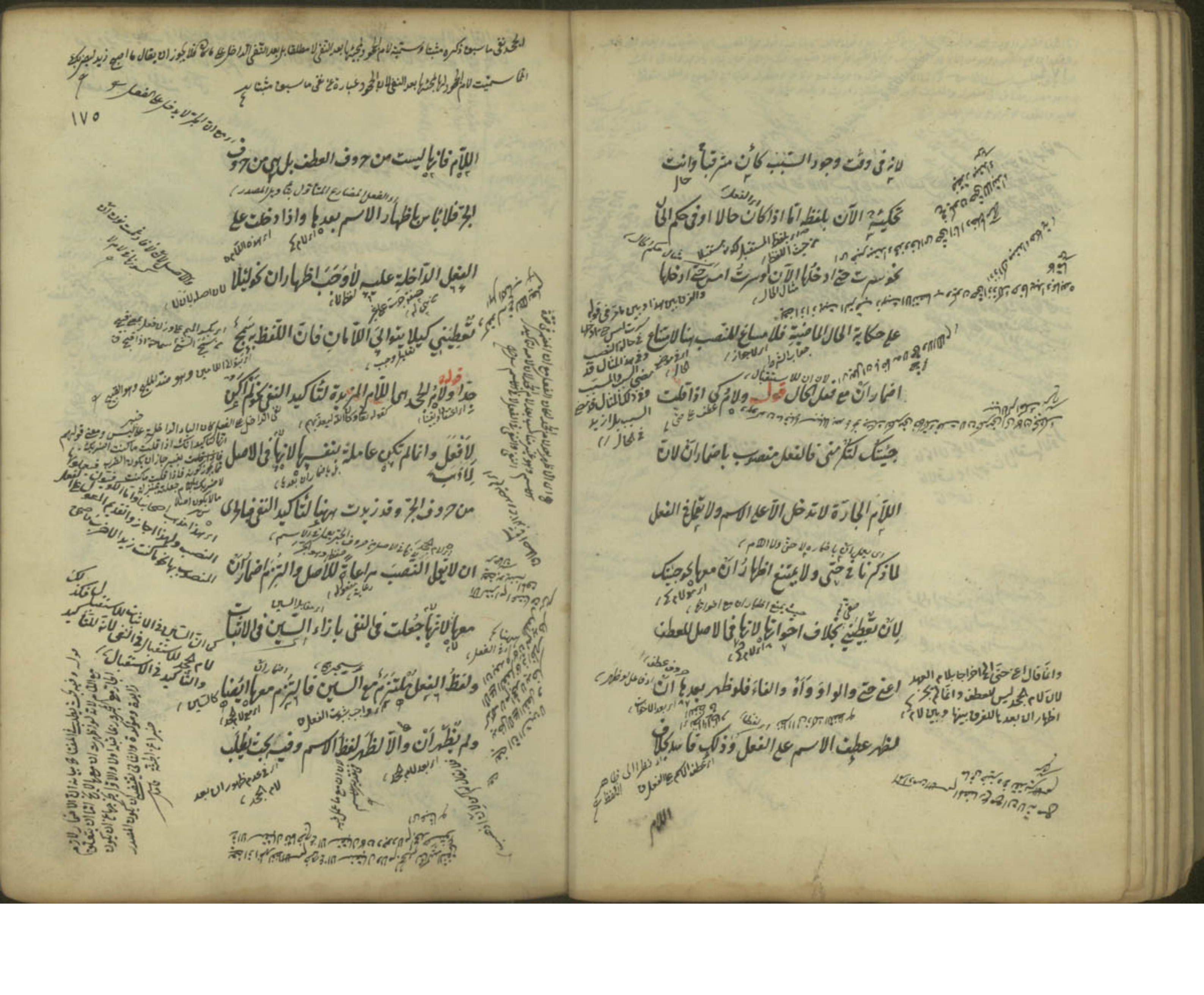
حتى ادخلها هى الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجئ

هنا منصوبا بعد مجرور لانه لا يكون فى موضع واحد جارا

وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب

المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل تغلو فعل منصوب

وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيها لكن فيه

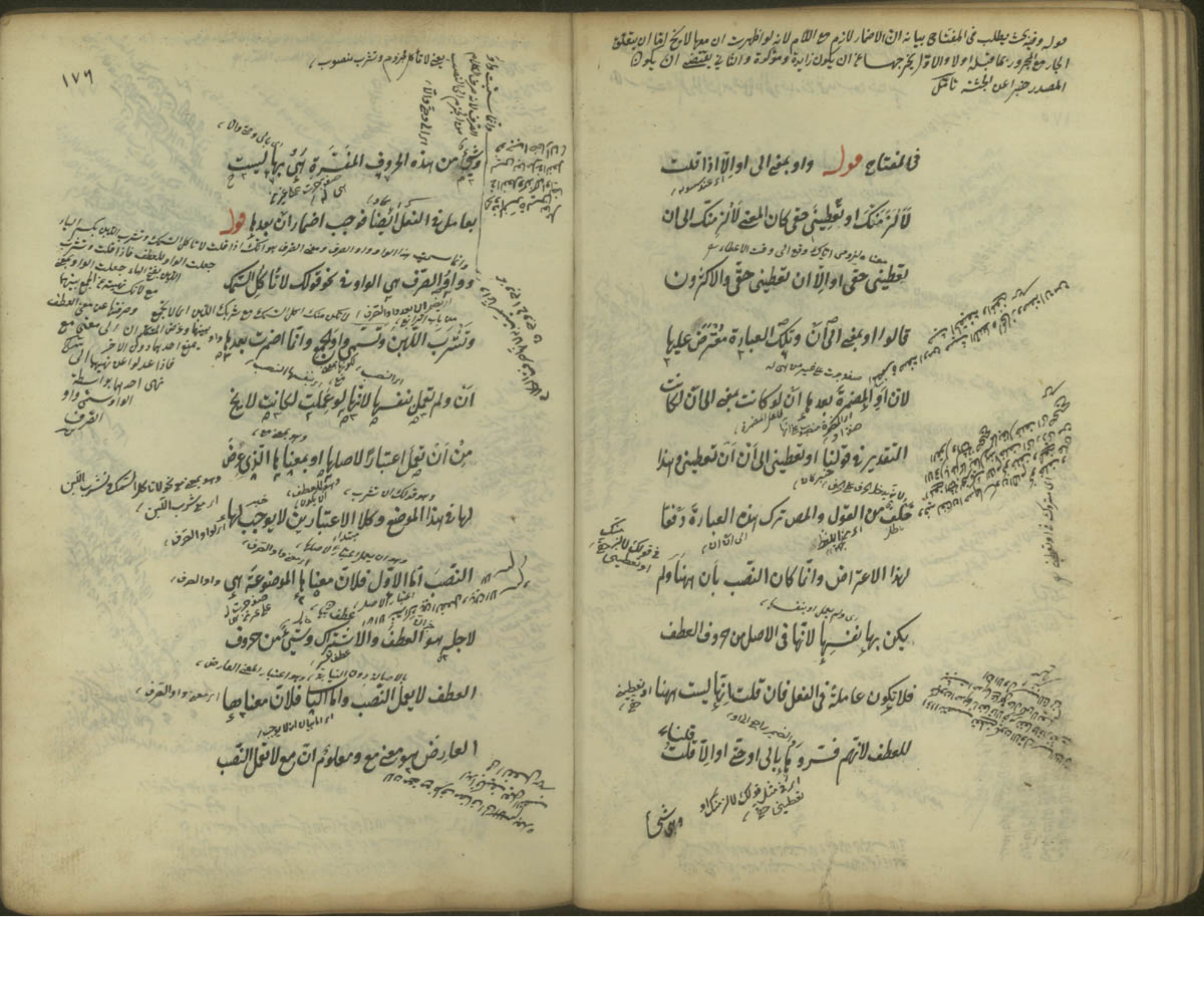


لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت
تحكيه الآن بلفظه اما اذا كان حالا او في حكم الحال
نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت
جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان
اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تجامع الفعل
لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك
لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف
اعني حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان
لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد كلاف

اللام

الجحد نفي ما سبق ذكره مثبتا ... لام الجحد ... بعد النفي الداخل على كان ...
انما سميت لام الجحد لانها تجيء بعد النفي لان الجحد عبارة عن نفي ما سبق مثبتا

اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف
الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على
الفعل الداخلة عليه لاوجب اظهار ان نحو لئلا
تعطيني كيلا يتوالى اللامان فان اللفظ به سمج
جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن
لافعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل لام الجر
من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي فلابد
ان لا يبطل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان
معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا
ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب



قوله وفيه بحث يطلب في المفتاح بيانه ان الاضمار لازم مع اللام لانه لو اظهرت ان معها لا يخ اما ان يتعلق الجار مع المجرور بما قبله او لا والاول يخرجها عن ان يكون زائدة ومؤكدة والثاني يقتضي ان يكون المصدر خبرا عن الجثة تامل

في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت

لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان

تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون

قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها

لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكانت

التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا

خلف من القول والمص ترك هذه العبارة دفعا

لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم

يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف

فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت انها ليست ههنا

للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا

وهي شيء

وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليست

بعاملة في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله

وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها

ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا يخ

من ان تعمل اعتبارا لاصلها او بمعناها الذي عرض

لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها

النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي

لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف

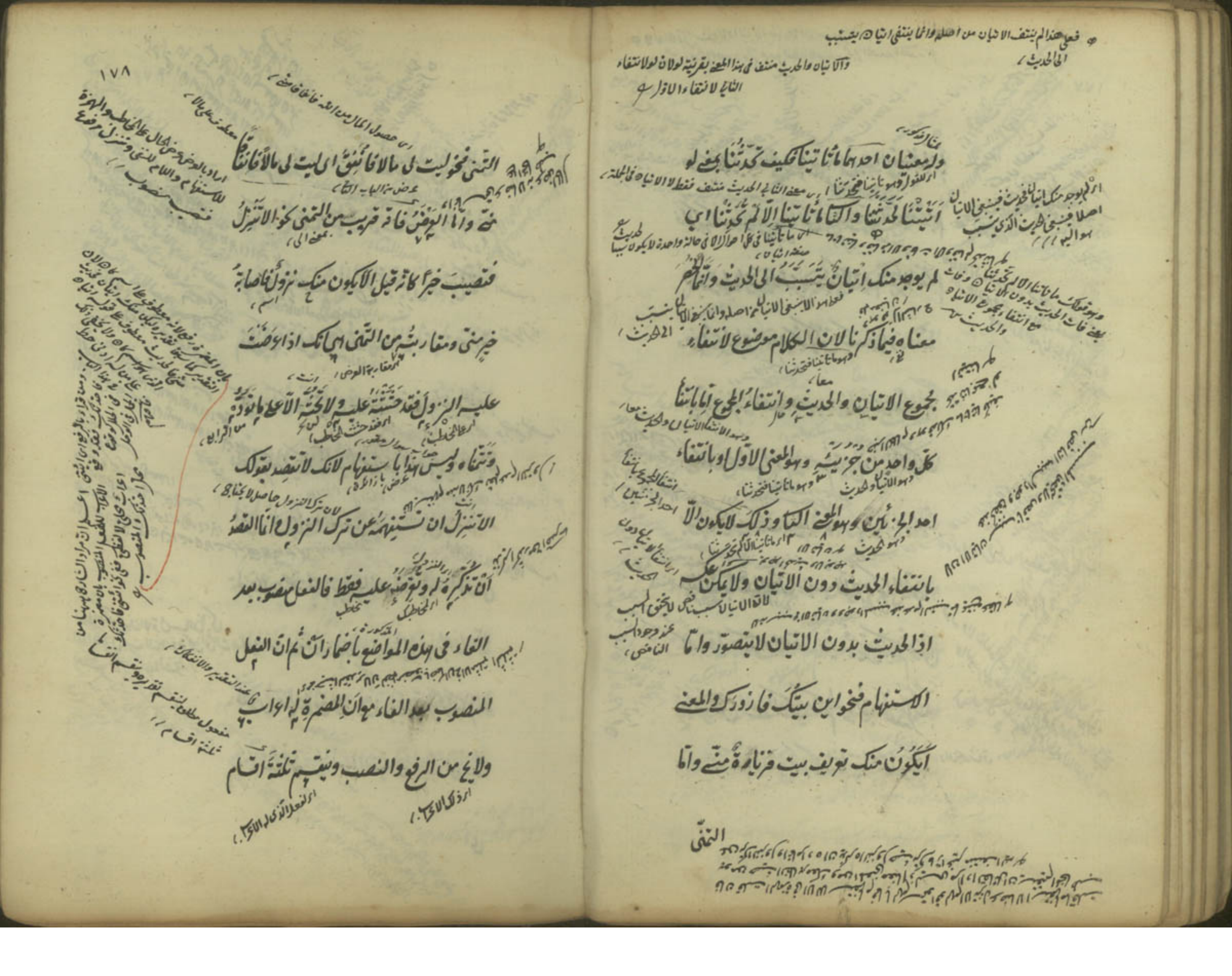
العطف لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها

العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب



في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت
لا تأكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لا تأكل السمك مع شربك اللبن فله ان يأكل
السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس
له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقل لا تأكل السمك
وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن
والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه
مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك قوله والسادس
والفاء في جواب الاشياء الستة نحو زرني لما قالوا
زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه

اذا كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني
فاكرمك مثلا قصدوا الى صيغ يباين ان قصدهم
ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم
زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما
تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء
ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك
بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان
ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي
كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي
فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال
غضب مني واما النفي فكقولك ما تأتينا فتحدثنا

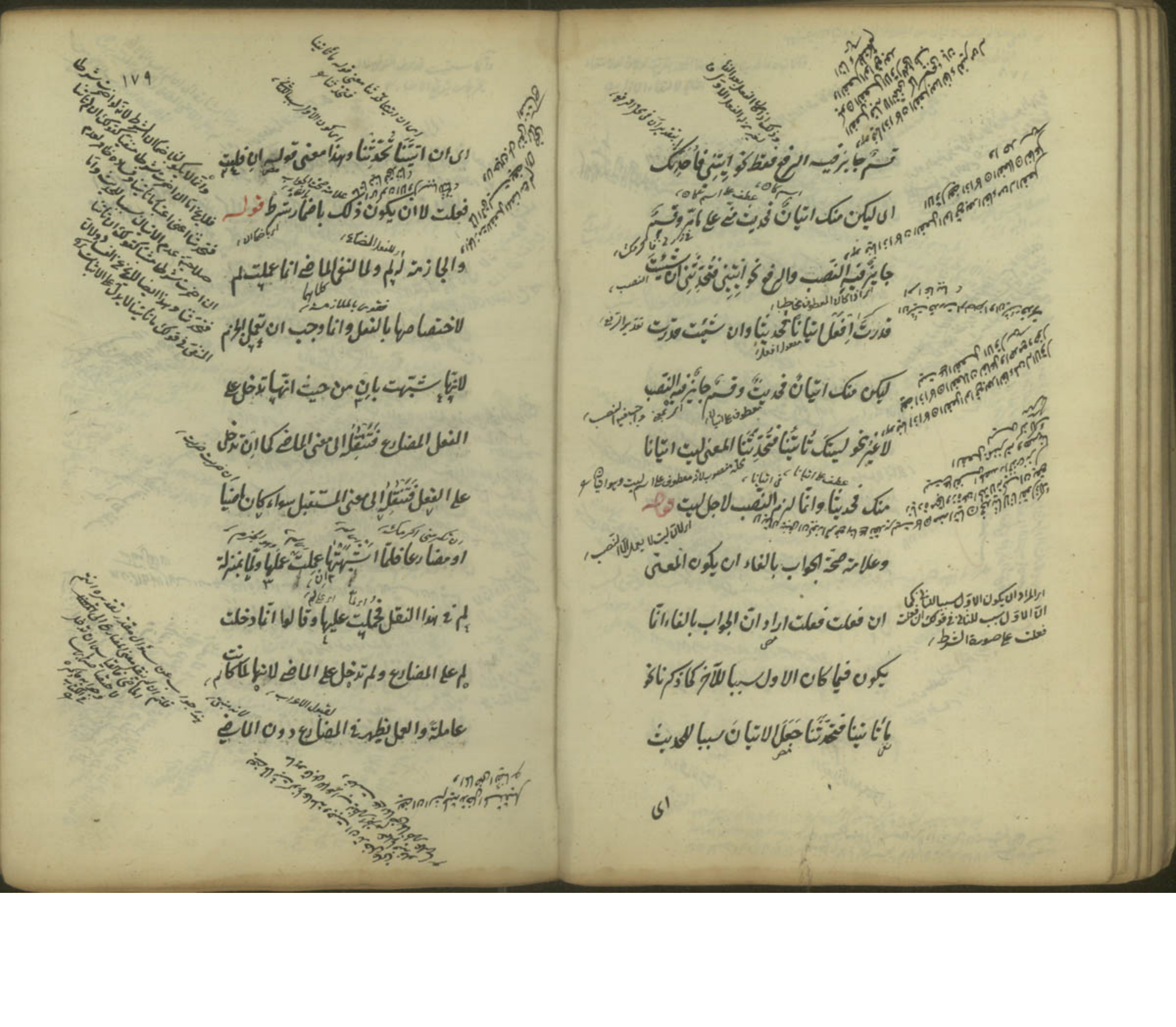


فعلى هذا لم ينتف الاتيان من اصله وانما ينتفي اتيان يتسبب الى الحديث

والاتيان والحديث منتف في هذا المعنى بقرينة لولا انه لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول

وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو
اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي
لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث وانما لم
يحتج معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء
مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء
احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا
بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه
اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى
ايكون منك تعريف بيت فزيارة مني واما
التمني

التمني نحو ليت لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا
منه واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومقاربته من التمني هي انك اذا عرضت
عليه النزول فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تودّه
وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك
الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول انما المقصود
ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد
الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل
المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب
ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام



تم جائز فيه الرفع فقط نحو ايتني فاحدثك

اي ليكن منك اتيان فحديث مني على انه قسم

جائز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني ان شئت

فحديث افعل اتيانا فحدثينا وان شئت فحديث

ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب

لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا

منك فحديثا واتا لزم النصب لاجل ليت قوله

وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما

يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو

ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث

اي

اي ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت

فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط قوله

والجازمة لم ولما النفي الماضي انما عملت لم

لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم

لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على

الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان تدخل

على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا

او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة

لم ثم هذا النقل تحليت عليها وقالوا انما دخلت

لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت

عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي



لزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها على الماضي

كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل

في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل

والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل

الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على

الماضي وقد وجب سقوط الاصل بالدليل

الذي ذكرنا وهو اظهار عملها في الفعل المضارع

فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل

لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل

قوله وفي لما توقع قيل ان لم لنفي فعل ولما لنفي

قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي

وانما سميت قد حرف التوقع لانه
يخبر بها من يتوقع الاخبار

قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب

الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب

وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها

ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها

وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم

اي عقيب ندمه ولو قلته بلما كان المعنى على انه

لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت

لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع

ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان

تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه

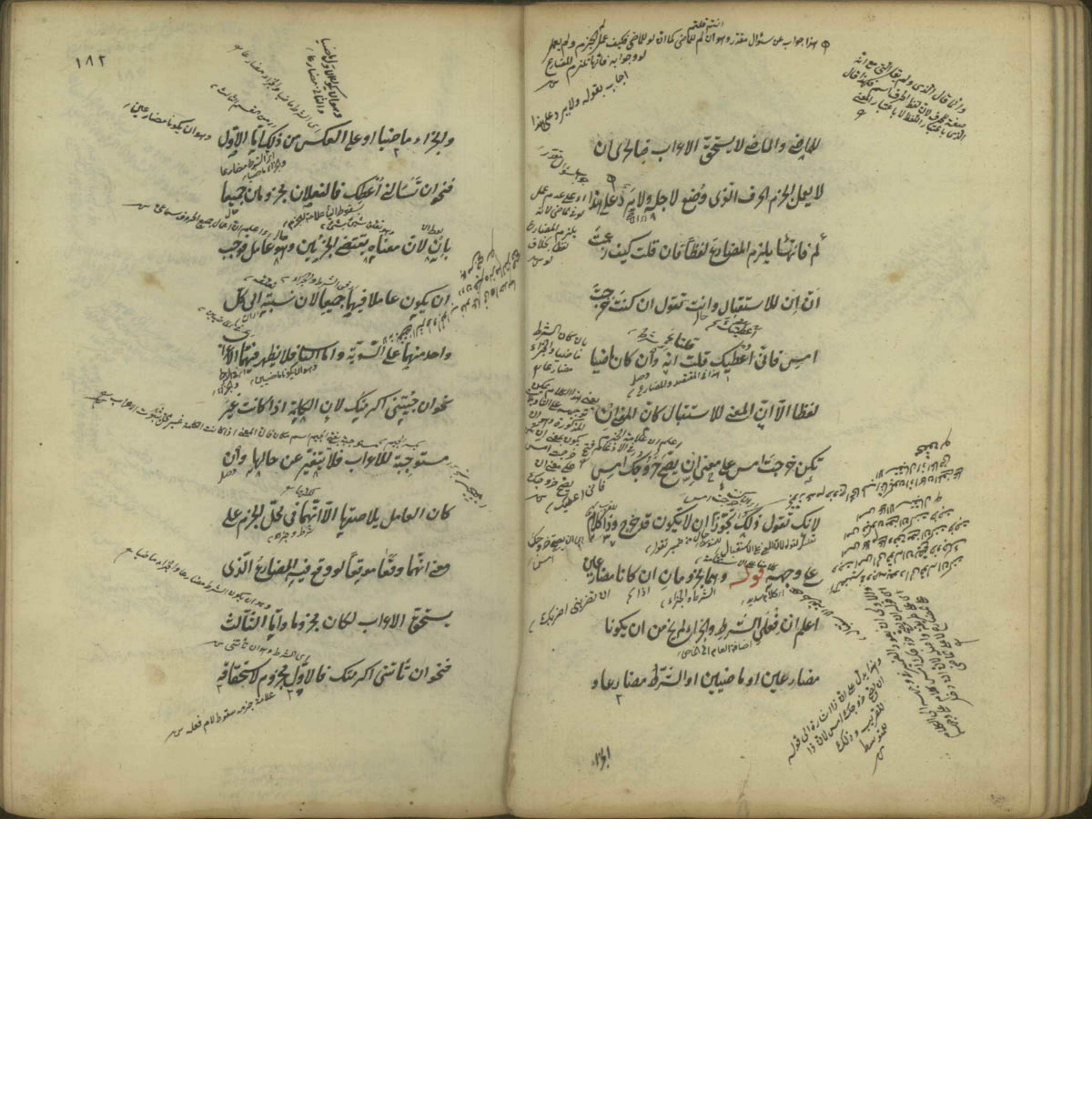
وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على الهجاء



واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام
التوكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب
ولانها لما كانت عاملة على الاختصاص بالفعل اشبهت
اللام الجارة التي تعمل على الاختصاص بالاسم فكسرت
كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله
تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا
فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه
مكسور العين فيسكن اللام هنا كما كانوا قد
سكنوا العين ثمة نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان
اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد
حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت

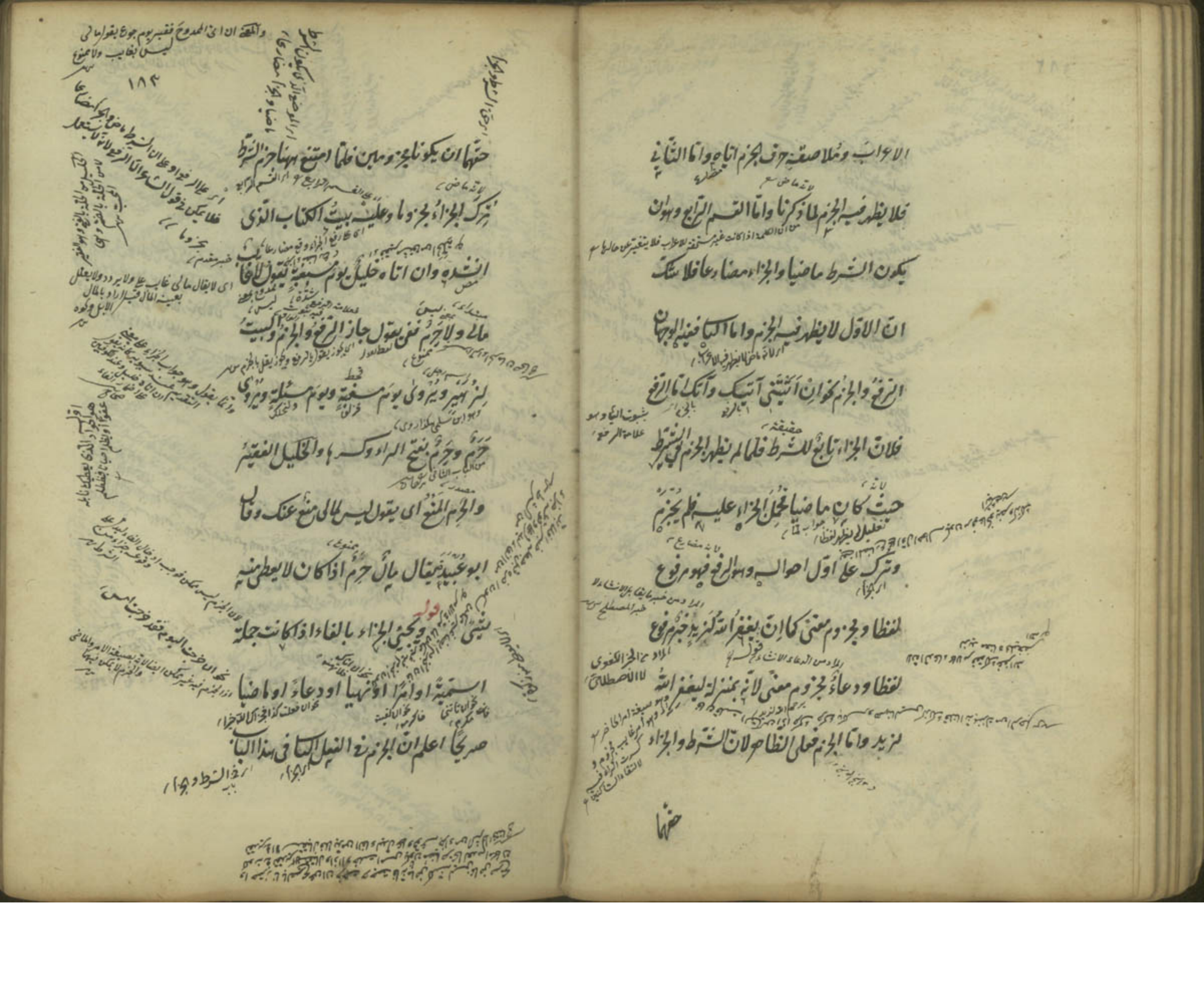
لانه

لانه هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون
للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب زيد
ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب قوله وان
في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي
تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء
وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت
مقتضية للجملتين ووجب ان تكون عاملة
فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه حذف
وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي
وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها لما كانت



للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان
لا يعمل الجزم الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا
لم فانها يلزم المضارع لفظا فان قلت كيف رجعت
ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت
امس فاني اعطيك قلت انه وان كان ماضيا
لفظا الا ان المعنى للاستقبال كان المعنى ان
تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس
لانك تقول ذلك تجويزا ان لا يكون قد خرج وذا كلام
على وجهه قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين
اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا
مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا و

والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا
بان لان معناه يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب
ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل
واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاثر
نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير
مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان
كان العامل يلاصقها الا انهما في محل الجزم على
معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي
يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث
فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لالتحاقه



الاعراب ولملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني
فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان
يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك
ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان
الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك وآتك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا فحمل الجزاء عليه فلم يجزم
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع
لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع
لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله
لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء

منها

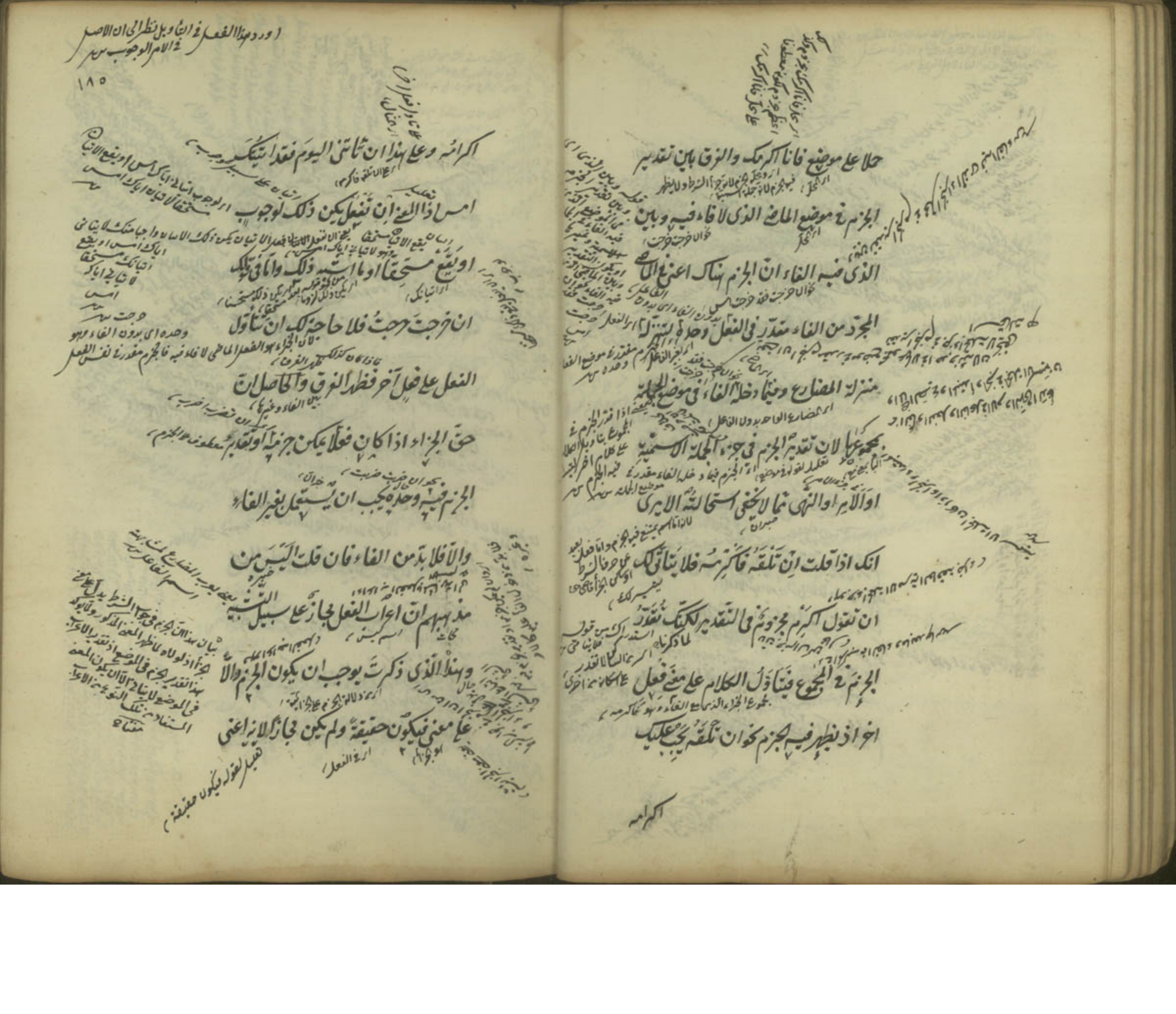
منها ان يكون الجزء ومابين فلما امتنع ههنا جزم الشرط
ترك الجزاء بحاله وما عليه بيت الكتاب الذي
انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم فمن يقول جاز الرفع والجزم والبيت
لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة ويروى
حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير
والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك وقال
ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه
شيء ويجيء الجزاء بالفاء اذا كانت جملة
اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب



يدل على كونه جزاء فعلى موضع لا يقدر فيه على
الجزم فتدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء
الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان
تاتيني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم
جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء
فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم
نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا عن تقدير
الجزم اذ الجملة الاسمية ممتنع فيها الجزم فالحاصل
ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم
فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر

لان

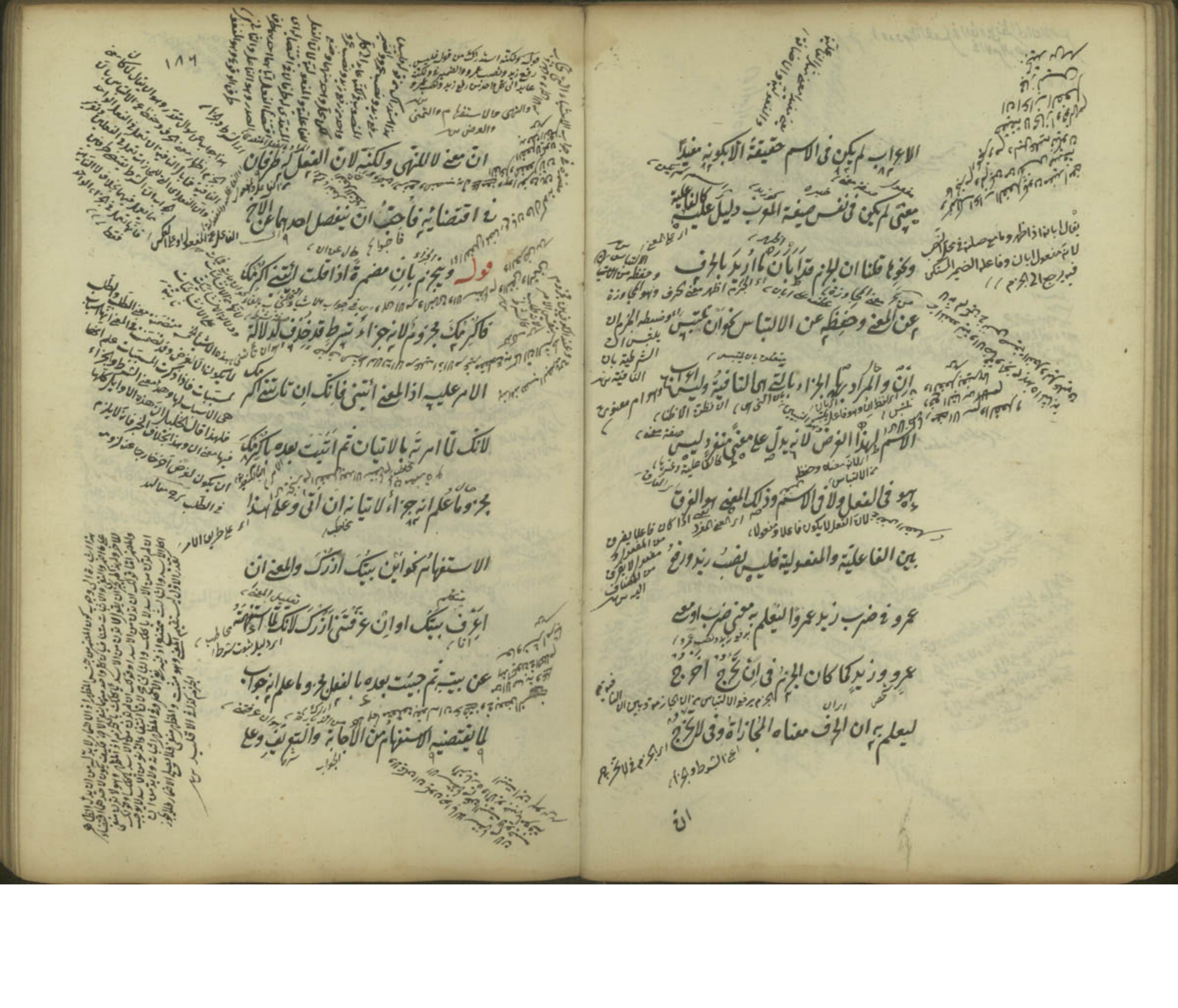
لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف
او مجزوم والساكن لا يقدر على اسكانه مرة
اخرى وكذا النهي والدعاء وكذا الماضي لانه
لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان
ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت
واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس
فقد صرحت بالمضي ولا يبقى لتاويل المستقبل
فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم
دخلها الفاء كما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها
واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من قولك
ان تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم



حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير
الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين
الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي
المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده فيتنزل
منزلة المضارع ومنها دخلت الفاء في موضع الجملة
بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية
او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى
انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقدر
الجزم في المجموع فيتناول الكلام على معنى فعل
اخر اذ يظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك

اكرامه

اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك
امس اذا المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب
او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك وانا في قولك
ان خرجت خرجت فلا حاجة بك ان تتأول
الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان
حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير
الجزم فيه وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء
والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من
مذهبهم ان اعراب الفعل جاز على سبيل التشبيه
وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم والا
على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانا نعني



الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا بكونه مفيدا
معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية
ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان عما اريد بالحرف
عن المعنى وحفظه عن الالتباس نحو ان يلتبس
ان والمراد بها الجزائية بالتي هي النافية وليس في
الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى منفرد وليس
هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق
بين الفاعلية والمفعولية فليس نصب زيد ورفع
عمرو في ضرب زيد عمروا الفعل به معنى ضرب او معنى
عمرو وزيد كما كان الجزم في ان تخرج اخرج
ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج

ان

ان معنى لا للنهي ولكنه لان الفعل له طرفان
في اقتضائه فاحتيج ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله ويجزم بان مضمرة اذا دخلت ائتني اكرمك
فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة
الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك
لانك لما امرته بالاتيان ثم اثبت بعده باكرمك
مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى وعلى هذا
الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان
اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته
عن بيته ثم جئت بعده بالفعل مجزوما علم انه جواب
لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى



هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته
عن الفعل واثبت بعده بالفعل كان المعنى ان
لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك
وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم
كان المعنى في لا لا تدن عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
لا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات
قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك
اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا
تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتأتى ان تقدر
فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل
عليه وللقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار

في

في النفي ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا
لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى
ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال
علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي للمنافاة لان
النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة
له على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون
وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها
تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى
هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو
الا تنزل تصب خيرا لك لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول

فان قلت أليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل

فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل

عليه ان لو كان الكلام نفيا والوصل لا يكون

نفيا بل يكون استفهاما على سبيل التوقع والرجا

للنزول ثم الحق من الواجب ان تعلم ان المضارع

الواقع في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء

فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه

كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا

وارثا او حالا عنه كقوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون

اي لاعبين او قطعا واستئنافا كقولك لا تذهب

به تغلب عليه اي انت تغلب عليه **قوله** ومن الساعة

اسماء

اسماء تجزم الفعل المضارع على معنى ان وهي تسعة

اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لغرض

من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من

تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب

زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمروا اضرب عمروا

وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره

ولا يقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشتمل الجميع

وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب

فدل ذلك على كل انسان فلهذا الحكم باسميته وبني

لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية

فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تأويل اي

انسان تضرب اضربه او اذا قلت من يكرمني اكرمه

كان محله مرفوعا بالابتداء عندنا وبل اي انسان

يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر من الجملة الجزائية

وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان

يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر

هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني

اكرمه ومهما اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو

اصنع اذا المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما

مبهم يقع على كل شي فلما قصد الشياع اي به جعل

نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب

بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخوك كان مرفوع

المحل

المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع

الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان

يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا

عن العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي

تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى انسان ما ان يأتيني

اكرمه وايهم ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب

اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين

فمتى من الظروف الزمانية واين من الظروف

المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان متى منصوبا

على الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان

لاستغراق الامكنة وتجيئها ما المزيدة فتزيدها

انهما لما نحو متى ما تخرج اخرج وانما تكن اكن وعلى هذا

انى وهي بمعنى كيف الا انها تجازى بها دون كيف

نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال اى احوال

فيها تكن اكن وانها لبث بظرف كما ان كيف كذلك

وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان

احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثانية

زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى

هاءا تجنبا للفظ والثاني ان يكون مه واقعا حال

قبل ماء الشرطية بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة

وعلى هذا حيثما واذ ما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما

لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتها الاضافة

والاضافة ينافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام

والاضافة منافية لها فاذا كفتا بما صلحتا بمعنى المجازاة

قوله واى يكون واحدا من اثنين وضع اى على

ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اضيف

الى المعرفة لم تضف الا الى اثنين فصاعدا ولكون

النكرة شايعة اضيفت اليها واحدا كانت او اثنين

او جماعة قوله ويدل على اسميتها الخ قد

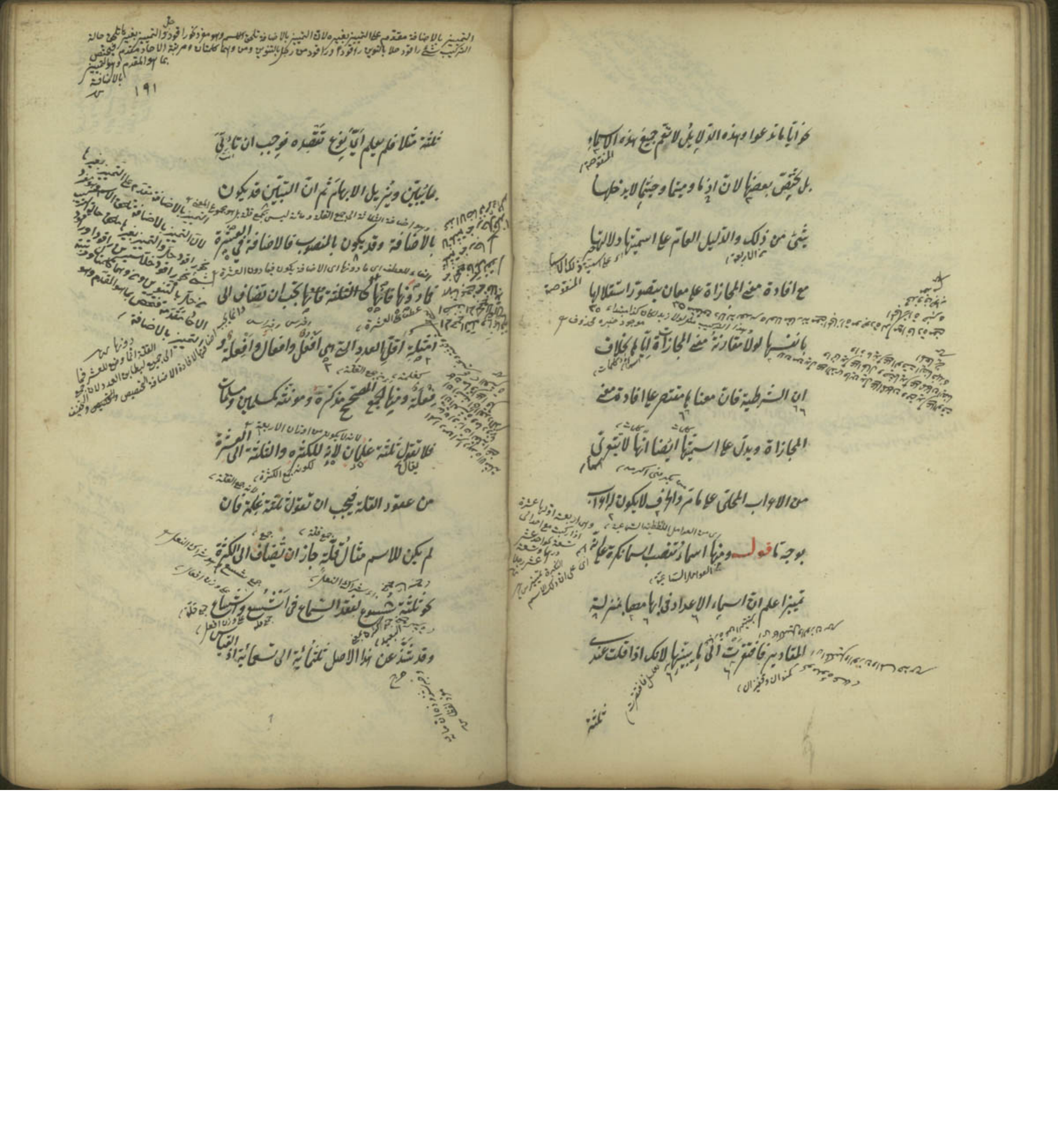
استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء

اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتنى اكرمه و

الاضمار المختص بالاسماء او بدخول حرف الجر عليها

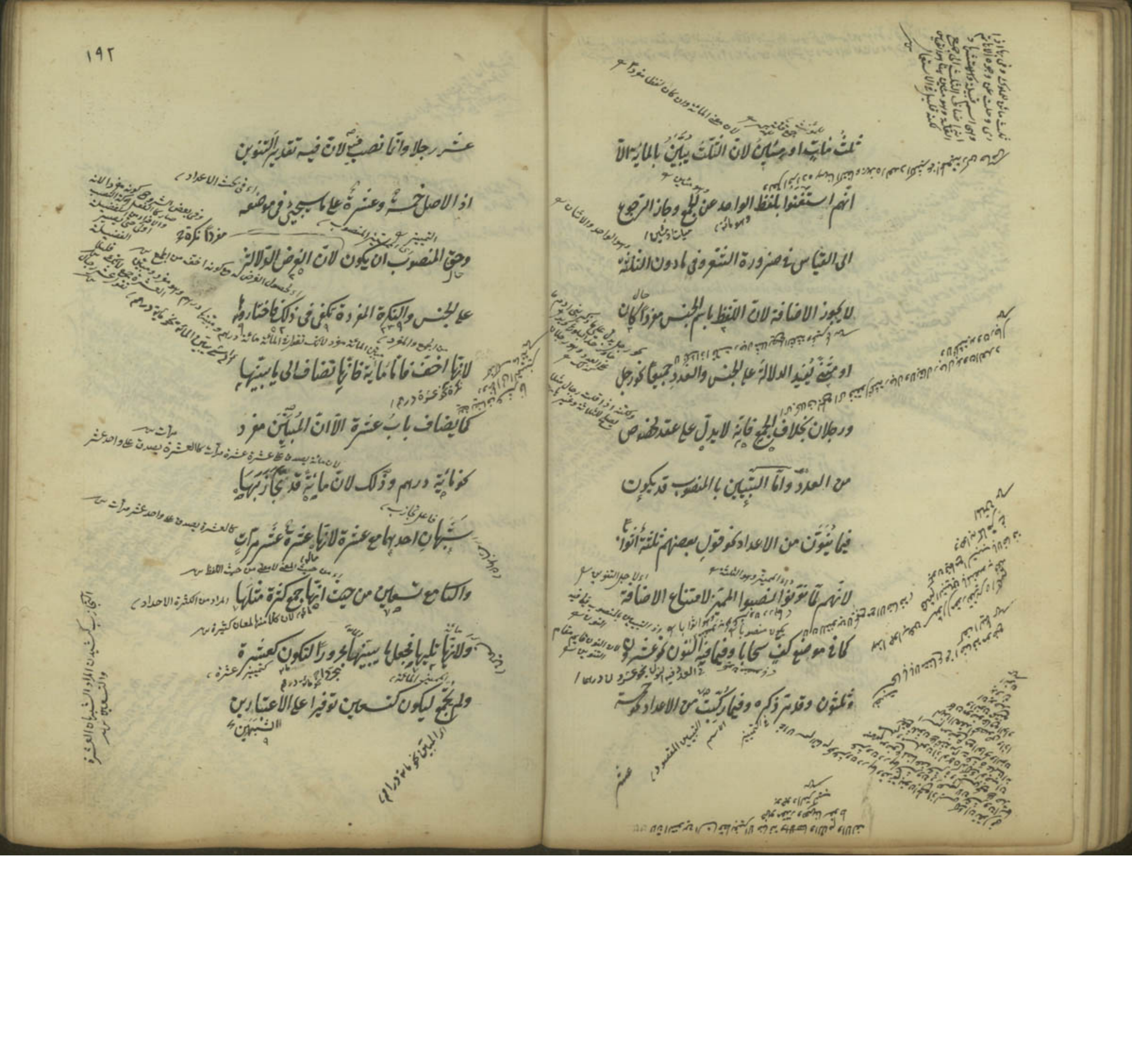
نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين

على اسمية اسماء المتقدمة كمن وما واين ومتى اذا ومهما واين وحيثما واذما



نحو آباء ما ندعوا وهذه الدوالي بل لا تعم جميع هذه الآحاد
بل تختص بعضها لان اذ ما وحيثما واينما لا يدخلها
شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها
مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها
بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى
المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتعرى
من الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب
بوجه ما **قوله** ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه
تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهام معناها بمنزلة
المقادير فاحتاجت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة

ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصده فوجب ان تاتي
بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة
وما دونها فاما في الثلثة فما بعدها يجب ان تضاف الى
امثلة القلة للعدد التي هي افعل وافعال وافعلة و
فعلة ومنها الجمع الصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان
لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان تضاف الى الكثرة
نحو ثلثة شسوع لفقد الشاع في اشسع واشساع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس



ثلث مائة او ثلثمائة لان الثلث بيان بالمائة الا
انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفي ما دون الثلثة
لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس مفردا كان
او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا كرجل
ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون
فيما ينون من الاعداد كقول بعضهم ثلثة اثوابا
لانهم لما نونوا انصبوا المميز لامتناع الاضافة
كانه موضع كف سحابا وفيما فيه النون كعشرين
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد كخمسة

عشر رجلا واما نصب فيه لان فيه تقدير التنوين
اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سبق في موضعه
وحق المنصوب ان يكون لان الغرض الدلالة
على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك كما اختاره
لانها اخف فاما مائة فانها تضاف الى ما يبينها
كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد
كمائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها
شيئان احدهما عشرة لانها عشرة عشر مرات
والثاني تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها
ولانها تليها فجعلها بينهما بحر ولا تكون كعشرة
ولم تجمع ليكون كتسعين توفرا على الاعتبارين



خفيها ثم قالوا اثلثا درهم فاضافوا اثنا الى المفرد
ولم يمتنع الاضافة حملا على المفرد وعلى هذا حكم الالف
واما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية
لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على
التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر
رجلا الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد
معلوم غير متجاوز الى غيرها فالاولى ان تعد من
السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون
ايضا من السماعية بعين ما ذكر ثم فقد عد لها
في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من
جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع

من

من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فصح
تعديده من جملة القياسية صحيحا واما ان احد
انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص
فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة
بعد اذ يمكن للقائل ان يقول ان الاعداد المركبة
داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع عن الاضافة
فبالحري ان يعد من القياسية كالذي فيه
نون الجمع قوله والثاني كم في الاستفهام عن
العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد
وهي للكثرة ويستعمل على وجهين في الاستفهام
والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز

بالجر بالجرى اعشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك

ام تملكون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم

يستحق التنوين وهو قد سقط للبناء واما الخبرية

فانها يبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم

رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافتها

الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة

درهم واما الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة

اشبهت باب عشرة واختصوا التبيان بالنكرة

المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما

والجر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة

رب فيجر ما بعدها حملا على رب وجر با على تمييز

في حمل

في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية

حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما ينفصل بينها

وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان

الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير

وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف

وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون

لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في

جميع المواقع مبتداءة ومفعولة ومضافا اليه نحو كم رجل

او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال

عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين

وزرق كم رجل او رجلا انطلقت ولا يقع فاعله

الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى
الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا
المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في لزوم الصدر ولانها
لما كانت تقابل رب ورب صدر الكلام فكذلك
لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز
عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كاين
كاين كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت
في معنى كم الخبرية نحو كاين رجلا وانما نصب مميزها
لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة
وفيها خمس لغات كاي بوزن كعي وكائن وكاء

بوزن

بوزن كاعن وكاء بوزن كاع وكيء بوزن
كيع وكأ بوزن كع واكثر ما يستعمل مع من وكذلك
كم الخبرية قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد وهي مركبة
من كاف التشبيه وذا الذي في قولك هذا الا انهما
لما ركبتا بتغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه
كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى
فيه المذكر والانثى لا يقال في كذا وكذه كما يقال في هذا
هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم
مضاف فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما فكانه قيل
كالعدد درهما وانما قصد ان يبين لكونها عبارة
عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك

قلت عدة نادرها ومن السماعية العاملة
في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها
رويدا اي آخ اعلم ان هذه الاسماء قد تؤتى بها
لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع
الافعال ويسندون بها مسدها ولنوع من المبالغة
والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما ستأتي تحاذا
قلت رويد فانه اقيم مقام امهل واستوى فيه
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون
اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا او غير
متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص

هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود
هنا ذكر العامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه
الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب
فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا
انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي
به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير والتصغير دليلا على
انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما كان فعل الامر
مبنيا وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا
بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى
ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد
زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر

نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو سار رويدا
اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف
مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذاك
وانجاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهي اسم
مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم لدع
نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف
الى المفعول نحو بله زيدا اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا
تركا ومنها ونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم
وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضاف في
الاصل وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظرف
تنوب مناب الافعال وتغني غناءها فجعلت هنا
لها

لها اسماء للافعال على هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد
نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه حركات الثلاث
وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان
زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها ما توكيدا
نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان
ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان
فاعل شتان شيئا واحدا وهي تقتضي شيئين
ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين و
هو اسم منصوب لازمة للظرفية ولم يكن شتان
عاملا وهو من العوامل ولم يستبعده بعضهم عن

القياس لكون ما بهما حالى للواحد والكثير ومنها

سرعان وهو اسم سرع وقد جاء فى المثل نحو سرعان

ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصاب اهالة على

التميز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل

اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ يتمنا

فرأى رعامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال الأمة

قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها

مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشى قبل وقته قوله

وفى هذه الثلثة مبالغة ليست فى مسمياتها اراد

هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان

نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست

في بعد

فى بعد وهى ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد

لان يعلم ~~المتكلم~~ المخاطب مكان ذلك الشى فحسب

بل يظهر اعتقاده فيه استبعاده له فكانه بمنزلة

ان يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى

هذا شتان وسرعان ومن السماعية انواع

اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم

ان هذه العوامل داخلة فى المبتدا والخبر كظننت

واخواته الا انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط

كان فيكون ما بقى مبتدا وخبرا نحو زيد اخوك ولا

ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك

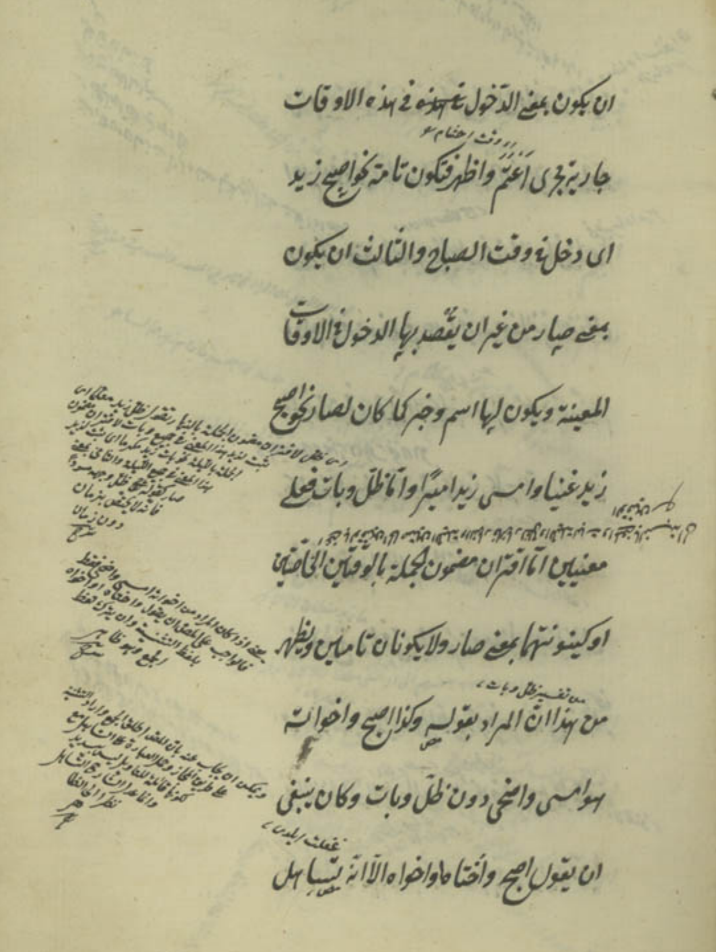
ليس بلازم بل لو سكت على ما ورائه كان كلاما

سديدًا ولو تسكت على مرفوع كان لم يكن كلامًا
كما اذا لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه
الافعال المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال
المتعدية في اقتضاء معانيها بشيئين وانما سميت
ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل
على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان
بمنزلة قام زيد في انه تدل على قيام في ما مضى فاذا سلبت
الدلالة على الحدث عوضت الخبر ليكون مع خبره
في قوة الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم بان معنى صار
الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا و
الطين

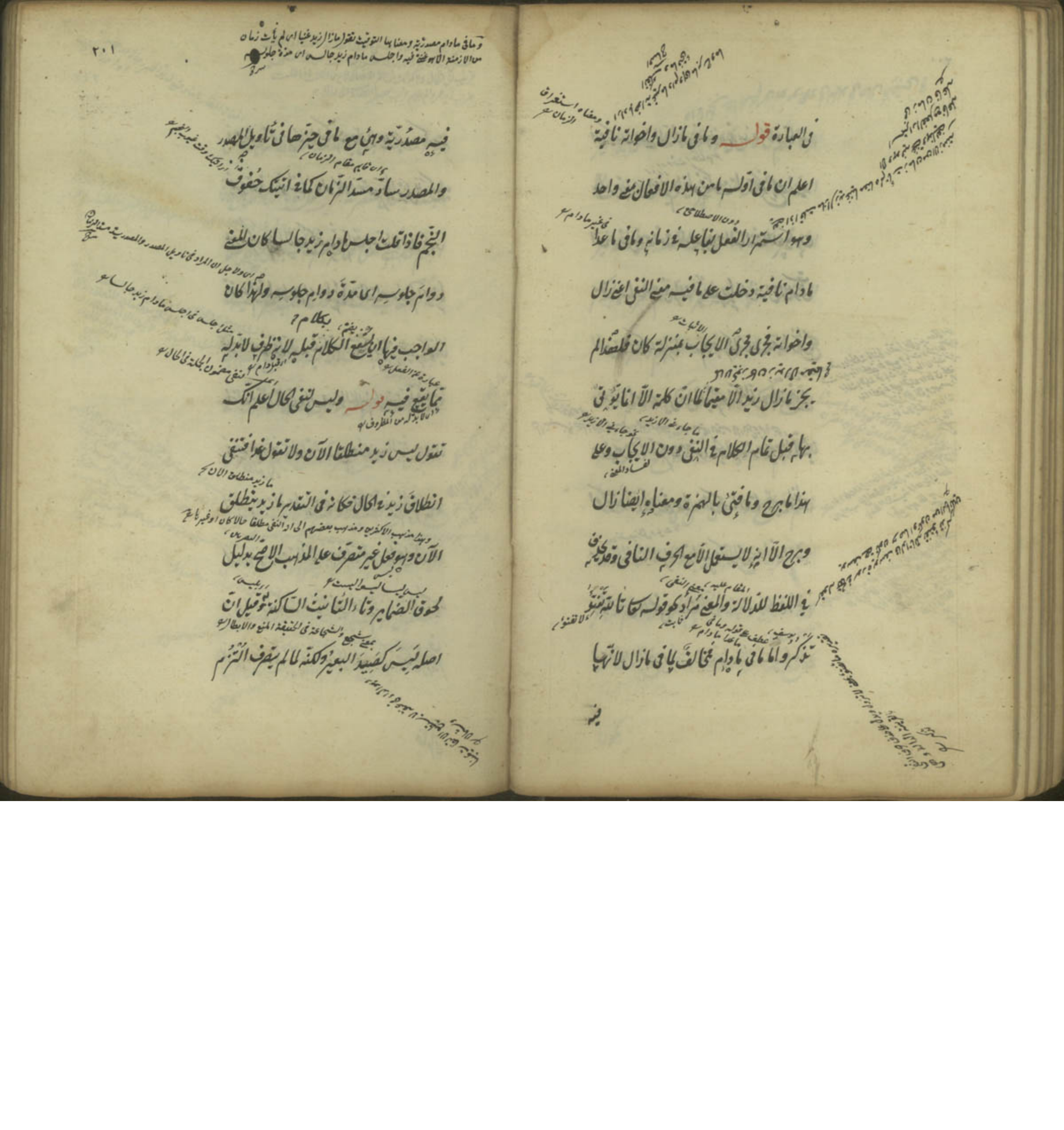
والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر
في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى واما كان فانه يدل على زمان الماضي من
غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي
في هذا المعنى تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم
ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة
كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر
فلا يحتاج الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد
صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تجب

من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير
الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت
خير وكان هذه هي الناقصة بعينها الا ان ضمير
الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر
وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتعريف
والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من
افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته
اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة معان احدها
ان تقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي
هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان

يكون



ان يكون بمعنى الدخول فيها اي في هذه الاوقات
جاريا مجرى اغتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد
اي دخل في وقت الصباح والثالث ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح
زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فجعلي
معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين اللذين اختصا
او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين ويظهر
من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته
هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي
ان يقول اصبح واختاها واخواته الا انه تساهل



في العبارة قوله وما في مازال واخواته نافية
اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال معنى واحد
وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما في ما عدا
مادام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال
واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم
يجز مازال زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى
بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى
هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال
وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف
في اللفظ للدلالة والمعنى مراد كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر واما ما في مادام فمخالفة لما في مازال لانها

فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيتك خفوق
النجم فاذا قلت اجلس مادام زيد جالسا كان المعنى
دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان
الواجب فيها ان لا يتقدم الكلام قبله لانه ظرف لا بدله
مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك
تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي
انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما زيد بمنطلق
الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الاصح بدليل
لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بتوجيه ان
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم

في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه

غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب

او تحرك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز

تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا

الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما

مازال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما

في حيزها واختلفوا في ليس ومذهب المتقدمين من

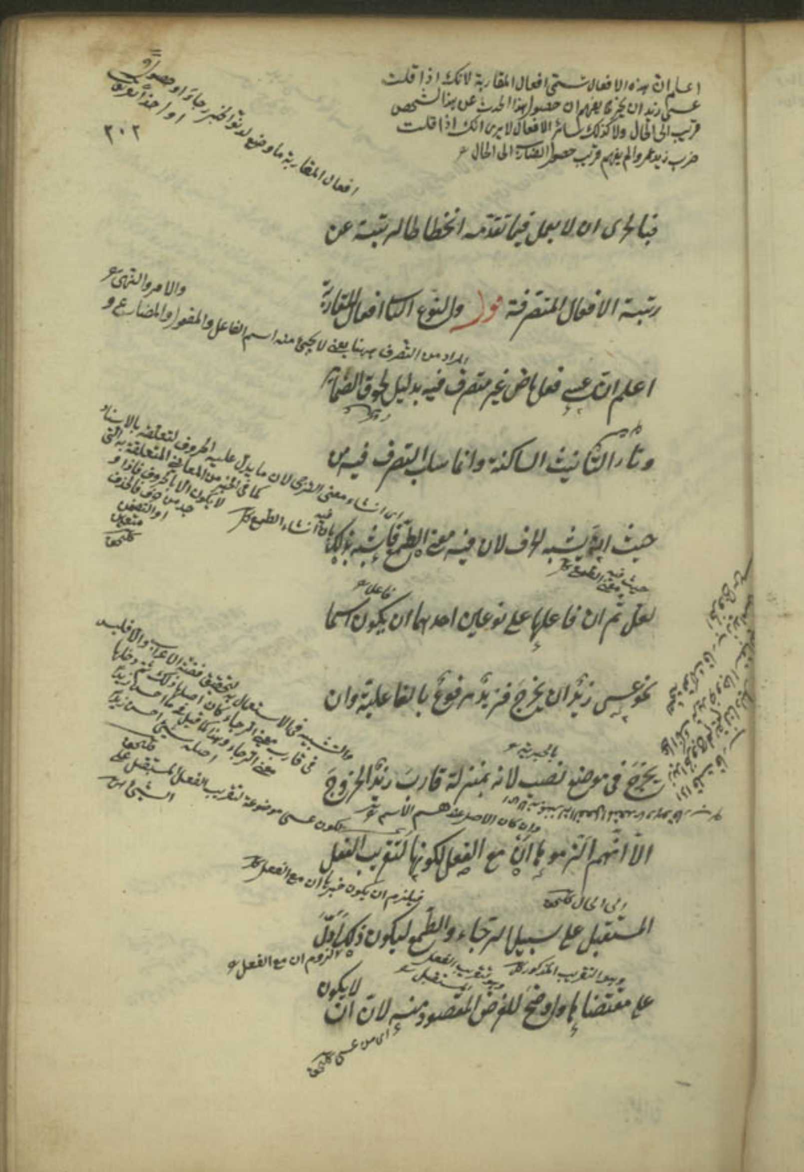
البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه

ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما

وهو اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس

زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف

فبالحرى



اعلم ان هذه الافعال تسمى افعال المقاربة لانك اذا قلت عسى زيد ان يخرج يفهم ان حصول هذا الحدث عن هذا الشخص قريب الى الحال ولا كذلك سائر الافعال لا ترى انك اذا قلت ضرب زيد عمرو لم يفهم قرب حصول الضاربة الى الحال

فبالحرى ان لا يبطل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته عن

رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة

اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر

وتاء التانيث الساكنة وانما سلب التصرف فيه من

حيث انه اشبه لعل لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك

لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما

نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان

يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج

الا انهم التزموا ان مع الفعل لكونها للتقريب الفعل

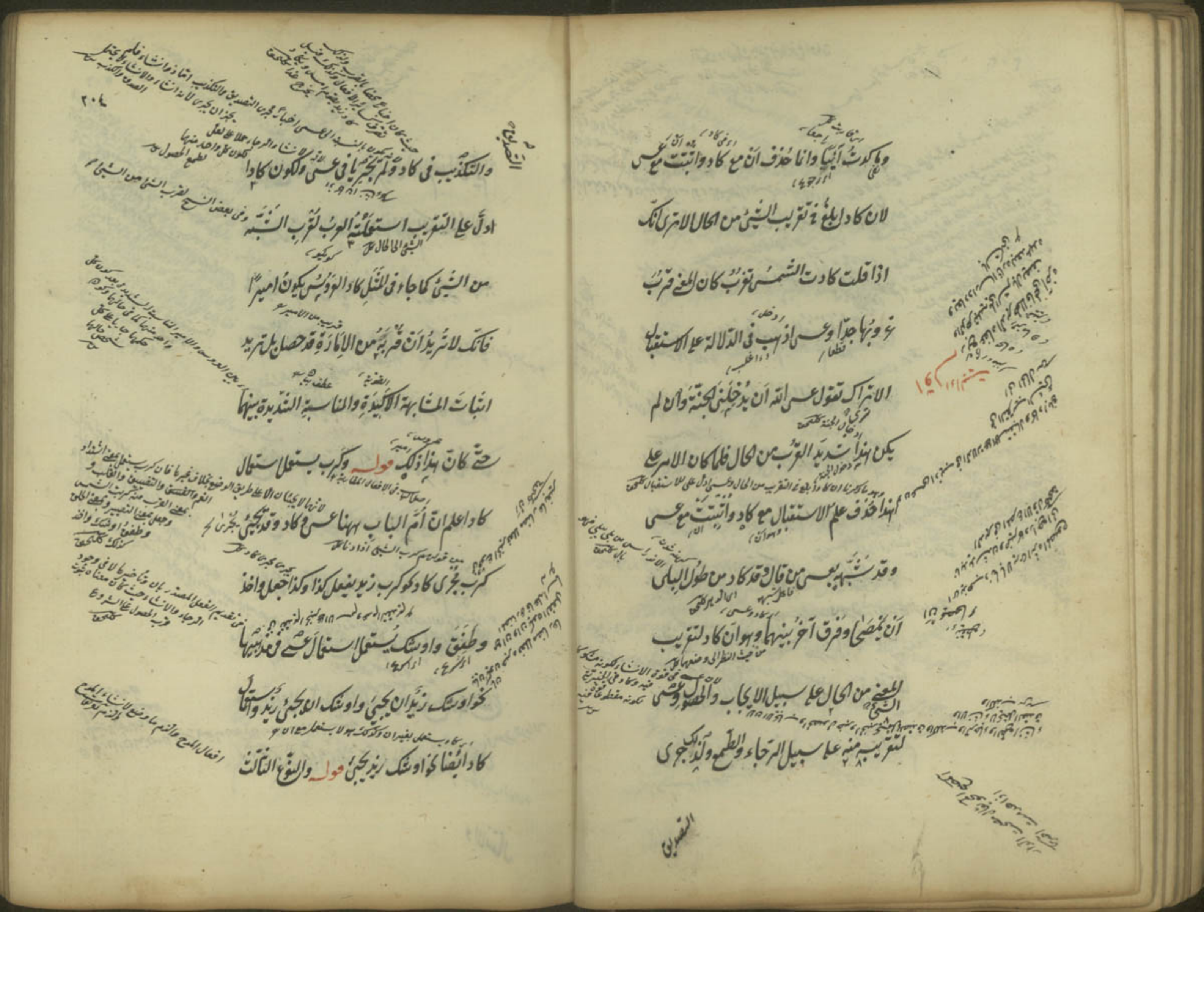
المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل

على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون



الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع
الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب
ان يخرج زيد اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل كما ذكرنا
ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال
ولم يحتج في هذا الوجه الى خبر لافتقاره في الوجه الاول
لانه لما ذكر اولا وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى
ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان
في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل
ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة وحاصل

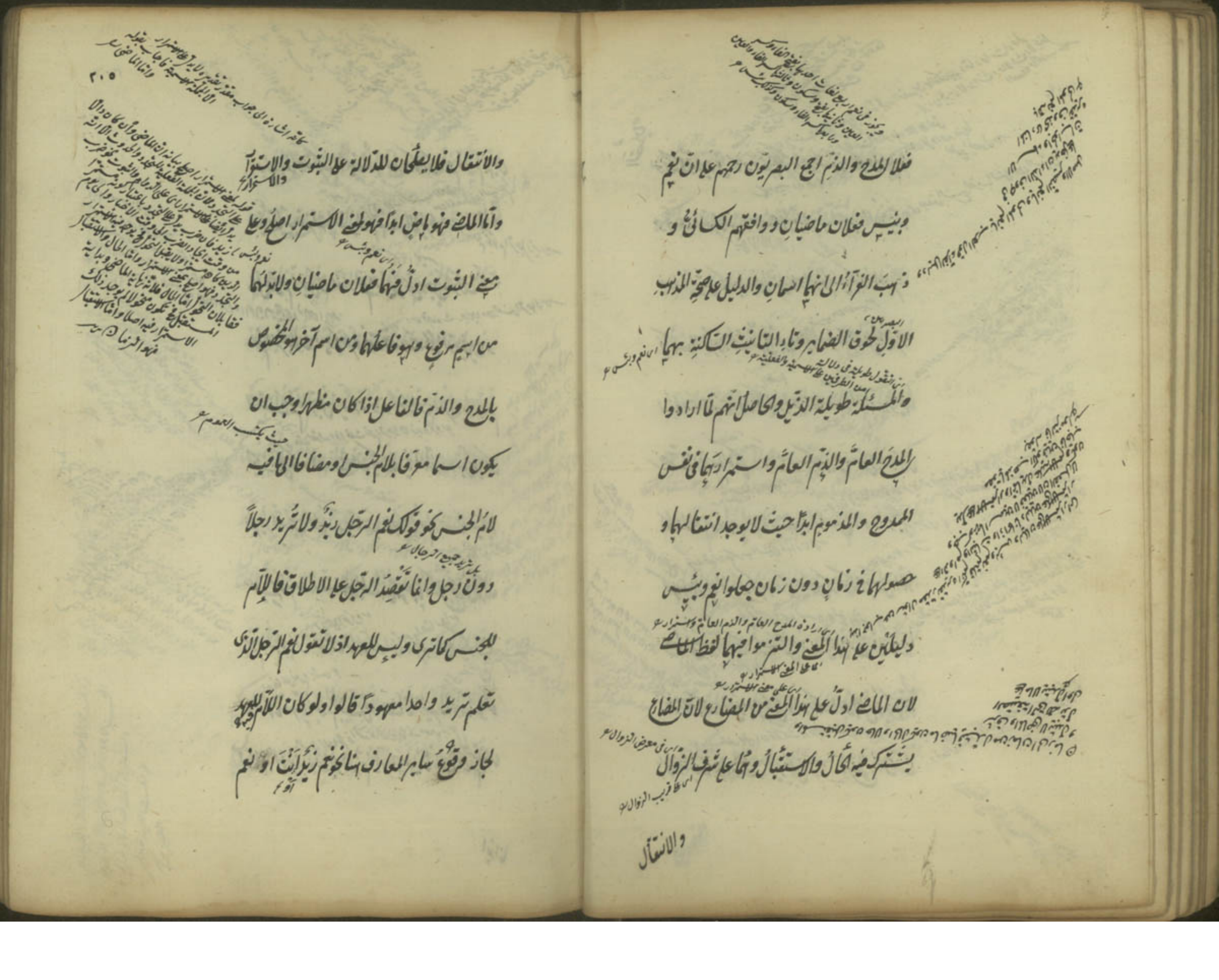
على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب
على الخبر به دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما
يحتمل النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله
وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع وكاد
ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبر الفعل
المضارع بغير ان متأول باسم الفاعل نحو كاد زيد
يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد
موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل
بصيغته على الحال وهو الفعل المضارع ليكون ادل على مقتضاها
وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم



ولهاكذلك أيضاً وانما حذف أن مع كاد واثبت مع عسى
لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك
اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب
غروبها جداً وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى انك تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وان لم
يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر على
هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى
وقد شبه بعسى من قال قد كاد من طول البلى
أن يمصحا وفرق آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب
الشيء من الحال على سبيل الايجاب والطمع وعسى
لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع والذي يجري

التقريب

والتكذيب في كاد وثم يجري باقي عسى ولكون كاد
ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشيء
من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميراً
فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد
اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما
حتى كان هذا ذلك قوله وكرب يستعمل استعمال
كاد اعلم ان ام الباب ههنا عسى وكاد وقد يجري مجراهما
كرب يجري كاد وكرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى فمن ذلك
نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعماله
كاد انقضاء واوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث



فعلا المدح والذم اجمع البصريون رحمهم على ان نعم
وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي و
ذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة بهما
والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا
المدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس
الممدوح والمذموم ابدا حيث لا يوجد انتقالهما و
حصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس
دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي
لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع
يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال
والانتقال

والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو يعطي الاستمرار اصلا وعلى
معنى الثبوت ادل فنهما فعلان ماضيان ولابد لهما
من اسم مرفوع وهو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان
يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه
لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام
للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي
تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام للعهد
لجاز وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم



هو او هذا او ذلك لا يقوله احد وكذلك نعم غلام الرجل
زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا افاد
كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا ثنيت
نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل الرجلين و
لا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام
الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك
تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه
اللام فاستغرق الجنس مجموعهما وكذا الجمع في قولك
نعم الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا ان يكون
فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان
لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس

ايذانا

ايذانا بانه في الممدوح والمذموم بهما مشتمل على الجنس
من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل
فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه
مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه
قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة
من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس
لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ عن اعادة
الضمير العائد اليه ونظيره ذلك قول الشاعر فاما القتال
لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والضمير له
لان القتال في قوله فاما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم
جملة واقعة خبرا له ولا ضمير له فيها الا ان اشتمال القتال



الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه مسند العائد
اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدا او محذوف فانك اذا قلت
نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقيل زيد اي هو
زيد وهذا على كلامين والاول على كلام واحد قوله
ويضمر الفاعل انما يضمر فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق
المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد عليه ما لا
يعرفه تحرك لطلبه ووجد نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه والبيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة
اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من
ان يبتدى بالبيان وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم
الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة

تدل

تدل عليه ورجل نصب على التمييز كما في عشرون
رجلا والمميز لا يكون الا نكرة فانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذي
الذم هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم
قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل
وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم
فاسند الى اسم الاشارة وجعلا بعد التركيب مجرى
نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند و
استوى فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم
سلكوا به منهاج الامثال والامثال لا يتغير عن حالها
بل يلزم طريقة واحدة وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل



فذهب اكثرهم الى ان المغلّب عليها الاسمية لان الاسم
اقوى من الفعل ولما ركبت احدهما مع الآخر كان الغالب
هو الاقوى وذهب الاخرون الى ان المغلّب عليها الفعلية
لتصدرها وذهب آخرون الى انه لا تغلب عليها الاسمية
ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد
فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص
بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم
الاشارة الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على
المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها
ان يكون حبذا مبتدا وزيد خبره وهذا انما يتاتى على
قول

قوله من يغلب عليها الاسمية واكثر ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب
زيد والثالث ان يكون خبر مبتدا محذوف كانه قيل
لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان
يكون زيد مبتدا وحبذا خبرا مقدما عليه وقد اغنى اسم
الاشارة عن الضمير فمن جعله جملة ومن جعله اسما
مفردا فلا اشكال ومن جعله فعلا كان متضمنا الضمير
والخامس ان يرفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا
فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء وبئس اي
يلحق ساء بئس كما يلحق حبذا نعم لا يفارقها في اللغة وذلك
نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا



فيما ذا فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما
في نعم رجلا ومثلا تمييز والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل
القوم فلا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس
الفاعل والمخصوص لكن المخصوص كالمبين له والمبين
لا بد ان يكون مجانسا للمبين والنوع الرابع افعال
القلوب انما سميت هذه بافعال القلوب لانها
للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشيء
بصفته يريد بمعنى معرفة المبتدا على كونه خبرا عنه بشيء
وذلك كعلمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت

زيدا

زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من
المبتدا والخبر كما ان اذا قصد امضاؤها على
الشك واليقين كظننت زيدا قائما او علمت الا
ان هذه الافعال تصير المبتدا والخبر لفظا ومعنى فتنصب
كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدا
مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر
صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده
مبتدا او خبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني
المفعولين حكم خبر المبتدا ثم ان لهذه الافعال خلا
حيث وحكت معاني اخر لا يتجاوز عليها الا مفعولا
واحدا اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى تهمة الا اصحاب

او بمعنى التيقن كما في قوله تعالى فظنوا انهم ملاقوا
ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة
بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته
واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة ولا يقتضي الثاني
نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من روية
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
نحو رايته ووجدت الضالة قوله ومن خصايصها
امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار

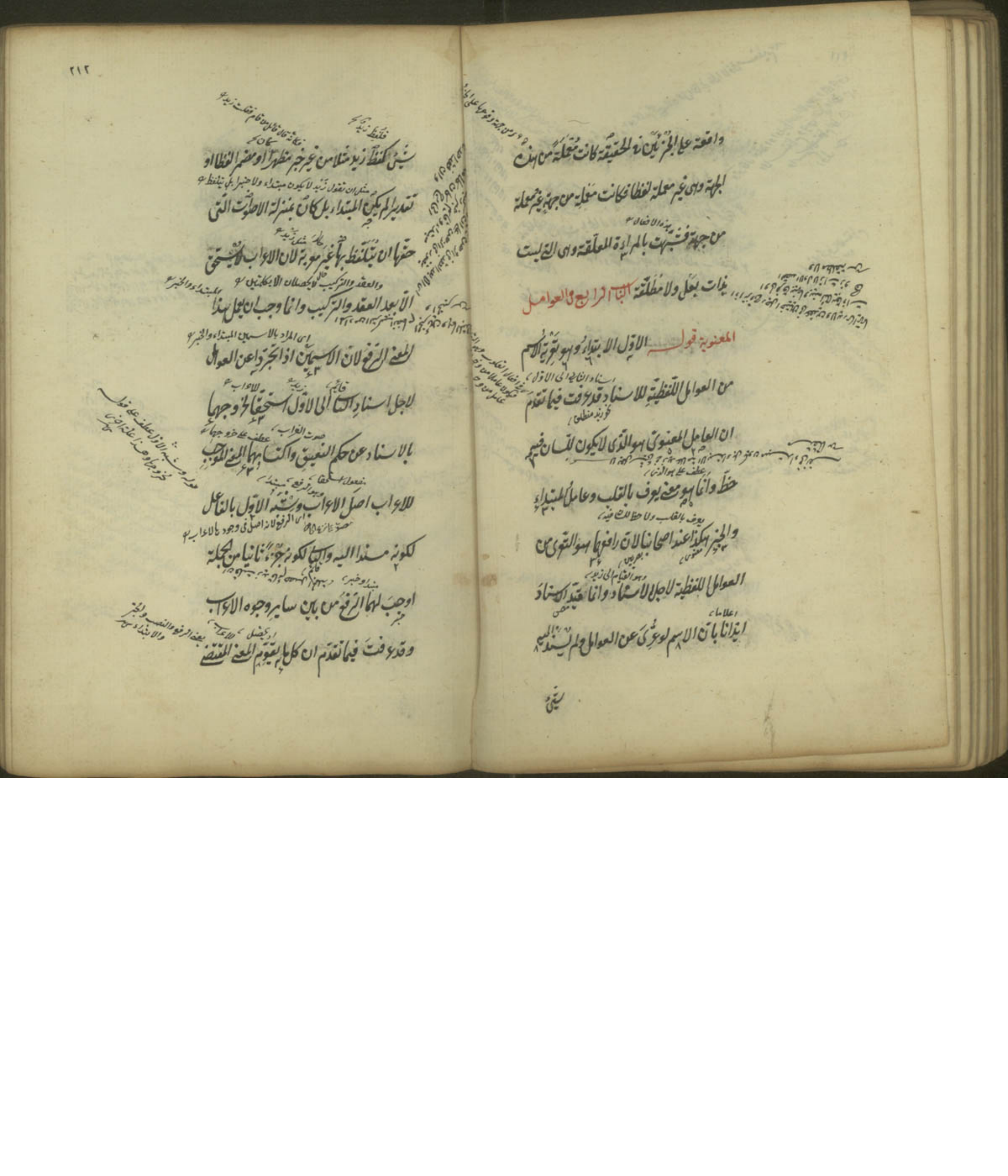
على احد

على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر
وكما لا يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا
كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف
باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته وانما
المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا
منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة ومتاخرة
اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي
لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتة
وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام

العنایة والالغاء یدل علی ضعفها فلا یجتمعان
والثانیة التی یحسن فیها الالغاء والاعمال وذلک
عند التوسط نحو زید ظننت منطلق او زیدا ظننت
منطلقا وانما تساویا لان واحدا من المفعولین
تقدم والفعل واقع بینهما فهو متاخر من جهة ومتقدم
من جهة والثالثة التی یکون الالغاء فیها احسن
وذلک عند التاخیر وذلک لان الفعل لا حظ له
فی التقدیم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤها وانما
اختص الالغاء بهذه الافعال ولم یجز فی غیرها من
الافعال ذات المفعولین لان الالغاء فیها لا
یفسد معنی الکلام لانک اذا قلت زید ظننت مقیم کان

بمنزلة

بمنزلة قولک زید مقیم فی ظنی ولو قلت زیدا اعطیت
درهما وزعمت انک ترید زید درهم فی اعطائی
قد احلت **قوله** والتعلیق بالاستفهام واللام انما
علقت عند الاستفهام لان الاستفهام یقتضی صدر
الکلام وکذا اللام فیجب ان الفعل لا یعمل لفظا فاذا
قلت علمت ازید عندک ام عمرو وعلمت لزید منطلق
کان الجزآن فی موضع نصب لان العلم واقع علیهما
وقد عدل الی المبتدا محافظة علی اللفظ ولا یکون
التعلیق فی غیر هذه الافعال لا تقول اعطیت لزید
درهم لان ذلک لا یؤدی المعنی ویفسد الکلام وانما
سمی هذا تعلیقا لان هذه الافعال لما کانت



واقعة على الجزئين لا الحقيقة كانت متعلقة من هذه

الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت معلقة من جهة غير معملة

من جهة فتشبهت بالمرادة المعلقة وهي التي ليست

بذات بعل ولا مطلقة **الباب الرابع في العوامل**

المعنوية قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم

من العوامل اللفظية للاسناد قد عرفت فيما تقدم

ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه

حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتداء

والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من

العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد الاسناد

ايذانا بان الاسم لو عري عن العوامل ولم يسند اليه

شيئ

شيئ كتلفظ زيد مثلا من غير خبر مظهر او مضمر لفظا او

تقديرا لم يكن المبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي

حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق

الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا

المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل

لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا وجها

بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب

للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل

لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة

اوجب لهما الرفع من بين ساير وجوه الاعراب

وقد عرفت فيما تقدم ان كلا منهما يقوم المعنى المقتضي

عاملٌ اذ العامل عبارة عنه في نهم وهذا المعنى

الذى نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون

عاملا والكوفيون على انهما اعنى المبتدا والخبر

ترافعان وحجة الفريقين مذكورة فى الاصل قوله

وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب الجديد

وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما

جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى

عامل فى المبتدا والمبتدا عامل فى الخبر ولا ما ذهب

اليه آخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدا

عاملان فى الخبر قوله وحق الاول ان يكون

معرفة الاصل ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة

لان

لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك

وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل

الفائدة فهذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة

المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك

وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة

بشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد

خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ

فيه بالنكرة وانما يصح لضرب من التاويل كما فى

الاستفهام والنفى وما يجرى مجراهما نحو ما احد

خير منك لان المنفى لعمومه التحق بالمعرفة وارجل

فى الدار ام امرأة لانه متناول بابهامها وعلى هذا فى الدار

رجل وقد حسن لانه لم الالتباس فيه اعنى التباس

الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيئان

موقتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب متصورا

لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك

النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف

ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اى زيد

هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق والمعتبر فى ذلك

حصول الفائدة بحيث وجدت استقام الكلام وقولهم

الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر

ذلك تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف

ويجحد ذلك فينزله منزلة من يخبره بشئ لا يعرفه

واعلم

واعلم انهما اذا كانا موقتين لا يجوز تقديم الخبر على

المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق

زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو ذهبت

تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال

ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه

فيكون مبتدأ قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى

النسبى فتعين للخبر به متقدما كان او متاخرا لانا

لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذى انطلق

ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل مسمى بهذا الاسم

فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدأ وخبرا فايهما

تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا مذهب السيرافى

وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا موقتين
فانك اذا قلت زيد اخوك وقد اردت ان تخبر عمن يعرفه
المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا
وزيد خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في
موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما خاليا
لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس
فالتقديم جائز بالاتفاق كقوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس
لان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله
والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين

على ان

على ان الفعل المضارع ان يرتفع لتعريه من العوامل
الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه
يرتفع بما صدر به اوائله من الزوائد الاربع ومذهب
اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه
وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب
كان اسند كلاما فعامله اذن معنوي وهذا المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يحصل الرفع لان الفعل لقيامه
مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم
فحمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم
انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه معناه

او قربيا منه كما في زيد يكتب بل يكفي تجرد وقوعه موقع

جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه

ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب

او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل

مرة وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم الاسم لحفظ مما بدل

على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك

تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع

اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون

لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هنا لوقوعه ابتداء والابتداء

من مظنة صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان

لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم

ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل

ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة

فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم

زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا

مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق

الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فاني

يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح

اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق

للاعراب **قوله** المعنى الثالث عامل الصفة اعلم

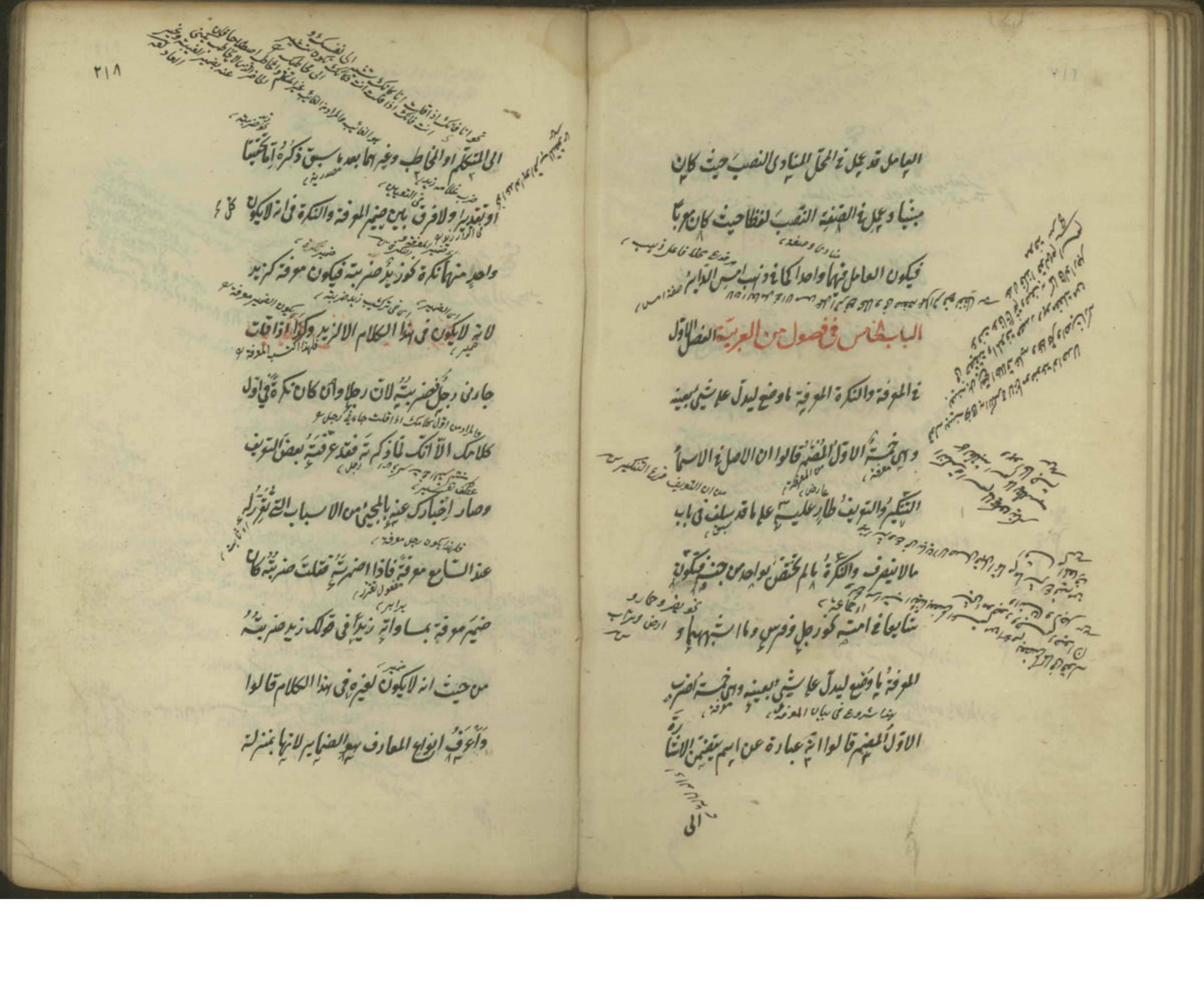
ان صاحب الكتاب قد يجعل العامل في الصفة هو العامل

في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا

فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
ورأيت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة
لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب
وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع
الاسم وتعري المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد
كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه
ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل
يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك
اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء
الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل
الى الصفة بواسطة الموصوف قوله ويحتج الاول

بقولهم

بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي ما اختاره
من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات
ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل
ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لم تختلف حركاتهما بان كان احدهما اعرابيا والآخر
بنائيا وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا
لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه
عجز البيت المشهور الذي هو في كعب بن امامة
وابن سعدى بافضل منك يا عمر الجواد فقد سها اذ لا
احتجاج للاخفش في النصب اذ لا يصح ان يقال في ان



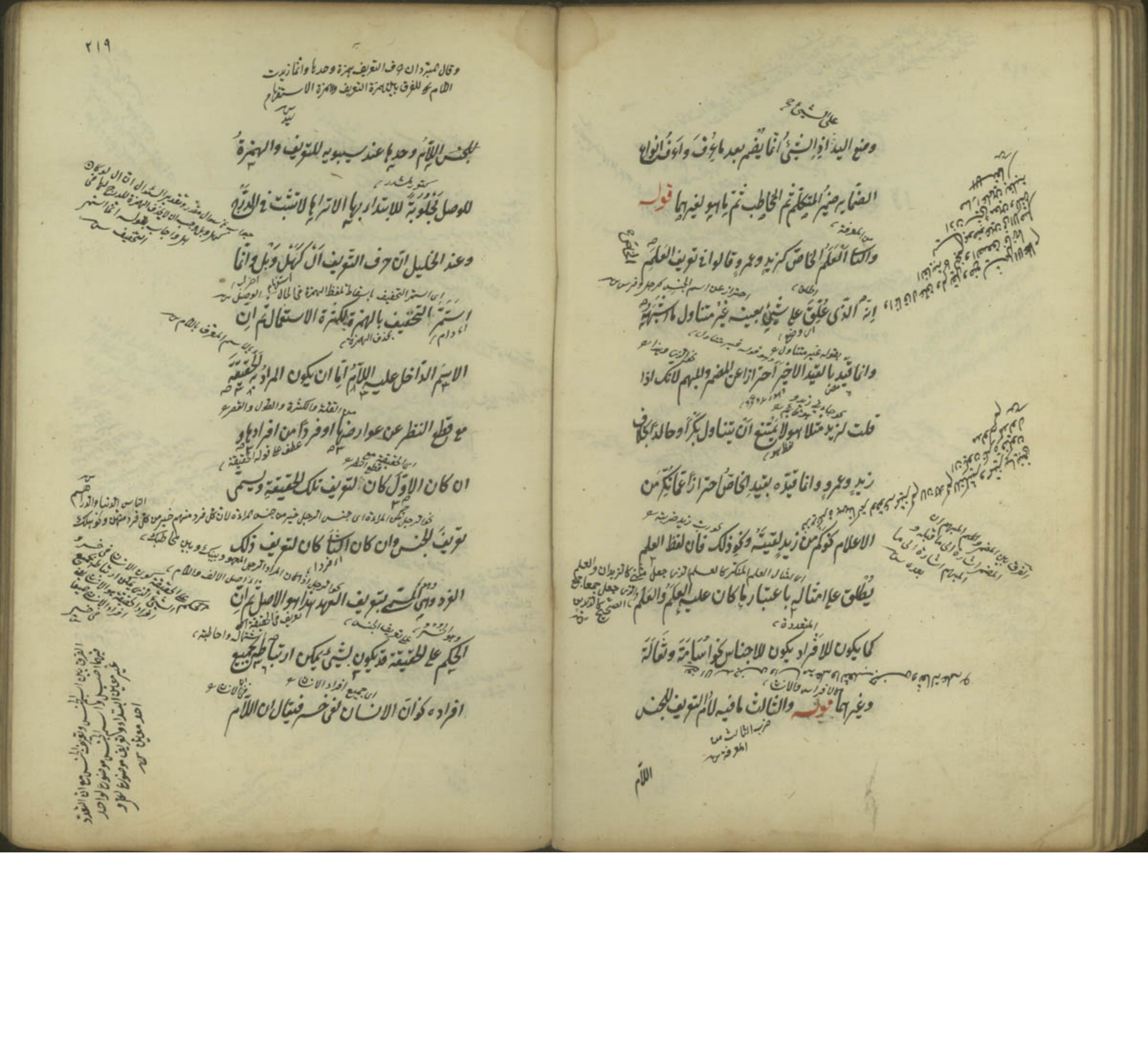
العامل قد عمل في المحل المنادى النصب حيث كان
مبنيا وعمل في الصفة النصب لفظا حيث كان معربا
فيكون العامل فيهما واحدا كما هو مذهب الإمام

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الأول

في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه
وهي خمسة الأول المضمر قالوا ان الأصل في الأسماء
التنكير والتعريف طارئ عليه على ما قد سلف في باب
ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون
شائعا في امته كرجل وفرس وما اشبههما و
المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب
الأول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتعين الاشارة

الى

الى المتكلم او المخاطب وغيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا
او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
واحد منهما نكرة كزيد ضربته فيكون معرفة كزيد
لانه لا يكون في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت
جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول
كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تميزه
عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان
ضميره معرفة بمساواته زيدا في قولك زيد ضربته
من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا
واعرف انواع المعارف هو المضاير لانها بمنزلة

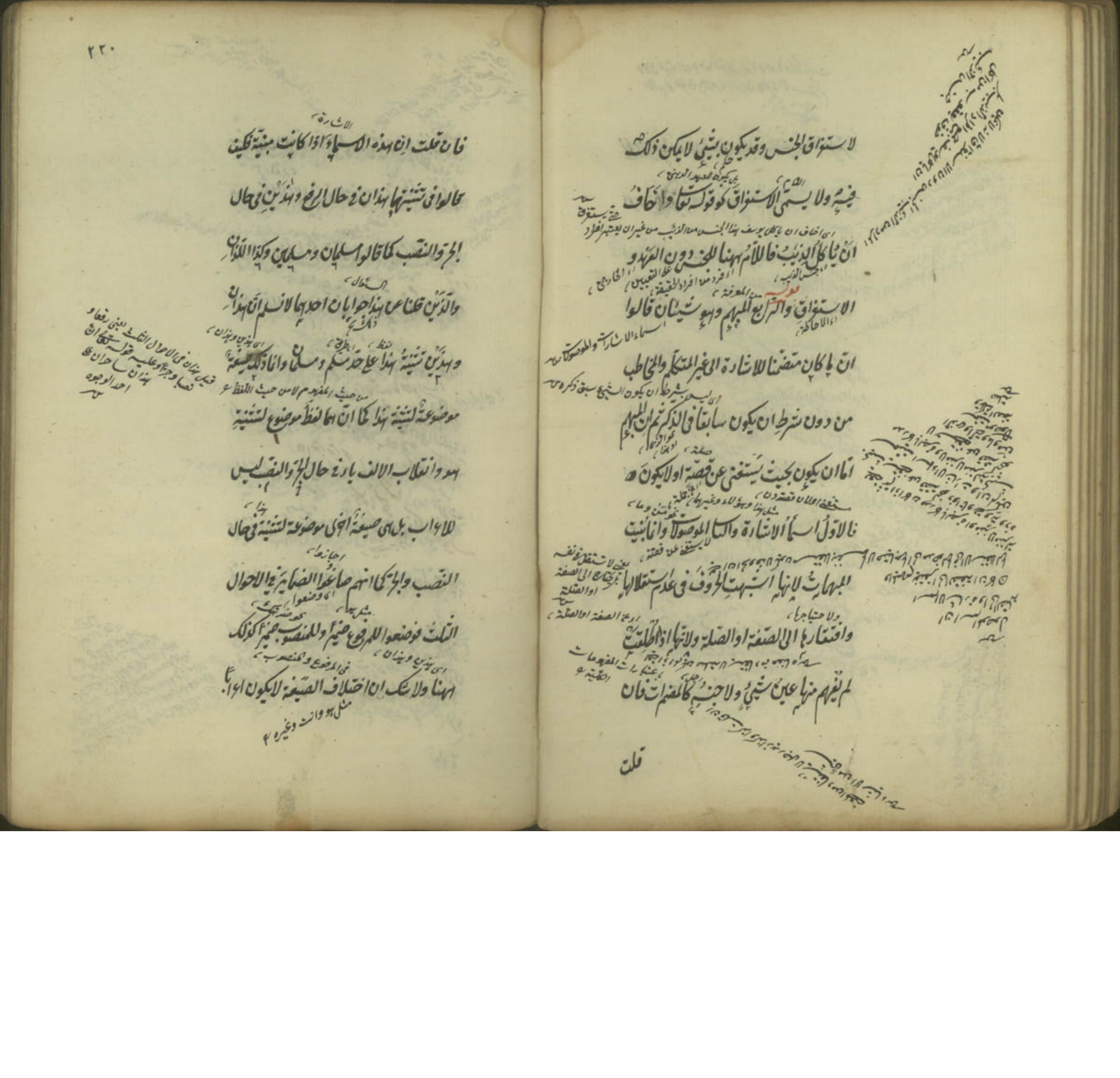


ومنع البدء اذ الشيء انما يفهم بعدما عرف واعرف انواع
الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا ان تعريف العلم
اسم الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا
قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف
زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص احترازا عما نكر من
الاعلام كقولكم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم
يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم
كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس

اللام

وقال المبرد ان حرف التعريف همزة وحدها وانما زيدت
اللام بعد للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام

للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا تثبت في الدرج
وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما
استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان
الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة
مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها و
ان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى
تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف ذلك
الفرد وهي المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان
الحكم على الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه بجميع
افراده كقولك ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام



لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك
فيه ولا يسمى الاستغراق كقوله تعالى واخاف
ان يأكل الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد و
الاستغراق والرابع المبهم وهو شيئان قالوا
انه ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب
من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم
اما ان يكون بحيث يستغني عن قصته او لا يكون
فالاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت
المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها
وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان

قلت

فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف
قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال
الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان
واللذين قلنا عن هذا جوابان احدهما لا نسلم ان هذان
وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة
موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية
هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال
النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال
الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك
ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا.



وتما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف
من هذا اذا الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب
اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب
الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبهه
الحرف وتجعله في حيز الاسمية لاختصاصها با
الاسماء فيعود معربا وعلى هذا التنوين يدل على الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة
والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك الموصولات
مولـ
نحو الذي والتي ومن والموصول ما لا يتم الا بتمامه
اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد
وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي
زيادة

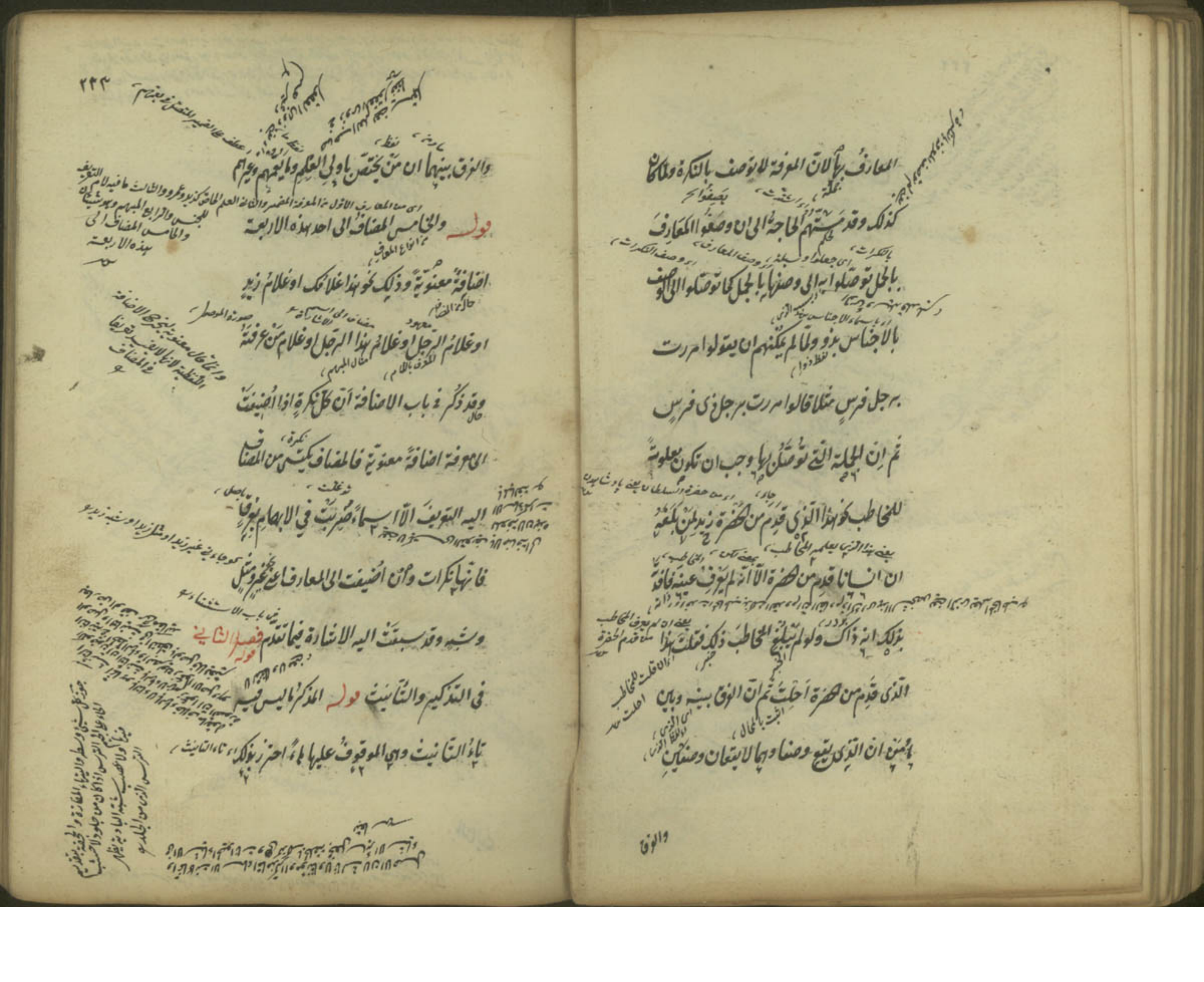
زيادة واصل الذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين
اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون
اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي
فعل كذا لم يحصل بذلك الانتظام ويدلك على زيادة
اللام ههنا انها ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولا لام
نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته مولـ
فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك
نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه
عمرو والذي في الدار او امامك خالد والذي ان
تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون
من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي تحتمل الصدق



عليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي
اضرب زيداً عمرو واذا لم يكن في اضرب زيداً بيان المعنى
الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك
لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس
بشيء معلوم فيكون تبيينا المبهم كما كان الخبر وعلى
هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه واكرم به لم يجز
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ لا تتعجب
مما تستبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه
الاشياء جاز لانه تصير اخبارا كالذي اقول فيه
اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره

ثم انه

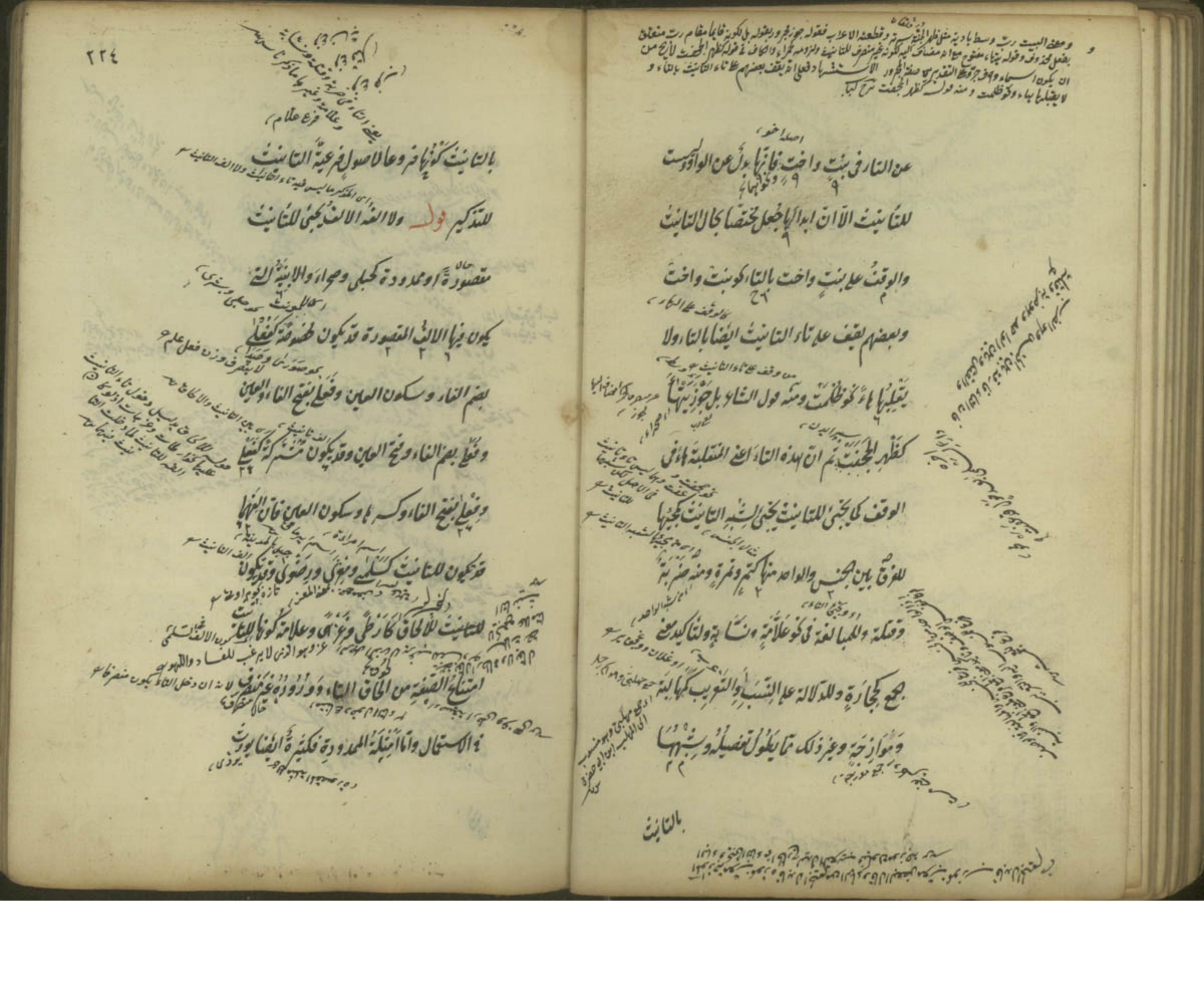
ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع
الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا
اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم
واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العائد
للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء اية في التنزيل من
هذا الجنس الا وحذف العائد قراءة فيه الا في موضعين
احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان من المس
والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه
ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل
لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف



المعارف باللام المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان
كذلك وقد مسّتهم الحاجة الى ان وصفوا المعارف
بالجمل توصّلوا الى وصفها بالجمل كما توصّلوا الى الوصف
بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت
برجل فرسٍ مثلا قالوا مررت برجل ذي فرسٍ
ثم ان الجملة التي توصّل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة زيد لمن بلغه
ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فاذا
بلغك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا
الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بينه وبين
ما منه ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين

والفرق

والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم
قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد
او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته
وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت
الى المعرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف
اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرق
فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف نحو غير ومثل
وشبه وقد سبقت الاشارة اليه فيما تقدم قوله فصل الثاني
في التذكير والتأنيث قوله المذكر ما ليس فيه
تاء التأنيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك



عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو وليست
للتأنيث الآن ابدا الا جعل تخصصا بحال التأنيث
والوقف على بنت واخت بالتاء كوبت واخت
وبعضهم يقف على تاء التأنيث ايضا بالتاء ولا
يقلبها هاء كظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء
كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في
الوقف قد تجيء للتأنيث لحجبها
للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضرب
وقتلة وللمبالغة في كو علامة ونسابة ولتأكيد معنى
الجمع كحجارة وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة
وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها

بالتاء

بالتأنيث كونها فرعا على الاصول فرعية التأنيث
للتذكير قول ولا الفه الالف تجيء للتأنيث
مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي
يكون فيها الالف المقصورة قد يكون لغيرها كثيرة كفعلى
بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين
وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى
وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفها
قد يكون للتأنيث كسلمى ودعوى وذكرى وقد يكون
للتأنيث وللالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للالحاق
امتناع الصرف من الحاق التاء ونوادر غير منصرف
في الاستعمال واما الابنية الممدودة فكثيرة الفعلاء

عدة اسامة قوله وهو على ضربين اعلم ان التأنيث

الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة والناقة

وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع و

الاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي

لاصالته اقوى من غيره فاوثر معه الالحاق العلامة

بالفعل المسند اليه كجاءت هند ولم يجز جاء الا في

ضرورة الشعر والمؤنث غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس

جوازا مستمرا وان كان الاحسن طلعت فان وقع

بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة

كحضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد

عن الفعل ولم يله لم يبق له تلك القوة فيستدعي

الحاق

الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي

نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة

لانه اذا كان جائزا بغير الفصل يحسن من غير قبح مع

الفصل يحسن ثم ان تأنيث البهائم وان كان

حقيقيا الا انه دون تأنيث الآدميات لان البهائم

لا تتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة ولا يقصد

تأنيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التأنيث

الغير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند

قوله واللفظي على ثلثة اضرب التأنيث غير الحقيقي

قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى

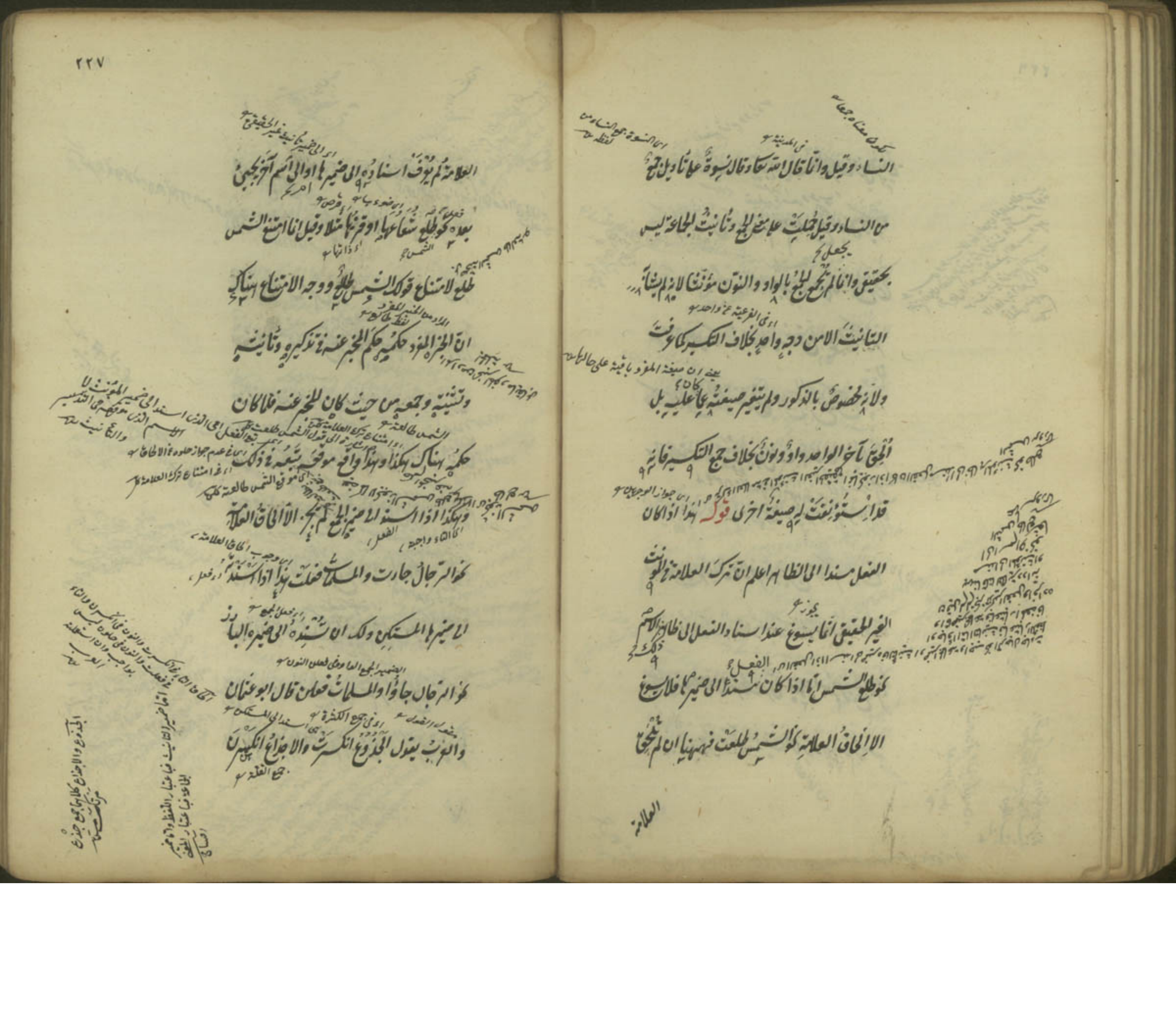
والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا



فقدر فيه التاء نحو ارض وبغل بدليل أريضة وبغيلة
وانما قدر التاء دون غيرها من علامات التانيث
لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى مونثا سماعيا
لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر تانيثه
بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير
نحو شميسة اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا
اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الحروف اصولا او لم
يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد
نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف
الرابع منزلة تاء التانيث على ما قد سلف في باب التصغير

وقد

وقد شذ قديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي
وعكسه عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون
بالواو والنون مونثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع
على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير
والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان
ولما كانت تانيثه لاجل الشابهة كان تانيثا غير
حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال
وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع
المونث نحو قوله تعالى اذا جاءك المومنات وقوله تعالى
وقال نسوة قال الزمخشري ان نسوة اسم مفرد لجمع المراة
وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة



النساء وقيل وانما قال الله تعالى وقال نسوة علما بان ولى جمع

من النساء وقيل جملة على بنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس

بحقيقى وانما لم يجمع بالواو والنون مؤنثا لانهم استثناه

التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت

ولانه مخصوص بالمذكور ولم يتغير صيغة ما عليه بل

الجمع تاخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه

قد استونفت له صيغة اخرى قوله هذا اذا كان

الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المونث

الغير الحقيقى انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم

كما طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ

الا الحاق العلامة كما الشمس طلعت فيهما ان لم تلحق

العلامة

العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها او الى اسم آخر يجيء

بعده كما طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس

طلع لامتناع قولك الشمس طلع ووجه الامتناع هناك

ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه

وتثنيته وجمعه من حيث كان للمخبر عنه فلما كان

حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك

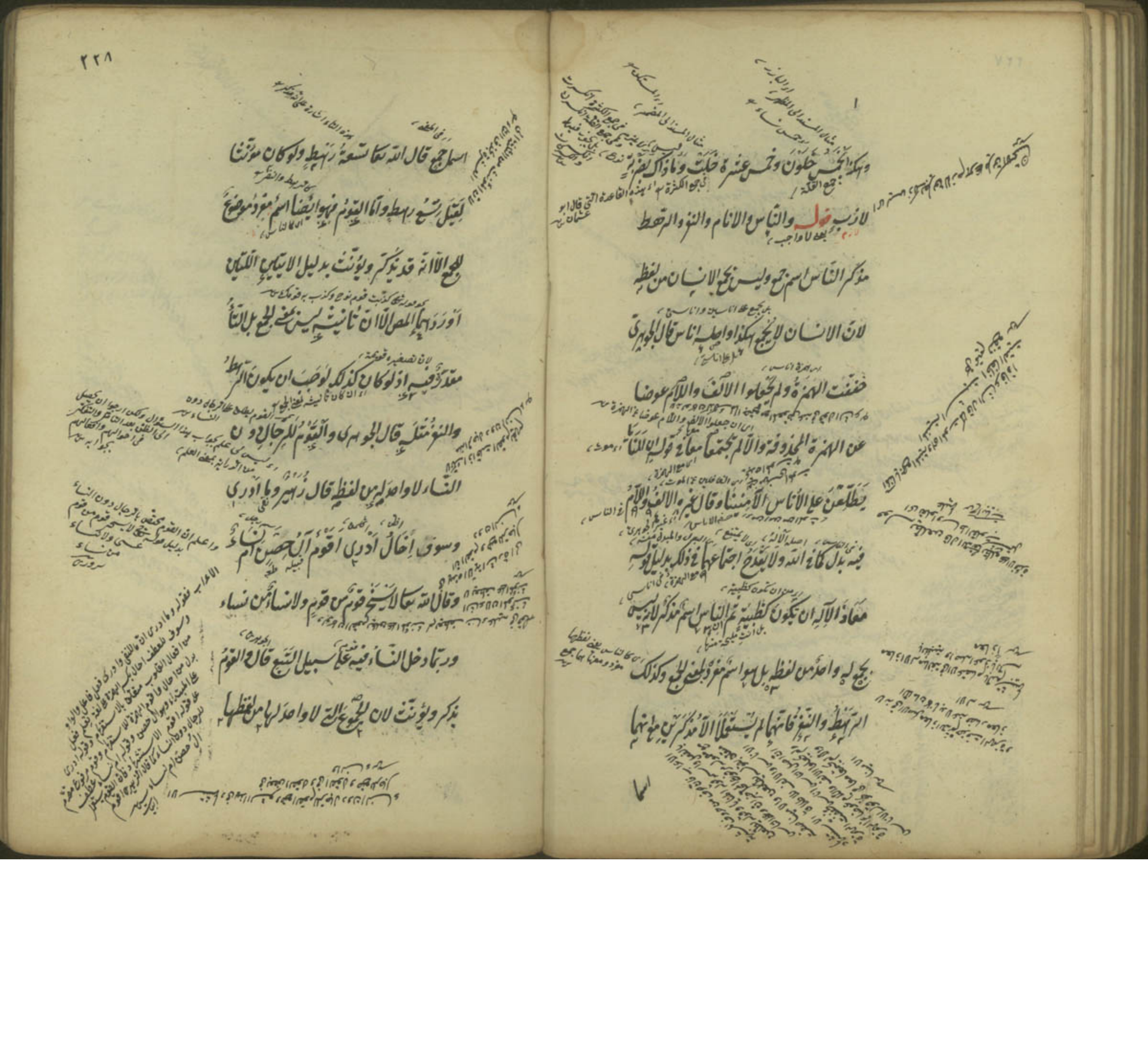
وهكذا اذا اسند الا من الجمع لم يجز الا الحاق العلامة

كما الرجال جارت والمسلمات فعلت هذا اذا اسند

الى ضميرها المستكن ولكن ان اسنده الى ضميره البارز

كما الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان

والعرب يقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن



وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة خلت وما ذاك لغرابة

لا ازيد خول والناس والانام والنفر والرهط

مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه

لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري

خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا

عن الهمزة المحذوفة والا لما اجتمعا معا في قوله ان المنايا

يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام

فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله

معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس

بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك

الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين ومنها

انما

اسم جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا

لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع

للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الايتين اللتين

اوردهما المص الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التا

معتد فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط

والنفر مثله قال الجوهري والقوم للرجال دون

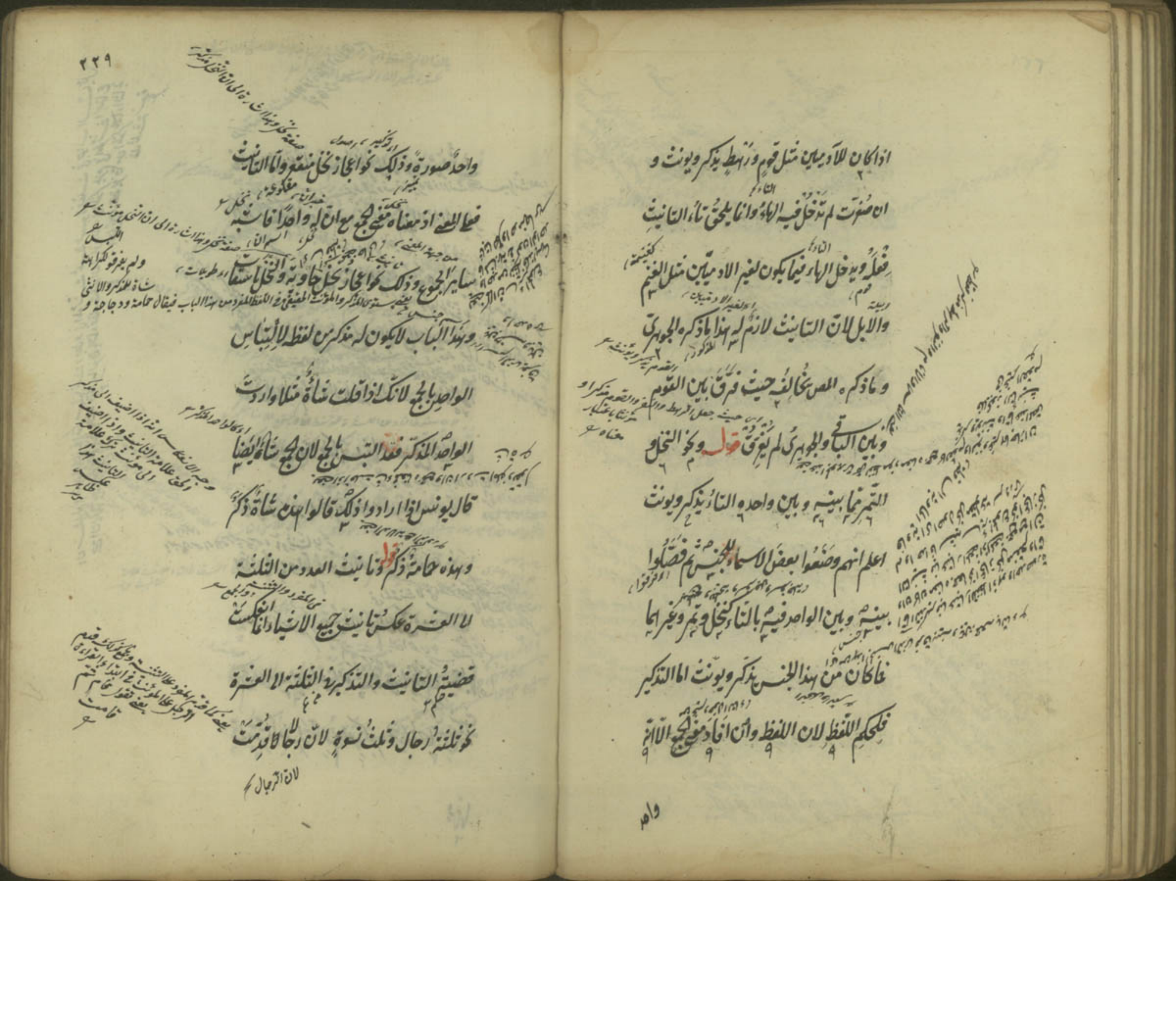
النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري

وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء

وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء

وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع قال القوم

يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها



اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث و
ان صغرت لم تدخل فيه الهاء وانما يلحق تاء التأنيث
فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم
والابل لان التأنيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري
وما ذكره المص يخالفه حيث فرق بين القوم
وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل و
التمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث
اعلم انهم وضعوا لبعض الاسماء الجنس ثم فصلوا
بينه وبين الواحد فيه بالتاء كنخل وتمر ونحوهما
فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير
فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه

واحد

واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التأنيث
فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع سواء له واحد او لا فانه
سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس
الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاة ايضا
قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا شاة ذكر
وهذه حمامة ذكر قوله وتأنيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تأنيث جميع الاشياء انما عكس
قضية التأنيث والتذكير في الثلثة الى العشرة
نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قد مت



في الاعتبار على النسوة نظراً الى الافراد وقد انث
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار
النسوة واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة
تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم
حذف التاء في هذه الثلثة الا العشرة واما الواحد
والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس
فقال للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة و
اثنتان واما في فوق العشرة فاحد عشر
الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول دون الثاني
لان الاسمين اعني العشرة مع ما نيف عليها
لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثباة علامتي التانيث

فيهما

يعني ان لم تسقط التاء من عشرة لزم اجتماع علامتي التانيث لان
عشرة بكسر التاء للمؤنث وبالتاء للمذكر

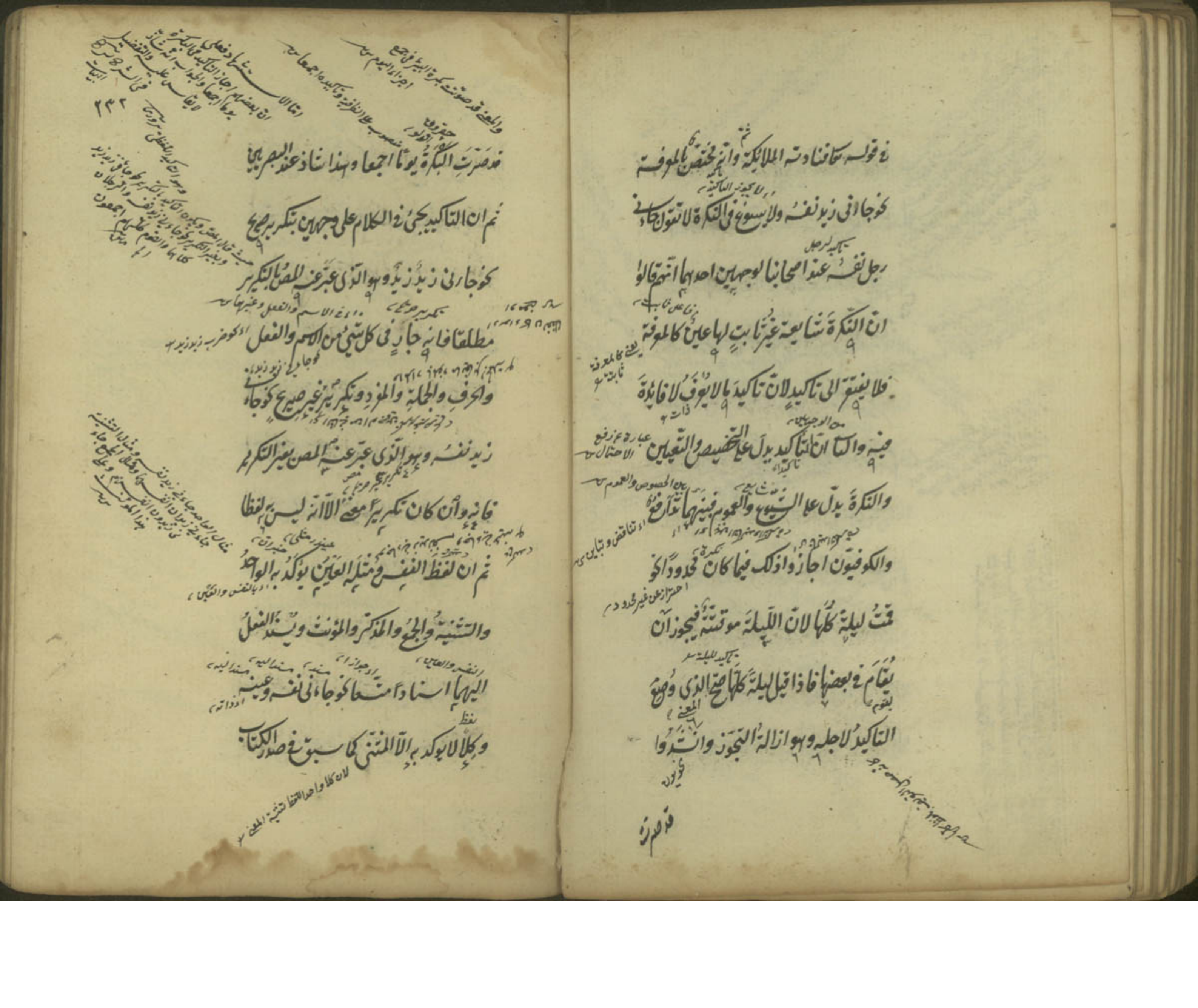
فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر
رجلا واحدى عشرة امراة تؤنث احدى ولم تسقط
التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة
لئلا يجتمع علامتا التانيث اعني اثبات الالف
في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر
تسقط التاء من عشرة كيلا يجتمع علامتا تذكير
في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا وفي اثنتا عشرة
امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء
في الاسم الاول في المذكر وتسقطها عن الاسم الثاني
وفي المؤنث بالعكس وتميم العشرة يسكنها



اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم وامّا ما لحق بآخره الواو
والنون كعشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث
فيه سواء كعشرون رجلا وعشرون امرأة قوله
والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد
المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم
المثنى كهذا اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت
باثني عشر وذلك لانهم جعلوا الآخر بمنزلة عشرة
بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون
فلا تقول اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما

تقول

تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن
الاسم مركبا فلا يكون مبنيا قوله الفصل الثالث
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب
الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة قوله اما التأكيد وهي
مختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفائدة التقرير
والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم
المجاز كمررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه
زيد وقوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك
مجاز اذ لم يناده الا جبرائيل فاذا قلت مررت
بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز الذي



في قوله تعالى فنادته الملائكة وإن تخصص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة فلا تقول جاءني
رجل نفسه عند أصحابنا لوجهين أحدهما أنهم قالوا
إن النكرة شائعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة
فلا يفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة
فيه والثاني أن التأكيد يدل على التخصيص والتعيين
والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع
والكوفيون أجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو
قمت ليلة كلها لأن الليلة موقتة فيجوز أن
يقام في بعضها فإذا قيل ليلة كلها صح الذي وضع
التأكيد لأجله وهو إزالة التجوز وأنشدوا

قد صرت

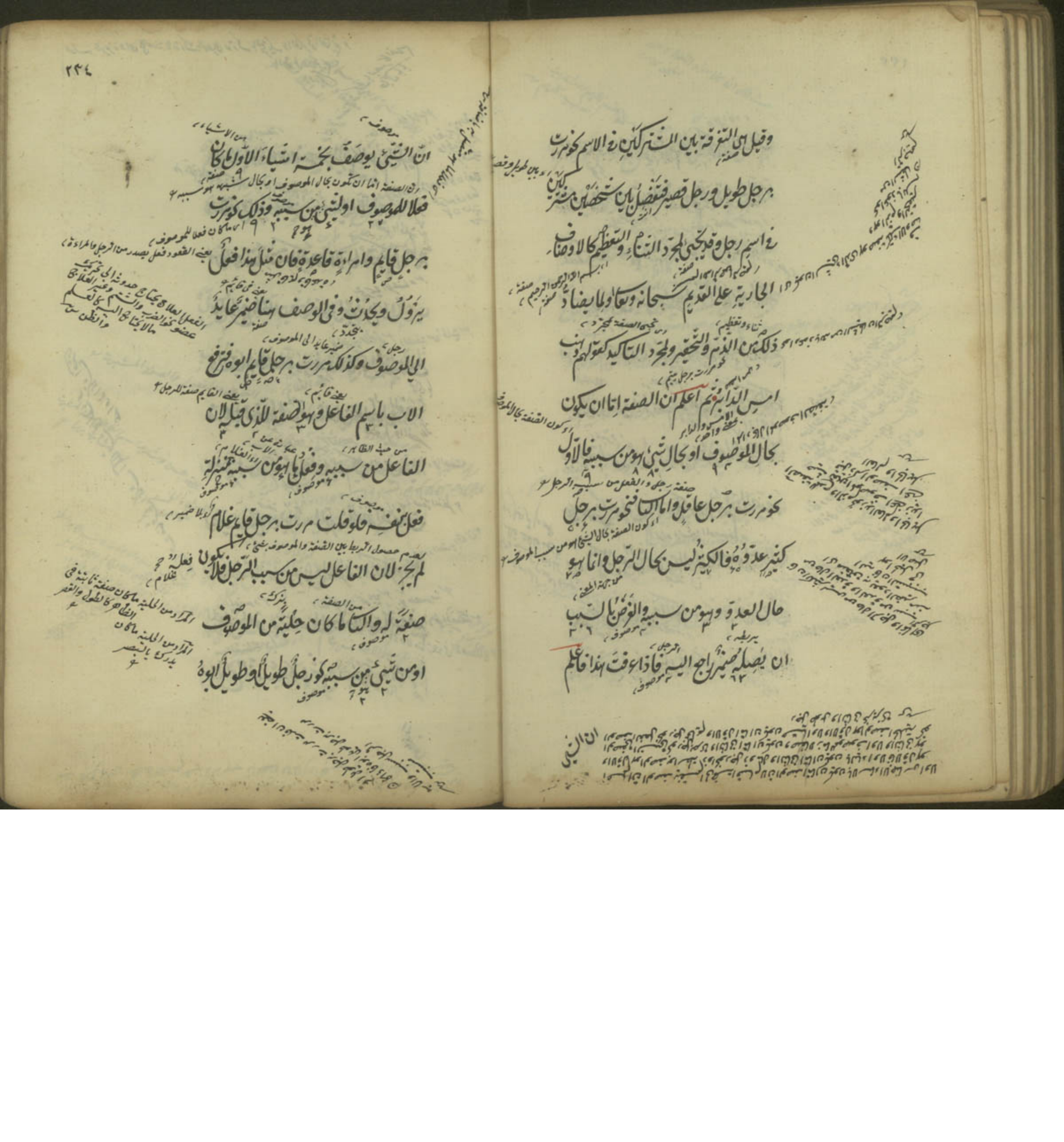
قد صرت البكرة يوما أجمعا وهذا شاذ عند البصريين
ثم إن التأكيد يجيء في الكلام على وجهين بتكرير صريح
نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المص بالتكرير
مطلقا فإنه جار في كل شيء من الاسم والفعل
والحرف والجملة والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جاءني
زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المص بغير التكرير
فإنه وإن كان تكريرا معنى إلا أنه ليس به لفظا
ثم إن لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل
إليهما إسنادا متبعا نحو جاءني نفسه وعينه
وكلا لا يؤكد به إلا المثنى كما سبق في صدر الكتاب

انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء
مقصودة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند
اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون فلا يسند
اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع
له لا يجيء الا على اثره فلو قلت جاءني القوم اكتعون
لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة
وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف
وعن ابن كيسان يبدأ بايتهن شئت من
هذه الثلثة بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالمعروف وانما جمع
بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم

اجمعون

لما

اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة
بالجنس فانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه
لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى
اسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة
فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره
ابو العباس قوله الصفة وهي الاسم الدال
على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال لتدل
ذاته تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل عالم
وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل العالم



وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت
برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين مشتركين
في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف
الجارية على القديم سبحانه وتعالى ولما يضاد
ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم
امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون
بحال الموصوف او بحال شيء هو من سببه فالاول
نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو
حال العدو وهو من سببه والغرض بالسبب
ان يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم

ان الشيء

ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان
فعلا للموصوف او لشيء من سببه وذلك نحو مررت
برجل قائم وامراة قاعدة فان مثل هذا فعل
يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد
الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فترفع
الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان
الفاعل من سببه وفعلا هو من سببه بمنزلة
فعل بنفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام
لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون
صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف
او من شيء من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه


والثالث ما كان صفة غريزة كالنهم والكريم و
العاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو
ان الصفات قد تكون علاجا وقد تكون حلية
فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى
ضربين احدهما ما يدرك بالعين كالطول والقصر
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه
نصيب بل كان يدرك بالتجربة والنظر المتعلق
بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا
هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه
والرابع النسب كهاشمي وبصري والاسم

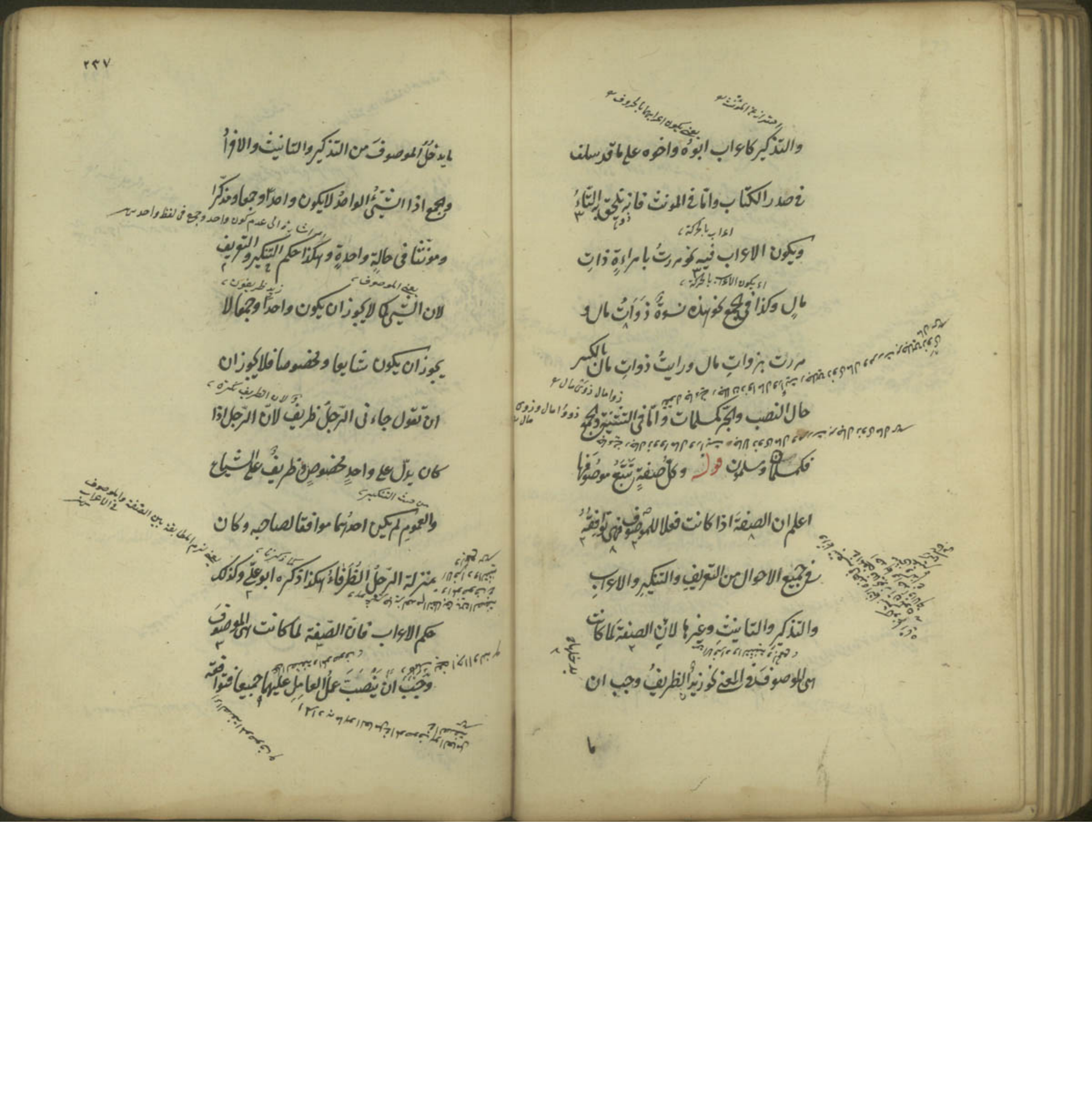
المحض

المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم
او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت
هاشمي فانخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل هندي
غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب
جرى مجرى ساير الصفات في لحاق علامة
التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن
وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس
ما وصف باسماء الاجناس بتوصل ذو نحو مررت
برجل ذي مال فانهم اذا حاولوا ان يصفوا
بالاجناس لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال

وامراة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا
بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو
مال وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ
وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا
ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت
بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان
يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف
الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاسماء
تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان
لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة لرجل
وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس

فهى

فهى تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او
متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان
يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة
في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة
ذو الى زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف
باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان
نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته
اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول
احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر
والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد



والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف
في صدر الكتاب واما في المؤنث فانه تلحق التاء
ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات
مال وكذا في الجمع نحو هن نسوة ذوات مال و
مررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر
حال النصب والجر مكملات واما في التثنية والجمع
فكمسلمين ومسلمات فصل وكل صفة تتبع موصوفها
اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه
في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب
والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان

يماثل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد
والجمع اذا الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا حكم التنكير والتعريف
لان الشيء كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا
يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان
تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا
كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع
والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه وكان
بمنزلة الرجل الظرف فاذا هكذا ذكره ابو علي وكذلك
حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف
وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه

لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه
في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها
فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته
وبامراة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة
التي فعل السببي لم تكن اي هو حقيقة فيجوز ان
لا تطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا
اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها
او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها
الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها

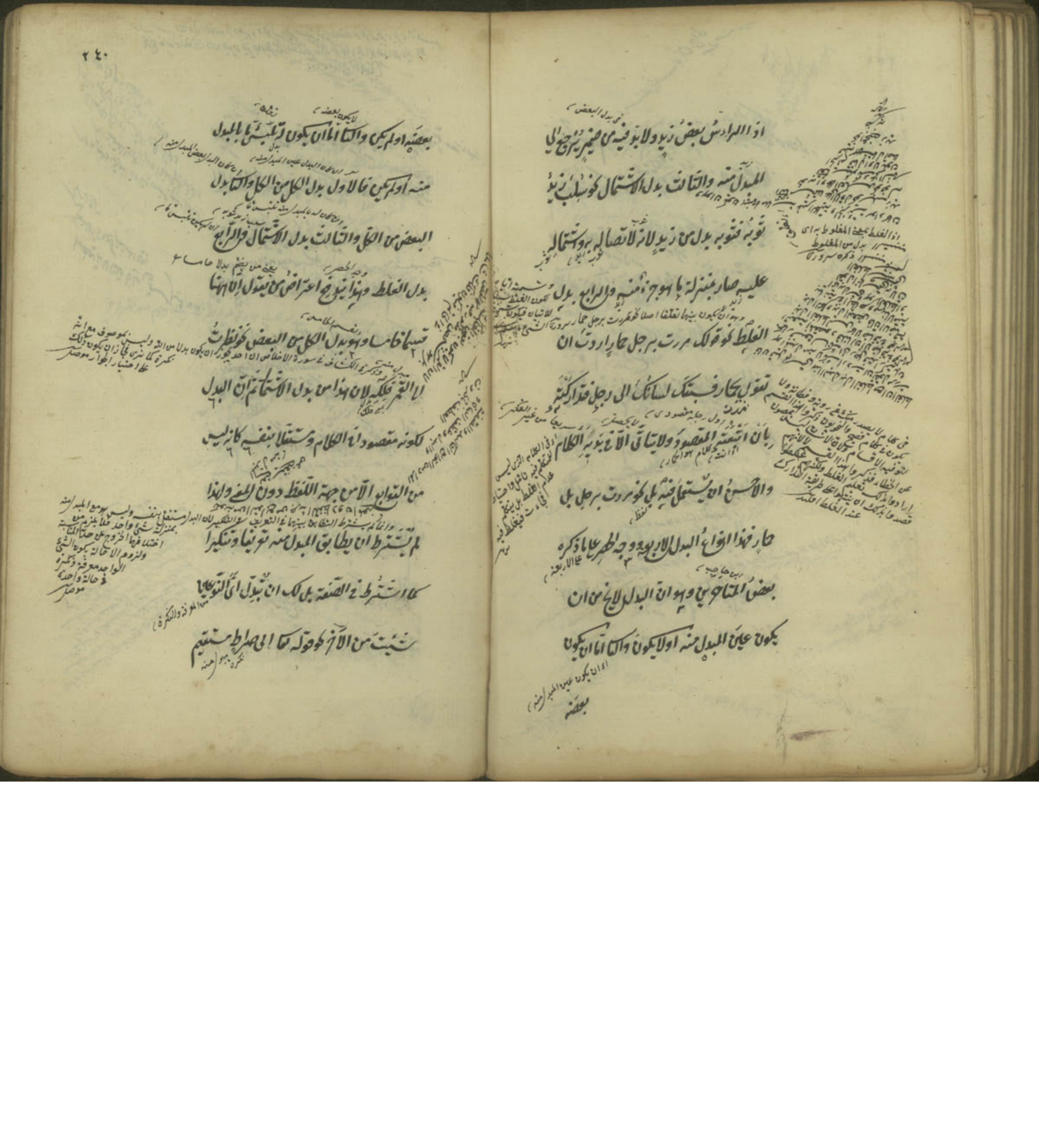
الى الموصوف

الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف
اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه
فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب
فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل
احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب
يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب
الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب
ان يطابق الموصوف في التعريف والتنكير و
الاعراب لما ذكرنا   والبدل على اربعة اوجه
المقصود من البدل التبيين والايضاح ورفع
الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول

كالبساط للذكرة وهو في حكم تكرير العامل فاذا
فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم
مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت
بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى
للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله تعالى
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل
يترك اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك
بعضه على بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك
فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة وقولهم انه في حكم تنحية

الاول ايذان

ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد
والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا
اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد
رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر
الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول
زيد رأيت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر
الى المبتدأ ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك
اذا الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه



او الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى
المبدل منه والثالث بدل الاشتمال كقولك سلب زيد
ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله
عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل
الغلط كقولك مررت برجل حمار اردت ان
تقول بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته
بان اتبعته المقصود ولا ياتي الا في بدوية الكلام
والاحسن ان يستعمل فيه بل كقولك مررت برجل بل
حمار فهذا انواع البدل الاربعة ووجه الحصر على ما ذكره
بعض المتاخرين وهو ان البدل لا يخلو من ان
يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون
بعضه

٢٤٠

بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون فيه تلبس ما بالمبدل
منه او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل
البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا
قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض كقولك نظرت
الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل
لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا
لم تشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا
كما تشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الاخر كقوله تعالى الى صراط مستقيم



صراط الله الذي وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة

الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون

موصوفة لتحصل وتفيد تبيينا وايضاحا

وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف

البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف

عن المراد ككشف الصفة كجاءني ابو عبد الله زيد

فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله

الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد

ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب

انك تريد ممن يسمى بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله

والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة

غالبا

غالبا من حيث لوجوده في الموصوف وانه لا يكون

مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود

بوضعه عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو اورد

طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل

ولم يذكر رجل قبله لم يدل عليه وانما يدل

على شيء ما من صفة الطول على الجملة وان العطف

والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة

خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان

اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه

وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام ووروده

الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف
البيان اذ المقصود بالحديث هو الاول وورود
الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير
العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول
المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري و
يمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه
في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب
زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة
والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى

والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو والثاني الفاء للترتيب مع التعقيب نحو جاءني زيد فعمرو وثم للترتيب مع التراخي نحو رأيت زيدا ثم عمرا [illegible]

حروف

من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف
والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد
اشتراكها في هذا المعنى تفترق فقالوا الواو للجمع
المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد
مع الاشتراك معنى آخر فتكون هي اصلا والدلائل
على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما
عزي الى الشافعي رحمه الله من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شأنا واعلى كعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم

فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه
من غير مهلة وثم توجبه مع التراخي ومن
ثمة لو تخبر ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى واني
لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى متأول
بانه ثم اهلكناها حكمنا بان البأس قد جاءها وثبات
الاهتداء ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء
الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكره المص
هنا واو لاحد الشيئين او الاشياء فهو
يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا

او

او عمرا واردت ان تخبر بضربك زيدا فانك
شك حيث ترددت في ان يكون ضربت عمرا فاتيت
باو وافدت انك ضربت واحدا منهما وقد
يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فهو
يدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما
والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته
بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما
فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن
هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن
سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو

جالستهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام
على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما
زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس
اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف
عليها واقتفاه المص حيث لم يذكرها وجعل حروف
العطف تسعة وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام
يجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون
ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى

ايهما

ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا واو في الحاصل
انها اذا وقعت بين مفردين فهو متصلة واذا كانت
متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون
معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا
جميعا بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك مع ام
تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين ومع او لا
تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام
بذكر احدهما نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو
ان كان عنده عمرو والجواب مع او لا او
نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام
والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك

عمرو فكانك لما استفهمت عن زيد عنده ثم بدا لك

عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا

آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل أعندك عمرو فام

المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة

الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثانية فكقولك

انها لابل ام شاة كانك رايت شبحا من بعيد

فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك

ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شيئا

آخر فاضربت عن الاخبار آخذا في السؤال

عن كونه شاة فقلت ام شاة اي بل اهي شاة

قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن

تشترك

تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف

عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد

لا عمرو فدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو

ولا يجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاء زيد لا عمرو

واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء

بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا

كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك

غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا

بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول

وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه

وقد تقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد

بل عمرو



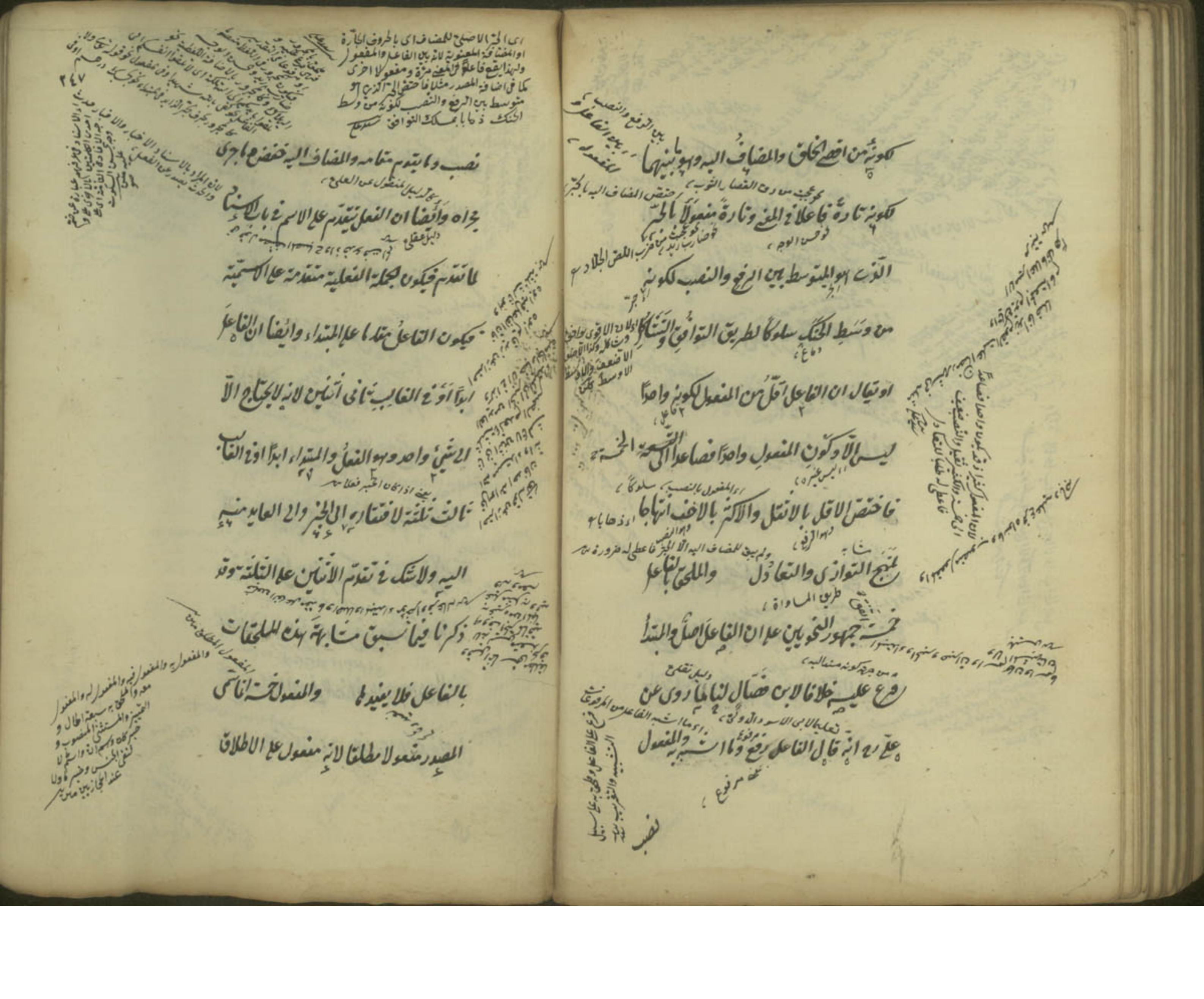
فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي
لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا
على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد
بل ما جاءني عمرو كانك قصدت ان تثبت نفي المجيء
لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون
المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء
ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك
في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا
واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما
جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول

ضربت

ضربت زيدا لكن عمرا فان هذا من عطف المفرد على المفرد
واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز
الاستدراك والاضراب مذكورة في المتن قوله

الفصل الرابع

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره
على ثلثة معان اما جعل الرفع علما للفاعلية
والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى
عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الثنتين ويحتاج
في النطق الى تحريك عضوين فاختص المفعول الذي
هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف

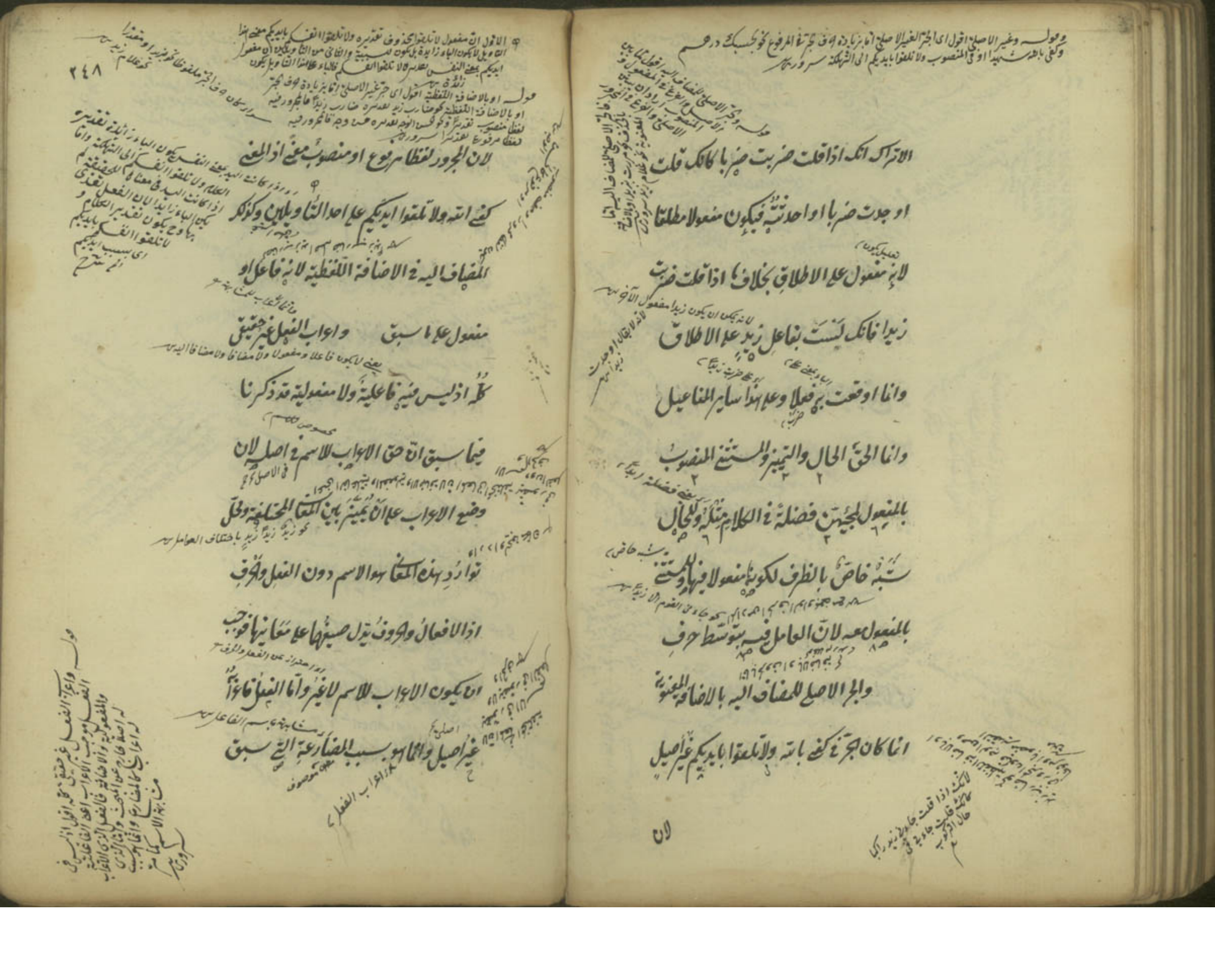


لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما
لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر
الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا
ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى الخمسة
فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف ابتهاجا
لتحصيل التوازي والتعادل والملحق بالفاعل
ثم جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ
فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روي عن
علي رضه انه قال الفاعل رفع وما اشبهه والمفعول

نصب

اي الجر الاصلي للمضاف اي بالحروف الجارة او المضاف في المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص الجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك ذهابا بمسلك التوافق

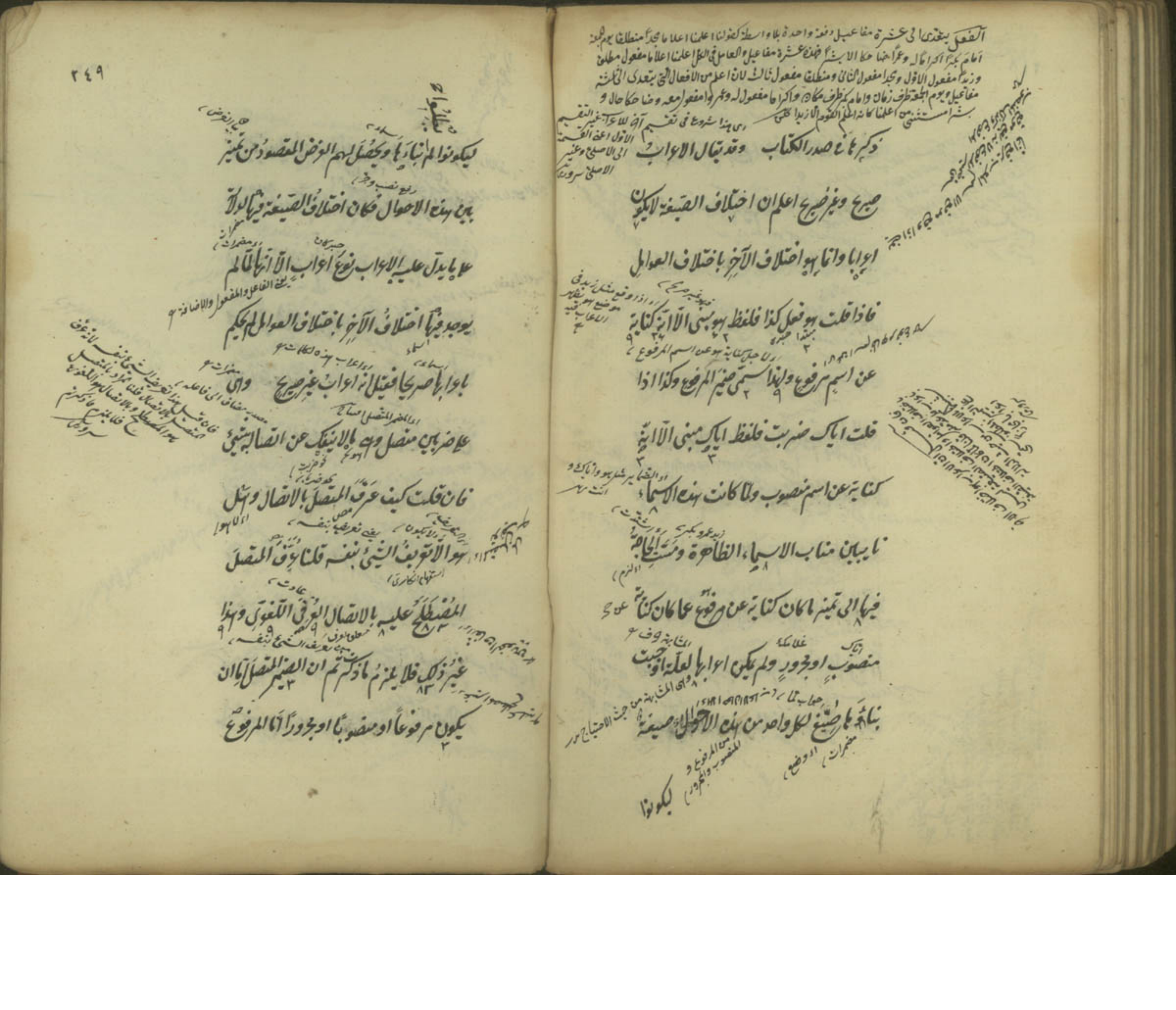
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى
مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد
لما تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية
فيكون الفاعل متقدما على المبتدأ وايضا ان الفاعل
ابدا او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا
الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب
ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العائد منه
اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلثة وقد
ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات
بالفاعل فلا نعيدها والمفعول فيه انما سمي
المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق



الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
او جدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق بخلاف اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق
وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا ساير المفاعيل
وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب
بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام منكرة ولكن الحال
شبه خاص بالظرف لكونه مفعولا فيه والمستثنى
بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف
والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية
انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل

لان

لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى
كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين وكذلك
المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او
مفعول على ما سبق واعراب الفعل غير حقيقي
كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا
فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في اصله لان
وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة وهي
تتوارد في هذه المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف
اذ الافعال والحروف يدل صيغها على معانيها فوجب
ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه
غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة التي سبق



ذكرها في صدر الكتاب وهو بيان الاعراب

صحيح وغير صحيح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون

اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل

فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبنى الآن كناية

عن اسم مرفوع ولهذا سمى ضمير المرفوع وكذا اذا

قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبنى الآن

كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء

نايبات مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة

فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية

منصوب او مجرور ولم يكن اعرابها لعلة اوجبت

بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة

ليكونوا

ليكونوا لهم انبارها وتحصل لهم الغرض المقصود من تمييز

بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها الدلالة

على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم

يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل حكم

باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح واي

على ضربين منفصل وهو ما لا ينفك عن انصاله بشيء

فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل

هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل

المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا

غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ان الضمير المتصل اما ان

يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع

فقد يكون بارزا وهو ما تلفظ به نحو ضربت وضربا
وضربوا او مستكنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب
اى ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما
اى لا يسند الفعل الا اليه وذلك فى اربعة افعال
وهى افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب
المذكر دون الغايب للمؤنث فهذه الافعال
ابدا مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن
وانت او غير لازم وهو ما اسند الفعل اليه تارة
والى غيره اخرى كالمنوى فى فعل الواحد الغايب
نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه
مستكن يسند الى المظهر والبارز من الضماير

نحو ز

نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن
فى الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده
الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز
اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هى
فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند
فابرزت ضميرها وذلك لان فى الصفات خلاف
الفعل نحو هند زيد ضربته انحطاطا لرتبة الصفات
عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور فلا
يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص
المرفوع لانه يتضمنه اذا الفعل يدل عليه لكونه
كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما

لا يضمر ان بل يجوز ان يليهما فضلة يتم الكلام بدونها
واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله
والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل
كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له
البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف
المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
منهما ان ينفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يقدم به
الكلام نحو زيد فعل وزيدا اكرمت بخلاف المجرور
والفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة
واربعون لفظا انا موضوع ليكون كناية عن

المتكلم

عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء
اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء
للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة
فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد
كما قالوا المرأة والنساء والخلفة والمخاض
وكذا قيل للتثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع
على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر
وانما يقترن اليه الغائب او المخاطب الا ترى
انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت
انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن
ان يقول انا وانا فعلنا فلهذا استؤنف



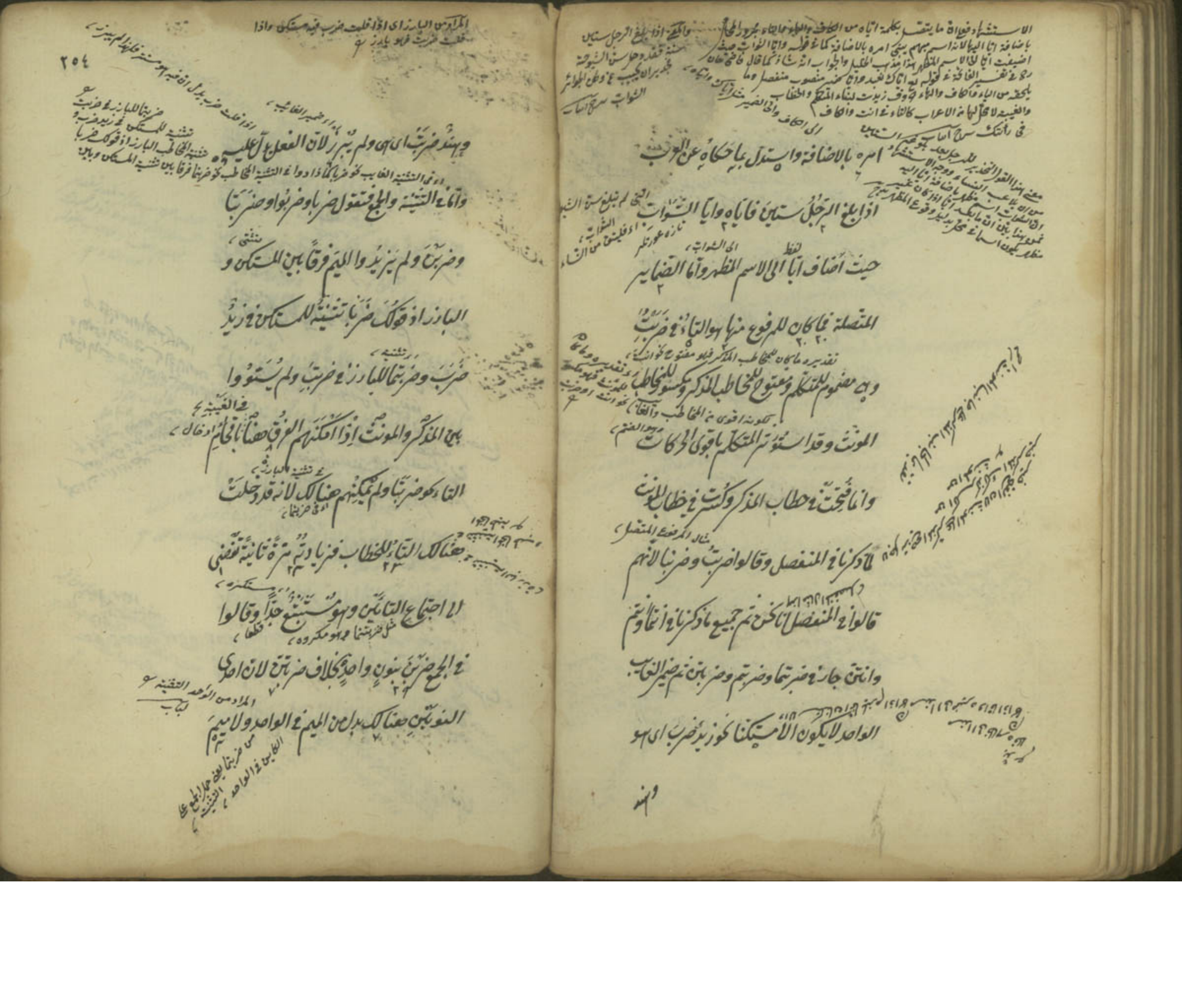
للتثنية لفظ يدل على الاثنين كما فوقه وبني
نحن على الضم لانه يشبه على معنيين فتقوى
ومثل قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم باتفاق منهم أن والتاء للخطاب
ولا محل لها من الاعراب بخلاف تاء ضربت
وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان و
قالوا انتَ ولم يقولوا انتُ بالضم
لانهم وضعوا انا للاول من مراتب الحاضر وهو
للمتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لمخرجها
اذ لو سكنت لكانت في الخيشوم غنة واذا
حركت وآثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء

للخطاب

للخطاب فقالوا انتَ ولو فعلوا اشتبه بتاء ضربتُ
لكن يلزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بيّن الفساد وانما
اختص الفتحة بالمذكر والكسرة للمؤنث تقديما
لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسرة
لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب
هما وهم وكان القياس انتا انتو الا ان علم التثنية
الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس
لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيحتمل يقول انا كما
قال الشاعر فحياك الاله فكيف انتا ولانهم لو قالوا انتو
لزمهم ان يقولوا هوا هوو او كان يفضي
الى اجتماع المثلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما

كانوا أبدلوا من الواو في هو ميمًا لأن الميم من مخرج
الواو وهي أجلد على الحركة التي ضمّوا الميم في جميع الباب
وقالوا في الجمع أنتم والأصل أنتمو بدليل من جعله في الضرورة
والاختيار ووجوبه في مثل أنلزمكموها ونصرتموه
وإنما حذف الواو تخفيفًا حين أمن الالتباس ولم تحذف
ألف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم تعكس لأن الجمع أثقل
من التثنية فالتخفيف به أولى وإنما ضمّ ما قبل الميم
فيهما وفي أنتما في المذكر والمؤنث لأن الميم شفوية
فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي إتباعًا
ولأنهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر
مضطربين فيه كزيدان فجعلوا هناك حركة ما قبل الميم الشفوية
من جنسها

من جنسها كذلك واشتركوا بين المذكر والمؤنث
في التثنية ولم يشتركوا في الجمع جريًا على منوال المظهر
وقالوا في الجمع المؤنث هنّ وأنتنّ ولم يجمعوا أصلهما
بالألف والتاء إتباعًا للغة بني النوع والأصل
أعني المظهر والمضمر وحصّنوا النون لأنها علم الجمع
والنفرين وشددت لأن الأصل أنتمن وتمن فقلبت
الميم نونًا وأدغم وأما المنفصل المنصوب فهو إيّا عند
جمهور أصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق
للدلالة على أحوال المرجوع إليه ولا محل لهذه اللواحق
من الإعراب وهي نظير التاء في أنت وعند الخليل
إنها مجرورة المحل بإضافة إيا إليها لأنه اسم مبهم فلتخصص



امره بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب
اذا بلغ الرجل ستين فاياه وايا الشواب
حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضماير
المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التاء في ضربت
وهي مضموم للمتكلم ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطب
المؤنث وقد استؤثر المتكلم باقوى الحركات
وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث
لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم
قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم
وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب
الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو
وبهذا

وبهذا ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل دال عليه
واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا
وضربن ولم يبرز والميم فرقا بين المستكن و
البارز اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد
ضرب وضربتما للبارز في ضربت ولم يستووا
بين المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق ههنا بالحاق
التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد دخلت
هنالك التاء للخطاب فزيادة تاء ثانية تفضي
الى اجتماع التائين وهو مستبشع جدا وقالوا
في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى
النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم

هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن
في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب
وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع
نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز
هذا الاحوال بالتاء والالف والنون التي اعتقبت في صدره
وتقول في الغايبين والغايبين يضربان ويضربون
كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان
معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول
في الغايبتين تضربان ولم يلحقوا آخره التاء لان
في اوله التاء تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي.

ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان
وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق
بين البارز والمستكن وتقول في مونث المخاطبة
تضربين فيلحقوا الياء باخره علما للضمير المونث
لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة
تاء اخرى فجاؤا بالياء لانها علم للمونث ايضا
في هذي وتقول في تثنية تضربان ولم يفرق بينها
وبين المذكر لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول
في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايبة في
المتكلم لا يبرز الضمير لان حروف المضارعة في اوله
تغني عن ابرازه وتوهم الالتباس وحكم الامر

حكم المخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب
لانه مبني او مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم
واما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمتك
والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء
المتكلم في المنصوب له نون عماد واعلم ان ياء المتكلم
في المنصوب اذا كان ضمير المنصوب تعمد بنون قبلها
كضربني ويضربني صيانة للفعل من اخي الجر اعني
الكسر فلا يكون في نهايته كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم
حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا
اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال

كما قال زيد بن خليل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي
فيما عدا ليت كانني وكانني ولكنني ولعلني ولا يقال
ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور
فلا تجيء كغلامي وبي ولي لان الاسم والحرف يجب
صونهما عن الكسر الا مني وعني وقدني وقطني لانها
لما كانت مبنية على السكون تحرى الباء معها ابقاء
على سكونها وتفاديا من ان يزيله الكسرة
قوله ونا للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله
ساكنا في المرفوع واما اسكان اخر الفعل مع ضمير
الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من
توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
كضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو

والياء الف لسكونها ولم يفعل هذا في ضمير المنصوب

كضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب

ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان

اتصل بالفعل لفظا **قوله خاتمة الكتاب**

وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار

من قبيل الشواذ فلا يكون الا نادرا لما تبين ان

الجار يتنزل من المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنها

اضمار رب بعد الواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي

المخترق اي ورب قاتمة مسودة الجوانب خالي

الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو

لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب

مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء

كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن

ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام

يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات رضاع ولهذا لم

يؤنثه ومعنى الهيتها اي شغلتها وقوله عن ذي تمائم

اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة و

محول الذي اتى عليه الحول وبعد بل كقوله بل بلد

ذي صعد واصباب اي بل رب بلد وهي ههنا

بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود

قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون

باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة

اوجهٍ احدها اجودها ان يقال ان خيراً فخير بنصب
الاول ورفع الثاني على تقدير ان كان عمله خيراً فجزاؤه
خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها
وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه
لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني نصبهما
معا على ان الاول اسم كان المضمر فالخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لتعلقه
حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو
ان خيراً فخيراً فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول
والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله

خيرا

خيراً فهو يجزى خيراً والرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا
في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث

قوله وهذه السماعية لا تضمر الا في شيء آخر

العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ
تدل عليه وهذه السماعية مثل ما ترى في اضمار ان
مع الفاء التي يدل عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء
الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار
كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله
لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه

قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال

اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك

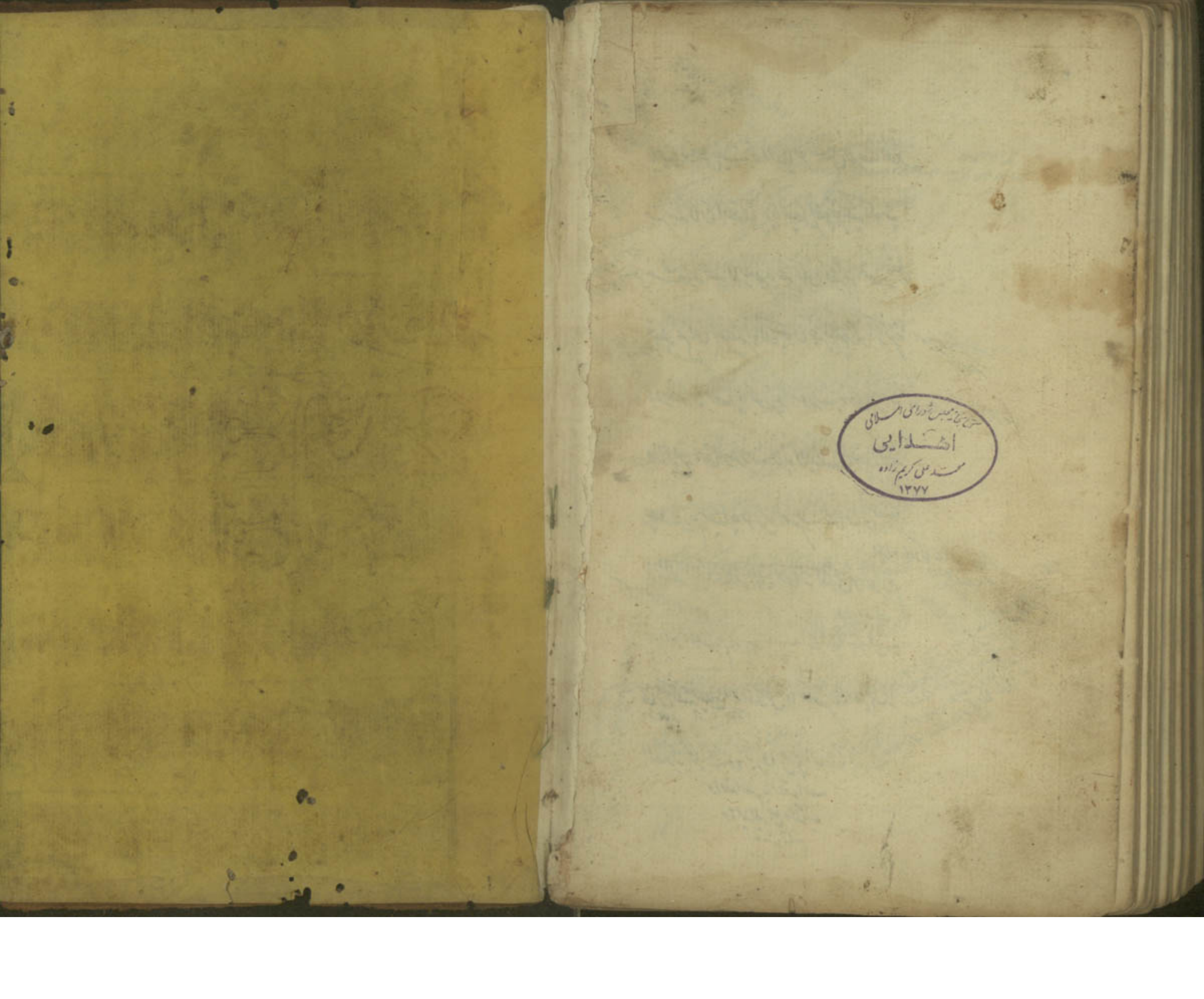
حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال الاول
كقولك وقد رايت من يتهيا للسفر مكة اي يريد
مكة فاضمرته اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت
المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقول للمتهي والمستهلين معناه لاجل المتهي
او في حقه لان يكون المتهي المخاطب ولهذا كان
المضمر يريد وابصروا على الغيبة دون تريد و
ابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة
ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا
لانك لما اخبرت عن قولهم كونوا هودا ونصبت
الاسم

الاسم بعد ما دل ذلك انك تريد نتبع ومنه قولك
لمن يقول من فعل زيد باضمار فعل اي فعل زيد ورفعه
بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان
جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب
السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت
زيدا لا زيد ضربت بالرفع وقريب من
هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة
التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون
الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على
اضمار الفعل في قوله بل ملة ابراهيم حنيفا متقدم
عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا وفيما نحن فيه على

شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله الا انه
يعقبه ونحو الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون
مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون
منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج
فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اى هل
خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بالتفسير
عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي
الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو
ذلك لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب
باضمار

باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله
ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه
مشغولا عنه بالضمير غير ممكن فلزم اضمار الفعل
قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر كما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اى جزته
ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او ما
هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اى اهنت
زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من لوازم
ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه
مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس الري عن التشاف

والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
تمت تمام


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمدعلی کریم زاده
۱۳۷۷

